الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم:العلوم التجارية.

الموضـــوع :

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية

–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

تخصص:محاسبة.

إعداد الطالبة:

بن زاف لبنى.

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد قايد نور الدين.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/د.شنشونة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ/د .أحمد قايد نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ/د. بن عيشي عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
د.شناي عبد الكريم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بسكرة	مناقشا
د.زين يونس	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الوادي	مناقشا
د.تقرارت يزيد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي	مناقشا

الموسم الجامعي:2018–2019.

إهداء:

اهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الطاهرة رحمه الله.

الغالية والعزيزة أمي منبع الحنان التي تعبت من اجلي في صغري وعملت على نصحي وتوجيهي في كبري

ورافقتني بدعائها كثيرا حفظها الله.

كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها.

شكر وتقدير:

الشكر والتقدير أولا وأخيرا لله عز وجل ممهد السبل وموفق المساعي ومرشد من يضل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد قايد نور الدين على ما بذله من جهد طيب من خلال إشرافه على هذه الدراسة والذي لم يبخل عليا بوقته وعلمه لإتمام هذا العمل.

الأمين العام لكلية العلوم والتكنولوجيا جامعة بسكرة بعيسي عبد الكريم.

وأتوجه كذلك بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى جزئين،جزء نظري تكون من ثلاث فصول من اجل التأصيل النظري للموضوع والشق الميداني خصص لاختبار فروض البحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات الموزعة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي له اثر ايجابي على المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها وبالتالي بعث ثقة للمستثمر فيها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام المؤسسات الاقتصادية بنشر كشوفها المالية بشكل دوري لتعزيز الإفصاح والشفافية وإتاحتها لأصحاب المصالح لزيادة ثقتهم بها،ولا بد من زيادة الوعي المحاسبي من اجل فهم اكبر للكشوف المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات،كما أوصت على ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

الكلمات المفتاحية:الإفصاح المحاسبي،الكشوف المالية،المعلومة المحاسبية،المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims at identifying the role of accounting disclosure in improving accounting information through a field study of a sample of economic institutions To achieve this goal,the study was divided into two parts: a theoretical part consisting of three semesters for theoretical rooting Statistical analysis of the hypotheses of research through statistical analysis of data collected through distributed questionnaires.

The study concluded that accounting disclosure has a positive impact on the accounting information because it will provide qualitative characteristics of the accounting information,the most important of which is the appropriateness,reliability and the secondary characteristics of this branch In addition,the economic reality is more important in dealing with all events and disclosing them.

The study recommended the necessity of obligating economic institutions to publish their financial statements on a regular basis to enhance disclosure and transparency and to make them available to stakeholders to increase their confidence in them It is necessary to increase accounting awareness in order to better understand the financial statements issued by different institutions by investors and decision makers،A large accounting disclosure of accounting information because of its many benefits both inside and outside the institution.

Keywords: Accounting Disclosure, Financial Statements, Accounting Information, Economic Corporation.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	6
شكر وتقدير	6
ملخص بالدراسة العربية	6
ملخص بالدراسة الانجليزية	6
فهرس المحتويات	6-6
فهرس الجداول	6 -6
فهرس الأشكال	6
فهرس الملاحق	6
مقدمة	ب-ط
الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والكشوف المالية	50-1
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية المحاسبة	19-3
المطلب الأول:التطور التاريخي للمحاسبة	7-3
المطلب الثاني:تعريف وأنواع المحاسبة	12-7
المطلب الثالث:أهمية وأهداف المحاسبة	13-12
المطلب الرابع:الوظائف والركائز الأساسية لعلم المحاسبة	19-14
المبحث الثاني:ماهية الإفصاح المحاسبي	31-19
المطلب الأول: الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي	21-19
المطلب الثاني:تعريف وأنواع الإفصاح المحاسبي	28-22
المطلب الثالث:أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	30-28
المطلب الرابع:أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح	31-30
المبحث الثالث:ماهية الكشوف المالية	49-31
المطلب الأول: تعريف الكشوف المالية والفرضيات الأساسية لإعدادها	32-31
المطلب الثاني: خصائص الكشوف المالية	35-32
المطلب الثالث: أهداف الكشوف المالية وأساليب قياسها	38-35

المطلب الرابع: مستخدموا الكشوف المالية	39-38
المطلب الخامس: أنواع الكشوف المالية	49-39
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني:الإطار النظري للمعلومة المحاسبية	124-51
تمهيد	52
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول المعلومات	62-53
المطلب الأول:ماهية البيانات	55-53
المطلب الثاني:ماهية المعلومات	61-56
المطلب الثالث: التمييز بين البيانات والمعلومات	62-61
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية	81-63
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات	73-63
المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته	75-73
لمطلب الثالث: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية	77-75
المطلب الرابع: مقومات نظام المعلومات المحاسبية	80-77
المطلب الخامس: دور نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات	81-80
المبحث الثالث:ماهية المعلومة المحاسبية	113-81
المطلب الأول:تعريف المعلومة المحاسبية	82-81
المطلب الثاني:الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	102-82
المطلب الثالث: أنواع وأهمية المعلومة المحاسبية	108-103
المطلب الرابع: مستخدموا المعلومة المحاسبية	112-108
المطلب الخامس: عناصر مخاطر المعلومات المحاسبية	113-112
المبحث الرابع:ماهية جودة المعلومة المحاسبية	123-113
المطلب الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية	115-113
المطلب الثاني:أبعاد جودة المعلومة المحاسبية	115
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	121-116
المطلب الرابع: تقييم جودة المعلومات المحاسبية	122-121
المطلب الخامس: معايير جودة المعلومات المحاسبية	123-122

خلاصة الفصل	124
الفصل الثالث:اثر الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية	148-125
تمهيد	125
المبحث الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية	133-126
المطلب الأول: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية	128-127
المطلب الثاني: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.	129-128
المطلب الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها	130-129
المطلب الرابع:تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	132-130
المطلب الخامس: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	133-132
المبحث الثاني:معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	140-133
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول معايير المحاسبة الدولية ومفهومها	135-133
المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	137-136
المطلب الثالث: لمحة تاريخية حول معايير التقارير المالية الدولية،مفهومها وأهدافها	139-137
المطلب الرابع: معايير الإبلاغ المالي المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	140-139
المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها	147-140
المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوي التقارير المحاسبية	142-140
المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية	143-142
المطلب الثالث: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية للمعلومات المحاسبية	145-143
المطلب الرابع: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومات المحاسبية	147-145
خلاصة الفصل	148
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	176-149
تمهيد	150
المبحث الأول: متغيرات،بيانات الدراسة وفرضياتها	152-151
المطلب الأول:متغيرات وبيانات الدراسة	151
المطلب الثاني: فرضيات الدراسة	152-151
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	159-152
المطلب الأول:مجتمع،عينة الدراسة وحدودها	153-152

الطلب الثاني:تصميم وهيكل أداة الدراسة	156-153
المطلب الثالث:اختبارات الصلاحية	159-156
المبحث الثالث:التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة	161-159
المطلب الأول:تحليل خاصية المؤهل العلمي	160-159
المطلب الثاني:تحليل خاصية حسب طبيعة العمل	161-160
المطلب الثالث:تحليل خاصية سنوات الخبرة المهنية	161
المبحث الثالث:تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات	174-162
المطلب الأول:تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان واختبار الفرضية الأولى	164-162
المطلب الثاني:تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان واختبار الفرضية الثانية	167-164
المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان واختبار الفرضية الثالثة	169-167
المطلب الرابع: تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان واختبار الفرضية الرابعة	172-169
المطلب الخامس: تحليل نتائج المحور الخامس من الاستبيان واختبار الفرضية الخامسة	180-172
خلاصة الفصل	182-181
الخاتمة	188-184
قائمة المراجع	203-190
الملاحق	218-205

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	وظائف المحاسبة.	15
(2-1)	العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.	48
(1-2)	التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات.	62
(2-2)	أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية وفقا لبعض الدراسات والهيئات المحاسبية	83
(1-4)	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	154
(2-4)	محاور الدراسة الميدانية	156
(3-4)	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان	157
(4-4)	المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق	157
(5-4)	محتوى أبعاد الاستبيان وعدد العبارات الخاصة به	160
(6-4)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	160
(7-4)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	161
(8-4)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	162
(9-4)	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	163
(10-4)	أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية	163
(11-4)	المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية	167
(12-4)	الالتزام بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز من موثوقية الكشوف المالية	170
(13-4)	المعلومات المحاسبية المفصح عنها	173
(14-4)	مساهمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	176
(15-4)	النتائج الإجمالية للاستبانة	181

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	العلاقة بين البيانات والمعلومات	61
(2-2)	دور نظام المعلومات	68
(2-3)	العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية	93
(2-4)	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	104
(2-5)	مستخدموا المعلومة المحاسبية	109

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استبيان الدراسة	205-210
02	مخرجات برنامج SPSS	211-218

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفيره عن معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين،وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة من بينها الكشوف المالية.

يعد الإفصاح المحاسبي إطارا واسعا وشاملا لدرجة يعتقد انه يتضمن كل مجالات الكشوف المالية بحيث يؤدي هذا الإفصاح إلى إشباع حاجات المستخدمين على مستوى المؤسسة الاقتصادية،وكذلك على مستوى الاقتصاد بشكل عام،وعلى هذا الأساس ولأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ظهرت مطالب تنادي بمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات أخرى بخلاف التنبؤات المالية حيث أن متخذي القرار في المؤسسة يعانون دائما من عدم تماثل المعلومات،ويقصد بالتنبؤات المالية والمعلومات المالية المستقبلية على أساس أحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها،وتشمل هذه المعلومات المالية المستقبلية الكشوف المالية وبنودها، حيث تعتبر الكشوف المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في المؤسسة ويجب إعداد هذه الكشوف على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي العام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تظليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها،وبالتالي على القرارات المتخذة من طرف أصحابها،وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات المراد الإفصاح عنها دقيقة وموضوعية وواضحة.

ولقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي لان هؤلاء المستخدمين يعتمدون بشكل كبير في قراراتهم على ما تصدره المؤسسات من معلومات،ولا شك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح تجعل المعلومات الواردة في الكشوف المالية مضللة وذلك نتيجة عدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات،وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات،إذ يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية،ومن هنا أصبح الحصول على المعلومة ومصداقيتها من القضايا المهمة التي يتم طرحها باستمرار ما أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي كوسيلة لعرض المعلومات للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين للكشوف المالية.

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات المصلحة من اجل دعم قراراتهم،حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المؤسسات،لذا ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي من قبل الجهات العلمية

والمهنية المحاسبية لتوفير بيانات ومعايير وأسس قياس يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات للرفع من كفاءة الأسواق المالية وتحقيق المزيد من الملائمة والثقة في الكشوف المالية.

يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية أو من جانب مستخدمي الكشوف المالية،وذلك للعديد من الأسباب منها اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية،والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج لمعايير محاسبية تساعد الوحدات في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها،فضلا عن ارتباط الإفصاح بالكشوف المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه الكشوف بالإضافة إلى أهمية الإفصاح في زيادة استيعاب مستخدميها.

إن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على مجموعة من الاعتبارات الضرورية أهمها أن كلما كانت الكشوف المالية دقيقة وملائمة وقابلة للفهم كان الإفصاح عنها مفيدا وفعالا،وبالتالي المعلومة المحاسبية تتميز بالموثوقية ولا يوجد فيها أي لبس أو تضليل مما نجعل قرارات مستعمليها رشيدة،حيث إن نزاهة المعلومة المحاسبية تعكس صحة الحسابات المعروضة في الكشوف المالية وتزيد من فعاليتها ونفعيتها لكافة الأطراف المستفيدة،ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومة المحاسبية،إذ انه يمثل المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات اللازمة لمختلف الفئات المستخدمة لها في شكل مجموعة من الكشوف المالية ذات الاستخدام العام.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية تحتاج إلى معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة،حيث يتم الحصول على هذه المعلومات والبيانات من مصادر متعددة من بينها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية.

1-إشكالية البحث: من خلال ما سبق نجد أن مفهوم الإفصاح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها،وذلك لما له من تأثير على المعلومة المحاسبية ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي الكشوف المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح،وذلك بهدف أن تكون المعلومة المحاسبية صادقة ومعبرة عن المستوى الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة،فالإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومة المحاسبية.

ولقد أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى المعلومة المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية،ولا تقتصر الحاجة إلى المعلومة المحاسبية على أصحاب المؤسسات بل تمتد لتشمل مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للكشوف المالية.

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي الكشوف المالية من المعلومة المحاسبية،فالإفصاح المحاسبي يلعب دور هام في ضمان تدفق المعلومة المحاسبية للأطراف المختلفة.

مما سبق تبرز الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال التساؤل التالي:

ما دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نجملها فيما يلي:

-ما هي أهمية الإفصاح المحاسبي؟

-فيما تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي؟

-هل التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية؟

-هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟

-هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية ملتزمة بالتشريعات والقوانين الجزائرية من جهة ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى؟

2-فرضيات البحث:كإجابة مبدئية على تساؤولات البحث قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع:

-تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.

-مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.

-التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.

-الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

-إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.

3- أسباب اختيار موضوع البحث: تم إختيار الموضوع بناءا على عدة دوافع:

أ-أسباب ذاتية :منها:

-الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

-أن موضوع البحث يندرج ضمن التخصص.

-أهمية الموضوع.

ب-أسباب موضوعية :منها:

-محاولة الفهم والتعمق في موضوع الإفصاح المحاسبي ومدى دوره في تحسين المعلومة المحاسبية.

-الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن عناصر الكشوف المالية من خلال إعطاء كشوف ذات دلالة وشفافية بما تحتويه من المعلومات.

- الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار.

- الاهتمام المتزايد نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات.

4-أهمية البحث: يكتسي موضوع البحث أهمية يمكن توضيح بعض جوانبها من خلال:

-يبين مدى أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره الايجابي على مستخدمي الكشوف المالية.

-تبيان العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية.

-لفت الانتباه إلى وجوب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي من طرف المنظمات الدولية المحاسبية لدوره الفعال في توفير بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية ما يساهم في تحسين المعلومة المحاسبية.

-مشكلة نقص الثقة والإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الجزائرية وهو ما يؤثر على المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.

-معرفة أن المؤسسات التي تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي تنتج كشوف مالية تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار المناسب.

5- أهداف البحث:نسعى من خلال بحثنا إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

-تسعى من خلال البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار صحة الفرضيات.

-إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز الثقة بين المؤسسة ومستخدمي الكشوف المالية.

-إبراز دور الإفصاح المحاسبي في دفع المؤسسة لمصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها مقبولة لدى الجميع.

-التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية التي تخص الإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية.

-التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي محل الدراسة.

6-حدود البحث: من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة كانت حدود البحث كما يلي:

-**الحدود النظرية:**اهتمت الدراسة في القسم النظري بدراسة الإطار النظري للإفصاح المحاسبي،الإطار النظري للمعلومة المحاسبية،اثر الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية.

-**الحدود المكانية:**الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية لذا فان الدراسة انحصرت في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية،وشملت عدة ولايات بغرض الحصول على اكبر عينة ممكنة.

- **الحدود الزمانية:**إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطة بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان مرورا بتوزيعه ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها حيث اقتصرت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية،ولقد حددت بالمدة الزمنية من سبتمبر 2017 إلى سبتمبر 2018.

7- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث: بغية الإلمام بجوانب البحث تم الإعتماد على المنهج التاريخي الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على الإفصاح المحاسبي وتحديد مساهمته في تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية،أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع،بالإضافة إلى البحوث العلمية في رسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه والملتقيات والمجلات،كما نعتمد على أسلوب المقابلات والاستبيان مع مسؤولي بعض المؤسسات المتخصصين في المجال المحاسبي للإحاطة بجوانب الموضوع.

8-صعوبات الدراسة:يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي وجدناها خلال إعداد الأطروحة ما يلي:

-صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية،قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على أرائهم وإجاباتهم.

-تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم.

9- الدراسات السابقة: لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

ا-الدراسات باللغة العربية:

-مؤيد محمد الفضل،العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها - دراسة ميدانية في العراق-،مجلة أفاق الاقتصادية،2001.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحجم الشركة،نوع نشاط الشركة وأسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية ل 23 شركة اصطناعية للقطاع الخاص بالاعتماد على مؤشرات الإفصاح التي تمثلت ب 53 بندا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: مستوى الإفصاح يرتبط بأسعار الأسهم للشركة من خلال دالة إحصائية بنسبة كبيرة خلاف ذلك فان كفاية الإفصاح غير مرتبط بحجم الشركة ونشاطها ومن جانب آخر توصلت الدراسة إلى التأكيد على صحة التوجيهات في وضع القواعد التي تصدر من الجهات الأكاديمية والمهنية للاسترشاد بها .

-دراسة الخطيب خالد بعنوان الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي،مجلة العلوم الاقتصادية والقانون،جامعة دمشق ،2002.

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

-توفير المعلومات للآخرين.

- يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة.

- يسهل عملية التدقيق.

- يقدم الخدمة للتحليل المالي.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

-لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية و المستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معا.

- إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد.

-احتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات .الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية .

-هناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.

-مدحت الزبيدي، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في قرار المستثمرين،مذكرة ماجيستير ،جامعة عمان،2007.

وقد هدفت الدراسة إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات المساهمة الأردنية لما له من اثر على قرارات المستثمرين في بورصة عمان.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الارتباط الوثيق بين الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وقرارات المستثمرين فنتيجة المعلومات التي توفر لهم من خلال الإفصاح العادل والواضح والواسع عن المعلومات المحاسبية التي تخدم المستثمر في بورصة عمان.

- رولا كاسر لايقة،القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجيستير، جامعة تشرين،2007.

وقد هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح بالمصارف والالتزام بقواعده وتوضيح أهمية القوائم المالية على المستوى الداخلي والخارجي للمصارف والتزام المصارف بتقديم القوائم المالية وتوضيح القصور فيها واثر ذلك على اتخاذ القرار الاستثماري.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: القصور في الإفصاح المحاسبي وعدم تقديم المعلومات الكافية في التقارير المالية للمصارف الأمر الذي اثر على احتياجات المستخدمين من معلومات لاتخاذ قراراتهم والى جانب أخر عدم التزام المصارف عينة الدراسة بالمعايير المحاسبية الدولية.

- حسين عبد الجليل الغزوي الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على بنك البلاد، مذكرة ماجيستير،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2009.

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي وبيان قصور الإفصاح في القوائم المالية المنشورة وذلك تأثرا بالأزمة المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: البنوك السعودية تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بسبب الأزمة المالية بسبب زيادة المخصصات بنسب كبيرة جدا ولم يتم الإفصاح من قبل هذه البنوك عن إجمالي المبالغ المالية التي تعثرت بها هذه البنوك ولذلك لم يتم الإفصاح عن حجم تعرض هذه البنوك إلى مديونية الشركات المتعثرة.

- دراسة ناصر يوسف الزغبي بعنوان كفاية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل الأزمة المالية العالمية- دراسة ميدانية من الأردن-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة ورقلة،2010.

وقد هدفت الدراسة إلى تقصي وجهات النظر حول كفاية نوعية وكمية المعلومات التي ألزمت الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عنها نتيجة تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية والتزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن: هناك اتفاق بين أكاديميي المحاسبة في الجامعات الأردنية والمستثمرين في بورصة عمان على كفاية نوعية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية السائدة في حين أن المستثمرين في بورصة عمان يرون أن كمية الإفصاحات المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة غير كافية في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية، ويرى أكاديميي المحاسبة أن كمية هذه المعلومات كافية ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إعادة النظر بكميات المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات المساهمة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين ومتخذي القرارات العاديين.

-دراسة عادل نقموش بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية – حالة بورصة الجزائر-،أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، 2010.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز مدى منفعة الإفصاح عن القوائم المالية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في الأسواق المالية وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة فإنه يتوجب على هذه الأخيرة إعداد هذه القوائم على أسس ومعايير دولية وذلك بهدف الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات من شأنه أن يفقد القوائم المالية أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أهمية الإفصاح ودوره البارز في ترشيد قرارات المستثمرين إضافة إلى ضرورة إفصاح المؤسسة عن القوائم المالية للسنوات السابقة وذلك ليسهل عل المستثمرين توقع نتائج المؤسسة في السنوات القادمة وكذلك ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن المؤسسة.

- دراسة سعيدي عبد الحليم بعنوان محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات-،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة بسكرة ،2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات في تطبيق قواعد الإفصاح والتقييم المحاسبي ومدى تمكن المؤسسات من تجسيدها على ارض الواقع والتعرف على مدى نجاح المؤسسات في الجزائر بتطبيق القوانين والتشريعات التي جاءت في إطار مسك محاسبة مالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية،والتعرف على مدى قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات .

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

-المؤسسات في الجزائر تلتزم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ويعود سبب ذلك إلى كون هذه الكشوف مطلوبة من قبل

الكثير من الجهات القانونية والرسمية بغض النظر عن إجبارية إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

-النظام المحاسبي المالي يعد ملائما للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر حسب أراء إطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات وتطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي.

-أظهرت نتائج الدراسة أن 50بالمئة من المؤسسات المبحوثة مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي،في حين أن بقية المؤسسات غير مطبقة.

- دراسة عبد الله المطاوع بعنوان مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية (دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات)،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة سطيف،2015.

تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات لمتطلبات الإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101بند خاصة ب12معيار محاسبي دولي وتم تطبيقه على 48 مؤسسة.

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر ب69بالمئة وان نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر ب31 بالمئة كانت نتيجة أسباب اقتصادية.

- دراسة احمد الجعبري بعنوان الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية ،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة سطيف،2015.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقا للمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنيا في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

-دراسة قسوم حنان بعنوان اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية –دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة سطيف، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات بولاية سطيف والتعرف على وجهة نظر المهنيين المحاسبيين في المؤسسات محل الدراسة حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة،الموثوقية،القابلية للفهم والقابلية للمقارنة في قوائمها المالية، بالإضافة إلى التعرف على مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح في قوائمها المالية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

-توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير التقارير المالية الدولية وخاصة من حيث متطلبات الإفصاح في الكشوف المالية وتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الكشوف المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها،من اجل ضمان أن يتم الإفصاح وفق القواعد والأسس المنصوص عليها لتلبي احتياجات متخذي القرار.

-جودة الكشوف المالية تعكس جودة الإفصاح المحاسبي من خلال زيادة المصداقية والثقة في مخرجات النظام المحاسبي وخاصة في ظل تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي من اجل تطوير الإفصاح المحاسبي والرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني وترقية السوق المالية المحلية وتهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي.

- الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير الكشوف المالية الدولية يعتبر ذات جودة وذات فائدة لمتخذ القرارات.

ب- الدراسات باللغة الاجنبية:

- دراسة Dask & Gebha dt (2006) International financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality

تناولت الدراسة موضوع معايير التقارير المالية الدولية و تصورات الخبراء لجودة الإفصاح وقد هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية في الدول الأوروبية (النمسا،ألمانيا، سويسراà والتي تبنت المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) إذ تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير والقوائم المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات التي تم تحليلها بواسطة الخبراء.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية(IFRS) لتلك الدول حيث أن اغلب الشركات عينة الدراسة أظهرت بشكل عام بان جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني تلك المعايير وأوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل.

-دراسة Barth.Metal (2007) International accounting standards and accounting quality.

تناولت الدراسة موضوع معايير المحاسبة الدولية وجودة المحاسبة وقد هدفت الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية مرتبط بجودة محاسبية أعلى ويعكس تطبيق معيار المحاسبة الدولي الآثار المشتركة لسمات نظام الإبلاغ المالي للتقارير المالية ووجد أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية من 21 بلد تدل بوجه عام على انخفاض إدارة الأرباح.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن التبني الإلزامي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة أنتج آثارا مختلفة تبعا لنوع إدارة الأرباح التي تم تحليلها والبلد الذي تم التحقيق فيه لذا فإن مجموعة معايير المحاسبة ذات الجودة عالية كمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية لا تكفي لضمان انخفاض إدارة الأرباح.

- دراسة **بعنوان (2008) Accounting disclosure and firms financial attributeslatridis George.**

تناولت الدراسة موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيانات المالية للشركات في المملكة المتحدة وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الخصائص المالية للشركات التي تقدم إفصاحا واسعا للمعلومات المالية والكشف عن الإفصاح حول التعرض للمخاطر والتغيرات في السياسات المحاسبية واستخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الشركات التي إلى تقديم إفصاح كافي وشامل عن المعلومات المالية تحصل على أعلى تداول في سوق رأسمال كما أنها الأعلى ربحية مقارنة بالشركات الأخرى في السوق المالي.

- دراسة Ping Yang Gaot (2008) بعنوان: Accounting Disclosure and Efficiency Market

وقد هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة سوق الأوراق المالية وأوضحت العلاقة بين نوعية المعلومات المنشورة وتكلفة رأسمال وكذلك العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الإفصاح المحاسبي يعزز من كفاءة سوق الأوراق المالية وان الإفصاح المحاسبي من أهم السمات التي تتميز به الشركات الحديثة والتي تحرص على زيادة حجم استثماراتها وجذب المستثمرين.

10- هيكل البحث : للإجابة على الإشكالية والفرضيات المعتمدة شمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي من هنا جاء تقسيم البحث إلى أربعة فصول متكاملة فيما بينها ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي.

حيث تم في المقدمة طرح الإشكالية وإظهار التصور العام للبحث.

الفصل الأول المعنون بـــ : الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والكشوف المالية فقد تم التطرق فيه إلى ماهية المحاسبة،ماهية الإفصاح المحاسبي،ماهية الكشوف المالية.

والفصل الثاني والمعنون بـــ : الإطار النظري للمعلومة المحاسبية الذي تم فيه التطرق إلى مفاهيم عامة حول المعلومات،ماهية نظام المعلومات المحاسبية،ماهية المعلومة المحاسبية،ماهية جودة المعلومة المحاسبية .

أما الفصل الثالث المعنون بـــ : اثر الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية والذي تم التطرق فيه إلى المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية.،معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.،المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها.

أما الفصل الرابع وهو الفصل التطبيقي الذي جاء معنونا بـــ: الدراسة الميدانية الذي تم التطرق فيه إلى متغيرات،بيانات الدراسة وفرضياتها،الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة، تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات.

في النهاية خاتمة البحث الذي تضمن أهم نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية متبوعة بمجموعة من **الإقتراحات** التي من شأنها أن تساهم في إبراز المساهمة الفعالة للإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية **وأخيرا اقتراح آفاق البحث المستقبلية** التي يمكن أن تدفع الباحثين تدفع الباحثين للمزيد في البحث في مجال للإفصاح المحاسبي .

الفصل الأول:
الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والكشوف المالية.

تمهيد:

الإفصاح المحاسبي عملية تتصل بها المؤسسة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة للمستثمرين عموما والمساهمين خصوصا،من خلال الكشوف المالية التي تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى مختلف الأطراف في المؤسسة، كما أن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة هو الأساس الذي تبنى عليه هذه الكشوف المالية بمختلف أنواعها والتي تضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الكشوف المالية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة و يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة فهي تعد المصدر الرئيسي لتزويد المدقق بالمعلومات، فبعدما يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخراج نقاط القوة والضعف،تأتي مرحلة فحص الكشوف المالية لتحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك عن طريق حصوله على اكبر قدر من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك.

لذلك سيتم استعرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول:ماهية المحاسبة.

-المبحث الثاني:ماهية الإفصاح المحاسبي.

-المبحث الثالث:ماهية الكشوف المالية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة.

نظرا لاستمرار المحاسبة في التطور كفرع من فروع المعرفة واهتمام الباحثين بها،فقد تم إنشاء العديد من الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة بالمحاسبة ،والتي أخذت على عاتقها خاصة في العقود الأخيرة مسؤولية إرساء قواعد الفكر العلمي والنظري للمحاسبة والعمل على تطويرها على مستوى عالمي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة

يختلف الباحثون حول تعيين تاريخ محدد لنشأة المحاسبة لذلك سوف نحاول أن نستعرض تاريخ نشوء وتطور المحاسبة خلال مختلف الحضارات البشرية القديمة،فقد تم تقسيم التطور التاريخي للمحاسبة إلى ثلاث فترات زمنية يمكن تلخيصها فيما يلي:

-**الحقبة التاريخية الأولى (منذ القدم إلى نهاية القرن 15م):**أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلى عهد الآشوريين حوالي 3500 سنة قبل الميلاد،كما أظهرت شرائع حمو رابي التي كانت سائدة حوالي 1750 سنة قبل الميلاد بعض المواد ومنها المادتين (104 -105)اللتان تعالجان تنظيم المعاملات المالية والتبادل التجاري فقد تم اكتشاف الآلاف من ألواح الطين تعود لمرحلة الحضارة البابلية كانت تستخدم بمثابة تعبير عن عملية مسك السجلات والتي احتوت على الكثير من المعلومات المالية يتشابه قسم منها مع المعلومات التي تستخدم في الوقت الحاضر. [1]

وتعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة فيرى MESSMER أن اختراع الكتابة المسمارية حوالي 2900سنة قبل الميلاد من قبل الكهنة السومريين أثر على علم الحساب وجعل الإثبات المحاسبي ممكنا،غير أن هذا الإثبات كان مقتصرا على محاسبة بسيطة للمخازن أما أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا فهو النظام الذي خلفه المصريون القدماء فقد طورت إدارة خزائن الفراعنة نظاما تفصيليا لمحاسبة المخازن وساعد اختراع و تطوير صناعة أوراق البردي على الإثبات المحاسبي.[2]

ولم تقتصر العمليات المحاسبية على عملية مسك السجلات والتسجيل فقط بل تعدتها لتشمل عمليات التحليل والمقارنة ما بين مختلف المقاطعات والمناطق لكميات الثروات والممتلكات ومدى مساهمة كل منها في النفقات العامة للدولة مما استوجب وجود أنظمة محاسبية متطورة نسبيا،ويعتبر الإغريقيون أول من استخدم حسابات لقياس المدفوعات والمقبوضات.

---

[1]: النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01 ،2004 ،ص ص27،28.

[2]: رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01 ،1998 ،ص ص13،12.

ومن حيث أساليب العد فقد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة أساليب بدائية مرت هي الأخرى عبر مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وخلال هذه الحقبة وتحديدا في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خطت المحاسبة خطوة واسعة إلى الأمام بفضل عاملين هما:[1]

أ. البدء باستخدام وحدة النقد كوسيلة لعملية التبادل التجاري بدءا من القرن السادس قبل الميلاد .

ب. ظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبيا بدءا بالنظام العددي اليوناني ثم النظام العددي الروماني وأخيرا النظام العددي الهندي العربي.

وقد أدى استحداث عدة أنظمة خاصة بالحضارة الرومانية، إلى تطور النظام المحاسبي بما يحقق أهداف الدولة في الإدارة وممارسة شؤونها المالية وبذلك تشكل هذه المرحلة بداية الاهتمام بالاقتصاد المالي والحساب الضريبي .

أما في أوربا حيث ساد نظام إقطاعي يمثل بنيانا اقتصاديا زراعيا يحقق الاكتفاء الذاتي اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم،ثم انتشرت بين كبار الحرفيين طريقة إثبات أهم الأحداث الشخصية والاقتصادية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل .[2]

كما نالت المحاسبة اهتماما وفيرا في صدر الإسلام باعتبارها وسيلة لحماية العاملين على جمع الزكاة والصدقات وقيامهم بتسجيل ما تم تحصيله وصرفه من الأموال،فقد ساهمت الحضارة الإسلامية في تطور العمليات الحسابية عن طريق الأرقام العربية التي تم نقلها في بداية القرن 13م إلى أوربا .[3]

لقد كانت البيانات المحاسبية بسيطة للغاية وكانت أقرب إلى العمليات الحسابية منها إلى المحاسبة،وقد تجسدت في جداول حسابية وإحصائية عكست الأحداث الجارية حين ذاك من عمليات تبادل ومقايضة بين الأفراد والجماعات المختلفة وكانت العمليات المالية تسجل من حيث أثرها على الغير فقط،وقد عرفت هذه الطريقة بطريقة القيد المفرد ولكن مع تطور التجارة واتساعها وتعدد وتنوع العمليات المالية ازدادت الحاجة إلى المحاسبة وأصبح العمل وفق طريقة القيد المفرد عاجزا عن استيعاب الأحداث المالية المعقدة فأصبح هناك ضرورة للبحث عن طريقة أخرى أكثر تطورا،وبالفعل تصاعد الاهتمام بالمحاسبة منذ القرن الحادي عشر وأفردت لها كتابات خاصة في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي، وكان ذلك مؤشرا على انتقال المحاسبة من المجال التطبيقي إلى مجال البحث النظري.[4]

---

[1]: النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق،ص 29.

[2]: رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص13 .

[3]: سليمان مصطفي الدلاهمي، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط01 ، 2008 ،ص8.

[4] : خليل الدليمي، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة ، عمان، الأردن،ج01 ،2005 ،ص9.

-**الحقبة التاريخية الثانية (بداية القرن 16م إلى منتصف القرن 18م)**: يعتبر أول كتاب في أدبيات المحاسبة الذي تضمن عرضا كاملا لمسك الدفاتر وفق القيد المزدوج هو كتاب Pacioli lucaضمن كتاب عام للرياضيات باسم (مراجعة عامة في الحساب والهندسة والتناسب) summa de arithmatica geometria proprtion de computies et proportionnel الذي نشر عام 1494م.[1]

والسبب في تأخر ظهور أدبيات المحاسبة هو حرص رجال الأعمال المنتفعين من المحاسبة على عدم نشر أسرار المهنة،ومهما اختلف الباحثون في تقسيم الآثار التي خلفها باسيولي على المحاسبة فهم متفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار هما:[2]

أ. أول من وضع الأساس الواضح لمجموعة الدفاتر المحاسبية المؤلفة من دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، والمذكرة أو المسودة .

ب. أنه كان أول من دعا إلى تجميع إيرادات ومصاريف المشروع من خلال حساب الأرباح والخسائر بغية التعرف على الربح المادي للمشروع .

إذن يمكن اعتبار مفهوم القيد المزدوج ثاني فائدة رئيسية تقدمها الرياضيات للمحاسبة بعد أن قدمت لها الأنظمة العددية في مرحلة تاريخية سابقة .

ولعل من أهم الظروف التي أقامت الفرصة للتفكير في القيد المزدوج في ذلك الوقت هي قيام شركات الأشخاص في شكل شركات محاصة وشركات تضامن حيث ظهرت الحاجة إلى فكرة الوحدة المحاسبية وحساب الأرباح على العمليات التجارية حتى يتحدد لكل شريك نصيبه فيها وقد حدد عدة خصائص مميزة لإمساك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في الفترة السابقة على بداية القرن السادس عشر كالآتي:[3]

أ. كان الهدف من المحاسبة في تلك الفترة هو إمداد المالك بالبيانات التي توضح أصوله والتزاماته واستخدام البيانات المحاسبية كأساس لمنح الائتمان وكوسيلة لتحديد حقوق الشركاء،وقد ترتب على ذلك أن الحسابات كانت تعد من أسرار التاجر ولم يتوفر أي ضغط خارجي يلزم بالتحقق من صحتها أو من إمساكها وإعدادها طبقا لقواعد محددة.

ب. لم يكن للوحدة المحاسبية حدود واضحة،فكثيرا ما كانت الحسابات تظهر العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى عملياته التجارية.

---

[1] : Bernard colasse, les grands auteurs en comptabilité, France, MS-management et société, 2005, P5.

[2]: رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص16.

[3]: عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت،1990،ص ص131،130.

ت. لم تكن فكرة الفترة المحاسبية أو فرض استمرار الوحدة المحاسبية من الأمور المعروفة في ذلك الوقت، ويرجع أساسا إلى أن معظم العمليات التجارية كانت عمليات محددة ومستقلة وتنتهي بمجرد تحقيق الغرض المحدد منها.

ث. كانت القيود في الدفاتر وصفية إلى حد كبير حيث تحدد مواصفات موضوع العملية بأدق التفاصيل، وذلك لتعدد وحدات النقد الموجودة حينئذ وعدم وجود وحدة قياس موحدة يمكن الاعتماد عليها كمقياس للقيمة في كل العمليات التي يقوم بها التاجر.

وعندما بدأ ينتشر استخدام النقود كمقياس عام للقيمة وبدأت تظهر وتنتشر الرأسمالية التجارية التي تسعي لتحقيق أرباح نقدية طائلة،عن طريق توسيع التبادل التجاري وتنمية التجارة الدولية وظهور رأس المال بشكل واضح في القرن السادس عشر الميلادي والمطالبة بإعداد الميزانية العامة للمشروع سنويا،وبعد تطور علم الحساب بسيادة النظام العشري أصبحت المعرفة المحاسبية شعبية لدي غالبية التجار لذا فإن المشرع الفرنسي الرائد الأول في قوانين التجارة الأوربية قد طلب في قانون تنظيم التجارة عام 1673م حتى من التاجر الصغير مسك سجلات محاسبية نظامية وأعلن أن هدف الميزانية العامة هو تحديد ثروة صاحب المشروع .

-**الحقبة التاريخية الثالثة (من منتصف القرن 18إلى الآن):** عمت الطريقة الايطالية معظم أنحاء أوربا في الفترة التاريخية اللاحقة لباسيولي والتي تشمل القرنين السادس عشر والسابع عشر وتزايدت المعرفة المحاسبية والمبادئ والأساليب والممارسات بشكل كبير بداية من عام 1775م،فقد ترتب عن الثورة الصناعية زيادة الاعتماد على المؤسسات ذات النطاق الضخم وقد تحول مفهوم الملكية من الملكية الفردية والمشتركة إلى الملكية عن طريق حملة الأسهم وبطبيعة الحال فإن ملاك رأس المال كانوا مهتمين بالحصول على عائد من استثماراتهم في المؤسسة مما ترتب على ذلك التأكيد على الدخل الأمر الذي أدى إلى تطوير مفهوم الدخل المحاسبي ومفهوم الدورية كما تم النظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطها على أساس فرض الاستمرارية،ووفقا لذلك فإن الأصول الثابتة كان يتم تقييمها على أساس التكلفة الأصلية مطروحا منها الاهتلاك ونتيجة لزيادة تعقد المشروعات ونشوء أساليب جديدة للتحليل المحاسبي من أجل التعامل مع المنافسين،تطورت محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية أثناء تلك الفترة فلم يعد ينظر إلى القوائم المالية كمؤشرات ذات دلالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال السابقة بل تم توجيه نظر المحاسبة نحو نفعية القرار في تلك الفترة وقد تم وضع مزيد من التركيز على نشوء أساليب وممارسات ونظم للمحاسبة لجعلها أكثر نفعا في عملية اتخاذ القرار.[1]

إذن لم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في تسجيل الأحداث المالية وتبويبها وإنما أصبحت تشمل قياس الأحداث المالية وتحليلها وتفسيرها وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها وأصبحت أيضا وسيلة هامة للرقابة على استخدام الموارد المالية والمادية والبشرية في المشروع وتقييم الأداء ومن جانب آخر فقد كان ظهور ما

---

[1]: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،،2006،ص109-111.

يعرف بالمجامع المهنية المحاسبية من أهم المعالم البارزة التي شهدتها الحقبة التاريخية الثالثة لتطور المحاسبة ومن أمثلتها الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وأستراليا ومجلس معايير المحاسبة المالية ...FASBالخ حيث عملوا على تكريس ووضع فروض ومبادئ محاسبية وذلك من خلال البحوث والدراسات والتوصيات التي صدرت عنهم خلال القرن العشرين ميلادي كما أن العولمة وما رافقها من تطور في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية وما نتج عنها من تحرير للتجارة العالمية وانتقال رؤوس الأموال المستثمرة وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وانفتاح الدول على العالم الخارجي وغيرها من العوامل التي أدت إلى صدور المعايير المحاسبية الدولية والعمل على تطويرها وتعديلها كلما اقتضت الظروف لذلك ساهم في تطوير الأسس النظرية والتطبيقية للمحاسبة وعمق مستوى الإفصاح للبيانات والمعلومات المحاسبية وزاد منفعتها في اتخاذ القرارات المختلفة خاصة في مجال الاستثمار.[1]

المطلب الثاني:تعريف وأنواع المحاسبة

سنتطرق في ما يلي إلى مفهوم المحاسبة والأهداف التي ترمي إليها:

1-تعريف المحاسبة: سنحاول طرح بعض التعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة في المحاسبة كما يلي:

-**يعرف محمد بوتين المحاسبة على أنها** : نظام معلوماتي يهتم بالعمليات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين،حيث يقوم المحاسب بجمع تحليل تقييم تسجيل حساب تقديم وتفسير عمليات النشاط الممكن التعبير عنها بالنقود.[2]

-**أصدرت لجنة المصطلحات AIA التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين والذي أصبح اسمه فيما بعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1941م تعريفا للمحاسبة على أنها** :"فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث".[3]

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر المحاسبة فن أو حرفة تتم مزاولتها لتحقيق أغراض محددة،كما يعتبرها نظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة وتفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث.

---

[1]: خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص10.

[2]: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط4، الجزائر، 2003 ،ص 2.

[3]: : يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ،2001،ص16.

-وفي عام 1966م قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA تعريفا للمحاسبة والذي نص على أنها :"عبارة عن عمليات تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ قرارات أفضل باستخدام تلك المعلومات".[1]

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر تعريفا مغايرا لمفهوم المحاسبة كما كان سائدا فهو ينظر للمحاسبة على أنها علم باعتبارها نظاما للمعلومات.

-وفي عام 1970م صدر تعريف آخر للمحاسبة من قبل مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يتناسب مع تطور دورها الوظيفي باعتبارها نظاما للمعلومات والذي نص على ما يلي : "المحاسبة نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعمل خيار من بين البدائل المتاحة " .[2]

أضاف هذا التعريف للتعريف السابق أن المعلومات التي تعدها المحاسبة يجب أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار.

-أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرفت المحاسبة على أنها:"علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي".[3]

-وفي التعريف الحديث نسبيا عرفت المحاسبة على أنها: "عبارة عن أداة اقتصادية فعالة تعتمد على قياس الأحداث الاقتصادية،والمعاملات المالية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى مستخدميها لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة " .[4]

أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا وظيفيا جديدا إذ لم يعد اهتمامها مقصورا على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب التسجيل فحسب بل تجاوز اهتمامها في هذا الإطار ليؤكد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار.

هناك تعاريف أخرى لباحثين على غرار المؤسسات المهنية فمنهم من اعتبرها على أنها:" هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية،كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معا عبر مراحل مختلفة من الزمن.[5]

---

[1]: النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص119 .

[2]: طلال محمد الجحاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2009 ،ص31 .

[3]: النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص122.

[4]: نفس المرجع السابق ، ص123.

[5]: قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية،وحدة الحدباء للطباعة والنشر،العراق،2003،ص5.

2-أنواع المحاسبة:مع التطور الذي عرفته المحاسبة ظهرت أنواع عديدة من المحاسبة وذلك تبعا لازدياد أهميتها واتساع دورها ومجالات استخدامها ومن أهم أنواع المحاسبة ما يلي:

-**المحاسبة المالية:**المحاسبة المالية التي كانت تسمى بالمحاسبة العامة عرفها المشرع الجزائري ها المادة الثانية من القانون 07 -11 المؤرخ في 27/11/25 المتضمن النظام المحاسبي والمالي كما يلي: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

وحسب أحكام النظام المحاسبي والمالي فإنه من بين الملزمين بمسك محاسبة مالية نجد:[2]

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

-كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

-**المحاسبة الإدارية:** ترتبط المحاسبة الإدارية بمحاسبة التكاليف ارتباطا وثيقا إذ أنها تقدم البيانات والمعلومات التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المستقبلية للمؤسسة ووضع الخطط الملائمة ورقابتها بغية ترشيد القرارات المتخذة .[3]

وتتشابه المحاسبة الإدارية مع محاسبة التكاليف في أن كلاهما يوفر معلومات للاستخدامات الداخلية دون توفيرها للاستخدام من جانب الأطراف الخارجية كما أن المعلومات غالبا ما تكون مستقبلية حيث يتم الاعتماد على المعلومات الماضية كأساس لتوفير البيانات المستقبلية وفقا للأساليب الرياضية والإحصائية.[4]

-**المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف أو محاسبة التسيير)** :عرف ناصر دادي عدون المحاسبة التحليلية كما يلي: "المحاسبة التحليلية هي تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة (بالإضافة إلى مصادر أخرى) من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة، وتعتبر المحاسبة التحليلية أداة ضرورية لتسيير المؤسسات ".[5]

-**المحاسبة العمومية** :عرفها حسين الصغير كما يلي: "تعني المحاسبة العمومية كل القواعد والحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانيات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة كما تبين أيضا التزامات

---

[1]: المادة03 من القانون رقم07-11المؤرخ في 2007/11/25المتضمن النظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد74،2007،ص3.

[2]: نفس المرجع السابق،ص3.

[3]: حسام الدين مصطفي الخداش، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط02،ج01 ،1998، ص 21.

[4]: محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004 ،ص42 .

[5]: ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دروس وتمارين، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 ،ص 8.

الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم ويقصد بتنفيذ الميزانية كل من تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات كما تبين المحاسبة العمومية كذلك كيفية مسك الحسابات سواء بالنسبة للآمرين بالصرف أو المحاسبين العموميين.[1]

-**محاسبة المسؤولية الاجتماعية**:وهي من الفروع الحديثة نسبيا لكن أهميتها تتصاعد بشكل مطرد،وذلك بفعل تصاعد الدورين الاجتماعي والسياسي لمنظمات المحافظة على البيئة وحقوق الإنسان .

تهتم بقياس البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي حيث يترتب عن النشاط الاقتصادي تكاليف اجتماعية في صورة تلوث الهواء والمياه والبيئة بشكل عام أو منافع اجتماعية نتيجة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة أو العناية والاهتمام بشرائح واسعة من المجتمع وقد ساهمت الجمعيات والمعاهد المهنية في تطوير هذا الفرع من المحاسبة وأصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمسؤولية أساسية وإلى هدف تحقيق الربح كمسؤولية ثانوية. [2]

المطلب الثالث:أهمية وأهداف المحاسبة

1-أهمية المحاسبة: تعتبر المحاسبة من أهم وسائل الرقابة ولها أهمية كبيرة تتمثل في:[3]

-**بالنسبة للمؤسسة** : مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم مسيريها بمسك الدفاتر المحاسبية،وقد ألزم نص القانون التجاري في مادته التاسعة على ما يلي : "كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المؤسسة."

إن لهذا الإلزام فائدة كبرى بالنسبة للمؤسسة فبواسطة المحاسبة يمكن للمؤسسة:

-رصد حركية نشاطها ومعرفة تطور وضعيتها المالية .

-تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج.

- تزويد وتوفير إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو غير دورية .

-تشكل المحاسبة وسيلة إثبات إداري وقانوني لكل مجريات الأحداث على امتداد السنة المالية الواحدة والتي تترجم بصورة أو بأخرى مجمل العمليات المجسدة لنشاطات المؤسسة سواء في علاقتها مع نفسها أو مع محيطها.

---

[1]: حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001 ،ص118.

[2]: عبد العزيز فؤاد،الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة،2009،ص36.

[3]: عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار النشر بوزريعة، الجزائر، 2011،ص ص18،19.

-**بالنسبة لمحيطها:** تلبي المحاسبة ضرورات النظام الاقتصادي والمالي وأيضا القانوني والجبائي باعتبارها أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة من خلال كشف نتائج النشاط وإبراز تشكيلة ذمتها المالية ووضعيتها المحاسبية من حين لأخر لتزويد محيطها الخارجي .

- الوصاية: بحسب ارتباطها الإداري.

-جهاز الرقابة: مصالح المنافسة والأسعار .

-الجهاز الحكومي: المساهمة في بناء نظام معلوماتي على المستوى الوطني عن طريق بعض المجاميع مما يسهل العمل على مستوى الاقتصاد الوطني.

-**بالنسبة للضرائب:** يمكن لمصالح الضرائب تحديد الوعاء الضريبي الواجب الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة.

- **بالنسبة لمصالح القضاء:** تعتبر الوثائق والدفاتر المحاسبية الحجج المادية التي يمكن الاستناد عليها في الحكم ضد المؤسسة سواء تعلق الأمر بالزبائن أو الموردين أو الشركاء أو المساهمين أو غيرهم.

-**بالنسبة لبقية المتعاملين الاقتصاديين** :كوسيلة جلب أو تنفيذ في علاقتها مع الزبائن، الموردين والبنوك.....

2-أهداف المحاسبة:يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:[1]

-تنظيم علاقة المؤسسة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي.

-قياس نتيجة النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية.

-تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية للمؤسسة،من خلال العمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض التكاليف ووقت انجاز الأنشطة.

- رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات التي تساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بصورة رشيدة وتقييم الأداء.

- تقديم المعلومات للمستخدمين الخارجيين وتشمل بشكل أساسي القوائم المالية منها: قائمة المركز المالي،قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية...الخ،والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل والإقراض،وفي مجال الخطط العامة على مستوى القطاع الاقتصادي أو الدولة بشكل عام.

-المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة التي تعود بفائدة على المجتمع ككل.

تسمح بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية للمؤسسة .

[1]: خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص15.

إذن أهداف المحاسبة توفير المعلومات للأطراف الداخلية والخارجية بشكل عام ولكن هذه الأهداف ليست ثابتة فهي تتغير بتغير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي تعمل بها المحاسبة حيث بعد ما كان تحديد المركز المالي يمثل الهدف الأساسي للمحاسبة أصبح الهدف هو التركيز على المعلومات التي تقدمها.

المطلب الرابع:الوظائف والركائز الأساسية لعلم المحاسبة.

1-وظائف المحاسبة:انطلاقا من التعاريف السابقة والمختلفة للمحاسبة يمكن تلخيص وظائفها الأساسية فيما يلي:

أ **التحديد** :يمثل الجزء الأول من العملية المحاسبية ويتضمن انتقاء أو اختيار تلك الأحداث الاقتصادية التي ينظر إليها كإثبات للنشاط الاقتصادي التي تقوم به مؤسسة معينة مثلا: مبيعات السلع، تقديم خدمات،دفع أجور...الخ، فيتم الاعتراف بها لإثباتها في السجلات المحاسبية للمؤسسة،أما الأحداث التي لا تهم المؤسسة بصورة مباشرة فيتم تجاهلها محاسبيا لأنها لا تؤثر على بنود قوائمها المالية إذن نشاط التحديد هو عملية انتقاء العمليات المالية التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة المعنية واستبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة.[1]

ب **القياس والتسجيل** :بعد تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) يتم قياسها، ويعني القياس "ترجمة المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة إلى قيم نقدية باستخدام عملة معينة، ويشمل القياس المحاسبي كل ممتلكات المشروع (الأصول) وديونه المستحقة للغير (الالتزامات)، والمصروفات والإيرادات...الخ ويتبع هذا القياس النقدي التسجيل في الدفاتر المحاسبية أو الحاسوب لتقديم توثيق تاريخي مستمر للأحداث المالية التي تم تحديدها لمؤسسة معينة.[2]

ت **التوصيل** :تبدأ وظيفة التوصيل عندما تنتهي وظيفة القياس حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المناسبة،بهدف نقل نتيجة الأحداث الاقتصادية السابقة إلى المستخدمين أو الأطراف ذوي المصالح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة،ويتم توصيل المعلومات الناتجة من عملية القياس عبر التقارير المحاسبية.[3]

ويمكن تبسيط وظائف المحاسبة بالشكل المرفق التالي:

---

[1]: رضوان حلوة حنان، مرجع سابق،ص13

[2]: يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للطباعة، مصر ،2004 ،ص11.

[3]: نفس المرجع السابق،ص12.

الجدول رقم (1-1) :وظائف المحاسبة

وظائف المحاسبة		
نشاط التحديد	**القياس والتسجيل**	**التوصيل**
-تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الاعتراف بها محاسبيا،وتسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية.	-قياس تلك الأحداث الاقتصادية بوحدة النقد الوطني. -تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها. -تصنيفها، تلخيصها.	-إعداد القوائم والتقارير المالية. -تحليلهاوتفسيرها للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02 ،2009 ،ص13 .

هذا بالإضافة إلى وظائف أخرى ثانوية نذكر منها ما يلي:[1]

-**وظيفة رقابية** :تحقق المحاسبة رقابة جيدة على استخدام الموارد في الوحدات الاقتصادية وذلك من خلال التسجيل وآلية الضبط والحماية التي توفرها ومن خلال المقارنة بين مؤشرات الأداء الفعلي والمعياري وبيان أسباب الانحرافات مما يسمح بتحقيق رقابة على كفاءة الأداء واتخاذ إجراءات إدارية مناسبة.

-**وظيفة إخبارية أو استشارية** :وذلك من خلال تقارير الأداء المتعددة التي تقدمها للإدارة والجهات المعنية والرقابية المهتمة بأداء المشروع،مما يسمح بالاطلاع على أسباب الخلل وعدم الكفاية وتقييم النتائج وتكريس الأسباب والعوامل التي أدت إلى نتائج ايجابية وبالتالي اتخاذ الإجراءات الفنية والاقتصادية المناسبة.

2-الركائز الأساسية لعلم المحاسبة: ترتكز المحاسبة على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والإجراءات والسياسات التي تعالج المشاكل المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة التي تحدث داخل المؤسسة الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها بإيجاز كما يلي:

- **الفروض المحاسبية:** يمكن تعريف الفرض بأنهما يؤخذ على أنه شيء مسلم به أو يوضح كبديهة وبتحديد أدق الفرض هو الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج .[2]

أو هي جمل إخبارية مسلم بها لا تتضارب فيما بينها وهي متطلب ضروري لاشتقاق المبادئ ولا تحتاج إلى برهان ويتعذر إثبات صحتها،وتتميز الفروض المحاسبية بجملة من الخصائص من أهمها ما يلي:[3]

-أن تكون قليلة العدد بقدر الإمكان وإلا تعرض الباحث لاحتمالات الخطأ في عملية الاستدلال المنطقي.

---

[1]: خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص14 .

[2]: نعيم دهمش،محمد أبو نصار،محمود الخلايلية، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ط01 ،1999 ،ص36.

[3]: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02 ،2009 ،ص139.

– أن تكون مستقلة عن بعضها البعض،وإلا وقعنا في أخطاء التبرير الدائري الناتج عن استنتاج فرض معين من فرض آخر.

–أن تكون غير متعارضة وإلا نتج بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقيا.

ويجمع الفكر المحاسبي على أن الفروض المحاسبية الأساسية،والتي تتعلق بالهيكل المحاسبي أربعة فروض وهي:

أ. **فرض الوحدة المحاسبية :** يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعداده بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة.[1]

ب. **فرض الاستمرارية :** يرتبط فرض استمرارية المؤسسة بافتراض وجود شخصية معنوية لحياة المؤسسة غير مرتبطة بالحياة الطبيعية لملاكها،حيث يفترض المحاسب عند القياس وإعداد القوائم المالية أن المؤسسة مستمرة في مزاولة أنشطتها العادية،وذلك بهدف تحقيق خططها وتحصيل حقوقها والوفاء بالتزاماتها أي أن أسلوب التقويم المعتمد في القوائم المالية يتم اختياره استناد إلى فرض الاستمرارية،وعموما يعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين: إما لا يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة.[2]

ت. **فرض وحدة القياس النقدي :** إن القياس المناسب لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية وتدفقات الموارد واستخداماتها هو النقد حيث تشكل العملة الوطنية لأي بلد كالدينار أو الدولار وحدة القياس المميزة والملائمة التي يستخدمها المحاسب باعتباره الشخص القائم بعملية القياس وبصفة عامة يفترض المحاسبون انه يمكن التعبير عن كل المعلومات المفيدة اقتصاديا بمقياس وحدة النقد.[3]

ث. **فرض الدورية :**تقدم المحاسبة المالية معلومات عن الأنشطة الاقتصادية لمؤسسة معينة وذلك عن فترات زمنية قصيرة نسبيا عادة ما تكون سنة واحدة وقد لجأ المحاسبون إلى تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية متساوية حتى يتسنى للمؤسسة الاقتصادية تقدير الربح والخسارة الناتجة عن عملياتها وتحديد التكاليف والمصروفات الجارية لنشاطاتها وهناك علاقة عكسية بين طول الفترة الزمنية ومدى ملائمة المعلومات والبيانات المالية لاتخاذ القرارات فكلما طالت الفترة الزمنية كلما فقدت المعلومات والبيانات المحاسبية أهميتها وملائمتها لاتخاذ القرارات كما أن هناك علاقة طردية بين طول الفترة الزمنية ومدى قابلية المعلومات للتحقق والصحة

---

[1]: وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م، ص57..

[2]: سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 2009،ص ص 41،40.

[3]:سفير محمد، مرجع سابق،ص34.

حيث أنه في حالة قصر الفترة المحاسبية سيكون من الصعب على المحاسب تحديد القيمة لعناصر القوائم المالية بشكل موضوعي ودقيق.[1]

- **المبادئ المحاسبية** :هناك عدة مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها بين مزاولي مهنة المحاسبة، وهذه المبادئ تحكم عمليات التسجيل بالدفاتر والسجلات المحاسبية وكذلك في معالجة المعاملات المالية وأيضا في إعداد القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية في كل سنة مالية أي أن هذه المبادئ تحكم التطبيق العملي لعمل المحاسب ويتوجب عليه إتباعها وهذه المبادئ يمكن إجمالها في الآتي:

-**مبدأ استقلالية الفترات** : النتيجة المحققة في كل الفترة هي مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها ولتحديدها تؤخذ أحداث العمليات الخاصة بها في حالة وقوع حدث بعد تاريخ إغلاق حسابات الفترة ،ويوجد ما يثبت الحالة التي نشأت في هذا التاريخ يستوجب إدماج هذا الحدث في قوائم الفترة المنتهية،أما إذا وقع الحدث بعد تاريخ إغلاق الفترة وليست له علاقة بأصول وخصوم الفترة التي تسبق تاريخ الغلق لا تجرى أي تسوية والحدث يشار عن طبيعته في الملحق إذا كانت له أهمية تستطيع توجيه قرارات مستعملي القوائم المالية. [2]

-**مبدأ الأهمية النسبية** : يقصد بمبدأ الأهمية النسبية أن الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل (الإيرادات، المصروفات) وعلى قائمة المركز المالي (الممتلكات، الالتزامات).[3]

- **مبدأ التكلفة التاريخية** :يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها النماذج المحاسبية في التقييم وهو نتاج لمفهومين أساسيين هما مبدأ ثبات الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر،فبمقتضاه تقيم المؤسسة عناصر الذمة بقيمتها عند تاريخ حدوثها،وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية تكون أكثر صدقا وموثوقية،ويمكن قياسها بموضوعية ويمكن التحقق منها رغم أنها لا تأخذ في الحسبان التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة كظاهرة التضخم التي فتحت للحديث عن التقييم بالقيمة العادلة أو السوقية. [4]

- **مبدأ التحفظ -الحيطة والحذر**- :تبعا لهذا المبدأ فإن الإيرادات والمنافع المحتملة والتي لم تتحقق بعد يجب ألا تسجل ولا تؤخذ في الحسبان ومن ناحية أخرى فإن الخسائر أو المصروفات المحتملة والمتوقعة، يجب أخذها في الاعتبار والاحتياط لها،أي أن المحاسب يجب أن يحتاط لأية خسائر رغم أنها لم تحدث بعد وألا يعتد بأي أرباح أو إيرادات إلا عند تحققها أو حدوثها فعلا وذلك عند إعداد القوائم المالية في نهابة السنة.[5]

---

[1]: نعيم دهمش،محمد أبو نصار،محمود الخلايلية،مرجع سابق،ص43.

[2]: إسماعيل أحمد عصر، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2009، ص 63.

[3]:نفس المرجع السابق،ص64.

[4]:اسماعيل احمد عصر،مرجع عصر،ص65.

[5]: إدريس عبد السلام اشتيوي، مبادئ المحاسبة، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2013، ص11.

- **مبدأ الإفصاح التام** :ينص مبدأ الإفصاح المحاسبي على البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية لتحقيق الفائدة لمستخدميها،وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى الكشوف المالية على أنها هدفا في حد ذاتها تسعى الوحدة المحاسبية إلى تحقيقه وإنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة إضافة إلى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين،وخصوصا في شركات المساهمة مما استوجب أن تكون البيانات والمعلومات المدونة في القوائم المالية واضحة وكافية ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للاستفادة منها.[1]

-**مبدأ تحقق الإيراد** :هو عبارة عن المبدأ الذي ينظم عملية الاعتراف بالإيراد فالإيراد لا يتحقق إلا عندما تتم عملية البيع فهناك طرق للاعتراف بالإيراد هي الاعتراف بالإيراد في حالة البيع النقدي والذي يرتبط بالأساس النقدي، وإيراد يتم الاعتراف به على أساس الاستحقاق.[2]

-**مبدأ ثبات الطرق المحاسبية** :ويقصد بمبدأ الثبات هو الثبات في تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى استخدام تلك المعلومات المحاسبية في عملية المقارنة من سنة إلى أخرى،حيث أن أي تغيير أو تعديل في الطرق والإجراءات المحاسبية من شأنه أن يؤثر على إمكانية المقارنة،وعليه فإن المعايير المحاسبية تنص على أن أي تعديل أو تغيير في السياسات المحاسبية يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية وتحديد أثر ذلك التغيير على القوائم المالية الحالية والسابقة.[3]

-**مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** :يقضي هذا المبدأ بتفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني،وذلك أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية،وتظهر صعوبة كبيرة في حل مشاكل محاسبية تطبيقية متعلقة ببعض العمليات بين من يريد التعامل مع العملية بالشكل القانوني ومن يريد التعامل معها حسب الواقع المالي.[4]

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة وكان ذلك في القرن 19 وما نتج عنها من انفصال الملكية عن الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء مما تطلب حينذاك

---

[1]: وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص72.

[2]: حسين عبد الجليل آل غزوي، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011،ص44.

[3]: حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق،ص45.

[4]: :المرجع نفسه،ص46.

سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية.[1]

لقد كان قانون الشركات الانجليزية الذي صدر عام 1844 الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي فلقد أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة على أن يتم التحقق من صحتها وصدقها من قبل مراجع خارجي وبالرغم من إلزام الشركات الانجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا وذلك لعدم وجود رقابة مهنية تحدد شكل ومضمون الميزانية .[2]

هذا ما جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة، بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها بالإضافة إلى عدم اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي من جمهور المستثمرين ونتيجة لذلك كان الإفصاح في هذه الفترة اختياريا يهدف إلى تقنني العلاقة بين الملاك والمديرين ومن جانب آخر كانت المراجعة تسعى إلى التحقق من صحة الأرقام المحاسبية دون البحث في مضمونها أما في سنة 1907 أصبح الإفصاح إجباريا نتيجة تزايد اعتماد شركات المساهمة على التمويل الخارجي.[3]

وجاء ذلك لحماية جمهور المستثمرين وتحقيق المصلحة العامة،كما أصبح المراجع يهدف إلى البحث فيما وراء الأرقام للكشف عن الحقائق الجوهرية غير الواضحة في الميزانية.

على العكس من إنجلترا لم تكن لقوانين الشركات الأمريكية دورا ملحوظا في التأثير على الممارسات المحاسبية،بل يرجع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ففي سنة 1933 أكد على ضرورة التقيد بمبدأ الإفصاح الكامل والثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر القوائم المالية وهذا ما فرضته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية(SEC)على مجمع الشركات المقيدة في البورصة سنة 1934.[4]

نتيجة مطالبة المجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها لحماية المحاسبين والمدققين من ضغوط الإدارة بسبب ترك الحريات لها في اختيار بدائل محاسبية تراها مناسبة مما أدى ذلك إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة فكانت النتيجة حدوث أزمة اقتصادية عالمية (1929-1939).[5]

---

[1]: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012 ،ص35.

[2]: نفس المرجع السابق،ص36.

[3]: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق،ص36..

[4]: المرجع نفسه،ص37.

[5] : محمد مخلوف،الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،،20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

إن المتتبع لتاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته كما هو في الوقت الحاضر هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها AICPA على إلزام الشركات على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ.[1]

ولقد كانت أول محاولة للتنظير المحاسبي تناول مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة هي دراسة أعدها Moonitiz في عام 1961تحت رعاية AICPA ،وقد أشار في هذه الدراسة على أن تفصح التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة.[2]

من زاوية أخرى يرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت من مدخل المكية إلى ما يعرف مدخل المستخدمين أي تحولت وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات هذه الأخيرة قدمت للمحاسبين الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية ودور مبدأ الإفصاح مثل مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي والدالة اللوغارتمية التي تعرف باسم واضعها (Shannon) وقد استخدمت في قياس المحتوى المعلوماتي وفي قياس تكلفة المعلومات ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفؤ وهذا ما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية هذه الأخيرة أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.[3]

من خلال ما سبق نستنتج:

– إن الإفصاح المحاسبي كان وليد الانفصال بين الملكية والإدارة (الوكالة).

–اعتماد الشركات على التمويل الخارجي كان دافعا في ظهور الإفصاح المحاسبي.

– الأزمة الاقتصادية العالمية ساهمت في ظهور مبدأ الإفصاح لضرورة توفير معلومات ملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرار المناسب.

–دور أسواق المال العالمية في تفعيل دور الإفصاح المحاسبي.

–الإفصاح ما هو إلا بديل مصطلح النشر هذا الأخير هو عرض وإبلاغ للمعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية دون التحقق من مضمونها أما الإفصاح بمفهومه المعاصر يهدف إلى التحقق والكشف عن ما يمكن إخفاؤه من المعلومات الهامة، التي تؤدي إلى تضليل مستخدميها.

---

[1]: مأمون حمدان،حسني القاضي، نظرية المحاسبة،دار الثقافة، عمان، الأردن، 2007 ،ص 240.

[2]: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 55.

[3]: وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007،ص27.

المطلب الثاني:تعريف وأنواع الإفصاح المحاسبي

1-تعريف الإفصاح المحاسبي:

عند تقديم تعريف الإفصاح المحاسبي لا بد من التمييز بين المستخدمين أي وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة المؤسسة حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة مما يسهل الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب ووجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يرتبط بضرورة إعداد قوائم مالية.

-هناك العديد من الكتاب الذين تطرقوا إلى تعريف الإفصاح المحاسبي نجد من بينهم:

- **عباس مهدي الشيرازي** " الإفصاح يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[1]"

-**وصفي عبد الفتاح أبو المكارم** "إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار.[2]

-**محمد المبروك أبو زيد** " الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها وهذا يعين أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل.[3]

-**رضوان حلوة حنان** " الإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجين في آن واحد.[4]"

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن AICPA ماهية الإفصاح المناسب لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق بما يلي " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفري عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وكذلك بالملاحظات المرفقة بها وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[5]."

من خلال ما تم تقديمه من مفاهيم نستنتج ما يلي:

---

[1]: عباس مهدي الشريازي، نظرية المحاسبة،،دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،ط4، 2001 ،ص 322.

[2]: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 69.

[3]: محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط4 ،2005 ،ص577.

[4]: رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي ،مدخل نظرية المحاسبة ،دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط4، 2001،ص289.

[5]: سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله)ا،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الاردن ،2010،ص.479.

– جميع المفاهيم ركزت على ضرورة توصيل المعلومات إلى مستخدميها.

– جميع المفاهيم ركزت على أن يكون لهذه المعلومات تأثير على قرار مستخدميها.

– اختلفت المفاهيم في تحديد كمية المعلومات التي بجب الإفصاح عنها فنجد في المفهوم الأول والثاني والثالث أن الإفصاح يشمل كل المعلومات أما المفهوم الرابع فيشترط إظهار كل ما هو ضروري أما المفهوم الخامس فلم يحدد كمية المعلومات المفصح عنها.

– في المفاهيم الأربعة الأولى لم يتم فيها تحديد طبيعة مستخدمي المعلومات بينما في المفهوم الخامس فقد تم حصر المستخدمين في مستخدمين داخليين (إدارة المؤسسة) ومستخدمين خارجيين (المستثمرون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية) هذا الحصر مهم نظرا لاختلاف حاجة المستخدمين ومستوى قدراتهم على تفسير المعلومات.

–أتفق مع تعريف أبو المكارم لأنه ركز على المعلومات بمختلف أشكالها (كمية أو نوعية،محاسبية أو غير محاسبية، تاريخية أو مستقبلية) والتي تهم جميع مستخدميها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف كبير بين العرض والإفصاح فالعرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل الذي يتم به تنظيم إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاط المؤسسة ومركزها المالي في القوائم المالية بما يسهل مهمة مستخدمي هذه القوائم عند تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات العديدة المتعلقة بها أما الإفصاح فهو إرفاق إيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية للمؤسسة مضللة.

2–أنواع الإفصاح المحاسبي : هناك أنواع مختلفة للإفصاح المحاسبي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير منها:

–**معيار الإلزام:** يصنف الإفصاح المحاسبي حسب هذا المعيار إلى نوعين من الإفصاح هما:

–**الإفصاح القانوني(الإجباري):**هو ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين لتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ويشمل هذا النوع من الإفصاح ما يلي:[1]

–السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب اختيارها وكذا الدوافع الاقتصادية لتغييرها مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول،ظهور معلومات إضافية عن بعض تقديرات المخصصات،اكتشاف الأخطاء للسنوات السابقة.

[1]: صافو فتيحة،أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،جامعة الجزائر ،2016،ص ص 135،136.

-تغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو حالة الاندماج أو التقسيم إلى عدة شركات مما يتطلب الإفصاح عنه عند إعداد القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة.

-المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة في ملاحق القوائم المالية.

-الارتباطات المالية بعقود مستقبلية بشرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي.

-الأحداث اللاحقة والتي لها تأثير مالي على المركز المالي للمؤسسة والتي تحدث بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ عرضها.

فالإفصاح الإجباري تلتزم به المؤسسات بناءا على متطلبات تشريعية لتحكم عملية إعداد القوائم المالية من حيث محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بالإضافة إلى ملائمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات ويهدف إلى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

-**الإفصاح الاختياري(الإضافي)**:يرفع هذا النوع درجة الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل بهدف تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة من حيث شفافية ومصداقية قوائمها المالية بتقديم اكبر قدر من المعلومات الإضافية لا تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية حيث لا يلجا المستخدمون للقوائم المالية إلى مصادر غير مصادر المؤسسة والتي قد تكون مضللة في اتخاذ القرارات السليمة ومن المعلومات التي يتم تقديمها ضمن الإفصاح الاختياري التنبؤات المالية المستقبلية،خطط الإنفاق الاستثماري،ربحية السهم،خطط الإدارة بشان توزيع الأرباح وتقديم الكشوف المالية.[2]

كما يتميز الإفصاح الاختياري بأنه يتوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج.[3]

ويتميز أيضا بأنه يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمؤسسة عن كافة المعلومات المطلوبة للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني ويعاب على هذا النوع أن المؤسسات لا يمكن أن تفصح ذاتيا ومن غير إلزام عن كل المعلومات المطلوبة واللازمة للمستثمرين كما انه في ظل السوق التنافسي قد تفحص تلك المؤسسات عن معلومات مضللة ومن ثم يكون سوق غير كفيل بتحقيق الإفصاح الاختياري الكافي.[4]

---

[1]: عادل زروق،دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار،اتحاد المصارف العربية،بيروت،2006،ص516.

[2]: صافي فتيحة،مرجع سابق،ص135.

[3]: أمين السيد احمد لطفي،نظرية المحاسبة،الدار الجامعية،مصر،2005،ص516.

[4]: أمين السيد احمد لطفي،علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر،2009،ص650 .

-**معيار حدود الإفصاح:**أطلقت على الإفصاح عدة تسميات ورغم اختلاف الأنواع المحددة للإفصاح حسب هذا المعيار إلا أنها لا تتعارض مع بعضها البعض وإنما هي صفات يتصف بها الإفصاح المحاسبي ويظهر ذلك في حدود ثلاث مستويات من الإفصاح هي كما يلي:

-**الإفصاح الكامل(الشامل):**لا يعني الإفصاح التفصيلي وإنما الإفصاح بالقدر الملائم والشامل عن المعلومات التي تغطي اكبر قدر من احتياجات مستخدمي الكشوف المالية وهذا لا يعني الإفصاح عن جميع الأمور للأسباب التالية:[1]

-إن المعلومات سلعة اقتصادية ينبغي أن تكون تكلفة إنتاجها وتوصيلها اقل من المنفعة المتوقعة حتى وان كان إنتاج وتوصيل المعلومة قليلة التكلفة فان كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب.

-يتطلب الإفصاح الكامل إظهار الأحداث الجوهرية والآثار الناجمة عنها التي تؤثر على فهم وتفسير ما جاء من معلومات في الكشوف المالية.

ففي حالة الإفصاح الكامل لا بد أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم كما انه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.[2]

وقد عرف الإفصاح الشامل كالتالي:الإفصاح الشامل هو توصيل إلى مستخدمي القوائم المالية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي كذلك يعني أن القوائم المالية الصادرة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.[3]

-**الإفصاح المحدود(الكافي):**يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وفق مقتضيات المعايير المحاسبية بما يساعد على اتخاذ القرارات ومفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار بالإضافة إلى انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[4]

---

[1]: يوسف عوض،مقدمة في المحاسبة المالية،ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الكويت،999،ص179.

[2]: لطيف زيود،دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار،مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية،المجلد رقم 29،العدد رقم 01،سوريا،2007،ص180.

[3]: عبد المنعم عطا الله،دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة،قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل،قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،2000،ص22..

[4]: صافو فتيحة،مرجع سابق،ص135..

ويعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غي مضللة أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.[1]

-**الإفصاح العادل:**يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية فالقوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر أي عدم حذف أي معلومة ذات منفعة.[2]

ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة مستخدمي القوائم المالية الخارجية متماثلة ومتساوية يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.[3]

أي أن الإفصاح العادل يتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.[4]

-**معيار مستوى الإفصاح:**من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية الصادرة وضمن هذا السياق يمكن تحديد مستويين من مستويات الإفصاح هما:

-**المستوى المثالي للإفصاح:**هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية وذلك لعدة أسباب أهمها على حسب (sterling)أهمها التعاون الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها والتي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات هذه النظم .[5]

-**المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح:**وهو الإفصاح الملائم والشامل يتم به إعلام مستخدمي القوائم المالية بكافة الحقائق الضرورية لتفسير القوائم المالية على نحو ملائم وقد يتم إما في القوائم المالية نفسها أو بالملاحظات المرفقة بها وكقاعدة عامة يجب الإفصاح عن أية حقائق يمكن أن يعتبرها المستخدم ضرورية

---

[1]: إيناس عبد الله حسن،الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية،نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،الجزائر،2002،ص23.

[2]: احمد محمود نور،شحاتة السيد شحاتة،المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008،ص28.

[3]: عمر محمد مسلم الحواتمة،قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في السوق المالي،مذكرة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط،كلية الأعمال،تخصص محاسبة،2010،ص20.

[4]: رضوة حلوة حنان،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط2003،1،ص477.

[5]: ثائر صبري،محمود كاظم الغبان،تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،المجلد7،العدد2010،27،ص178.

للتوصل إلى تفسير ملائم القوائم المالية فالإفصاح الملائم هو الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة.[1]

-**معيار الحماية في الإفصاح:**من مفهوم هذا المعيار يظهر انه يرتبط بحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية خاصة الفئة التي تكون مصادرها محدودة في الحصول على المعلومات المطلوبة ويندرج في هذا المعيار ما يلي:

-**الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):**يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ قرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية،الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شانه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.[2]

-**الإفصاح الوقائي(التقليدي):**الهدف الأساسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي تكون قدرته محدودة في فهم واستخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها ويلاحظ أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفحصان عن المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.[3]

فالإفصاح الوقائي هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.[4]

وبشكل عام يركز كل نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي على جانب أو محتوى أو أسلوب معين للتوضيح والتفسير،لكن الهدف المشترك هو تقديم قوائم مفهومة وذات دلالة تم الإفصاح فيها عن معلومات ذات منفعة تفوق تكلفة الإفصاح عنها وتكون في الوقت المناسب ودون تحيز ما هو غير هام أو غير ملائم من القوائم المالية.

---

[1]: باسيلي مكرم،المحاسبة أساس لقرارات الأعمال،دار المريخ الرياضي،2006،ص35.

[2]: عباس الشيرازي،نظرية المحاسبة،ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،1999،ص322.

[3]: بكر إبراهيم محمود،الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد 7،العراق،2008،ص6.

[4]: رضوان حلوة حنان،مرجع سابق،ص475.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

1-أهمية الإفصاح المحاسبي:[1]

إن الإفصاح بحد ذاته ليس غاية تهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها،بل هي وسيلة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاقتصادية وإيصالها إلى الجهات المستفيدة المختلفة في الوقت المحدد ،لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للمؤسسات الاقتصادية،أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجه،عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسري عليها المؤسسة الاقتصادية،أو قد تساعدها على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح .

تبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات لتضيف مصداقية إلى عمل المؤسسة الاقتصادية المعنية ،ولهذا يعتبر الإفصاح عن الجوانب السلبية لنشاطاتها معيارا لمصداقيتها في تقديم البيانات والمعلومات للمستفيدين من هذه المعلومات،وبالعكس عند عدم الإفصاح الكامل والشفاف عن تلك المعلومات والبيانات فمن السهولة في كثير من الأحيان اللجوء إلى مصادر ثانوية للتأكد من مصداقيتها .

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضا عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق بالمستفيد والمستثمر بشكل خاص من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية،ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات ماضية.

وفي الأخير للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة نذكرها في النقاط التالية:[2]

-توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية من القرارات الاقتصادية.

-توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

-تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.

-تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.

---

[1]: خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1،مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،2002،ص156.

[2]: عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح لعشماوي،حوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2008،ص104.

-يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي تركز عليها مستقبل المؤسسة واستمرارها في صورة قوائم مالية.

-يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم مالية.

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى صلاح الإدارة.

-تقدمي المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

2-أهداف الإفصاح : يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من اجل:[1]

-وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

-وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون .

-توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والإحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

-تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

-مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم.

المطلب الرابع:أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح :

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي :[2]

-**تعقد بيئة الأعمال** : مع زيادة تعقيد و تعاظم العمليات و الأحداث الإقتصادية في بيئة الأعمال،وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الإستئجار وإندماج الأعمال،المعاشات،الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.

-**الحاجة لمعلومات فورية** : فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية ومعلومات حالية وتنبؤية كما أن هيئة سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.

---

[1]: رياض عبد الله، نظرية المحاسبة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2110،ص 113.

[2]: كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000 ص128.

- **المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة** :حيث تعتقد الجهات الحكومية إن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشات الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي تجنب حدوث أزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية (انرون).

المبحث الثالث:ماهية الكشوف المالية

الكشوف المالية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة ويجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .

فهي تعد المصدر الرئيسي لتزويد المدقق بالمعلومات،فبعدما يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخراج نقاط القوة و الضعف تأتي مرحلة فحص الكشوف المالية لتحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،وذلك عن طريق حصوله على اكبر قدر من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك .

المطلب الأول: تعريف الكشوف المالية والفرضيات الأساسية لإعدادها

1- تعريف الكشوف المالية:هناك عدة تعار يف للكشوف المالية تتمثل فيمايلي:

-**التعريف الأول:** عرفت الكشوف المالية بأنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث ينظر للمعلومة الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ،ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية،حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ،أو بعبارة أخرى هي ملخص للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها،وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة. [1]

-**التعريف الثاني:** وعرفت أيضا أنها عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معين.[2]

-**التعريف الثالث:** وعرفت كذلك على أنها من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة،والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، فالمعايير(IAS / IFRS) يبين الإطار العام لتقديم الكشوف المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة فالنظام المحاسبي المالي يبين الكشوف المالية الواجب على المؤسسة انجازها سنويا.[3]

-**التعريف الرابع:** ومن جهة أخرى عرفت الكشوف المالية بأنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية،وتمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.[4]

---

[1]: عبد العالي منصور، أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 191.

[2]: عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2002، الفصل 17،ص481.

[3]: شناي عبد الكريم، تكييف الكشوف المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009، ص 43.

[4]: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 39.

2- الفرضيات الأساسية لإعدادها:

تتمثل الفرضيات الأساسية لإعداد الكشوف المالية فيما يلي: [1]

-**محاسبة الالتزام** (Comptabilité d'engagement)

تسجيل العمليات والإحداث المحاسبية عند حدوثها، وليس عند القبض أو الدفع للمبالغ.

-**استمرارية النشاط** (Continuité d'exploitation)

على اعتبار أن للمؤسسة نية في الاستمرار في نشاطها،ومن حلال ذلك تقيم الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة وفي الحالة المغايرة أو في حالة افتراض عدم الاستمرارية في النشاط فان تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية (Valeur de liquidation) وهذا التغيير في قاعدة التقييم لابد أن يشار إليه ولهذه الفرضية أثر مباشر على النتيجة مادام أن العناصر المعنية (أصول وخصوم) لن تكون لها نفس القيمة في حالة الاستمرار أو التوقف عن النشاط.

المطلب الثاني: خصائص الكشوف المالية

تتمثل الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين فيما يلي:

1.**سهولة فهم المعلومة (القابلية للفهم)**:اشترط أن تكون المعلومة الظاهرة في الكشوف المالية سهلة الفهم وواضحة لمستعملي الكشوف المالية.[2]

كذلك يقصد بها ما يلي: [3]

تعريف (*)IASC: إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في الكشوف المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك، ويجب التنويه هنا إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومة المهمة بحجة صعوبة فهمها.

تعريف(**) FASB: ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في الكشوف المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

---

[1]: لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، الدار الجامعية، الجزائر، 2012، ص 37.

[2]:لخضر علاوي،مرجع سابق،ص37.

[3]: هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، ، عنوان المداخلة: نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، يومي 29 و 30 نوفمبر ،الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص5.

2.معلومة ذات فائدة (الملائمة):هذا المصطلح له علاقة مباشرة مع مبدأ الأهمية النسبية أي أن المعلومة المالية تكون ذات أهمية إذا شكل غيابها وعدم وضوحها تأثيرا على القرارات الاقتصادية لمستعملي الكشوف المالية.

كذلك يقصد بها مايلي:

يعرف KMOST: خاصية الملائمة بأنها : قدرة المعلومات على أحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبئوات أو تأكيد التوقعات السابقة.

وحسب Naciri: المعلومات الملائمة هي التي ترتبط بهم بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتصف بثلاث خصائص فرعية هي:

أ.التوقيت الزمني المناسب: أي يجب توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد هذه المعلومات قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب. القيمة التنبؤية :أي أن تكون للمعلومة المالية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.

ج.القيمة الرقابية:أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية لاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية....الخ.

3.معلومة ذات مصداقية (موثوقة):لكي تكون المعلومة صادقة يجب أن تتصف بالتعبير الصادق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يتوقع أن تعبر عنها بصورة صادقة .

-ويقصد بها أن تكون المعلومة ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والغموض ولكي تكون المعلومة ذات مصداقية يجب توفر المميزات التالية:

-**الصورة الصادقة:** على المعلومة أن تقدم الصورة الصادقة للأحداث التي وقعت.

-**تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** أي أن إظهار العمليات والأحداث حسب حقيقتها الاقتصادية وليس فقط حسب شكلها القانوني.

-**الحياد:** ينبغي إظهار المعلومة بكل حياد بحيث لا يؤثر هذا على متخذ القرار.

-**الحذر:** اخذ الاحتياطات اللازمة عند إعداد تقديرات لقيم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات.

-**الشمولية:** ينبغي أن تكون المعلومة المالية الظاهرة في الكشوف المالية شاملة ووافية آخذ في الحسبان مبدأ الأهمية النسبية والتكلفة.

-**القابلية للمقارنة:** من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للكشوف المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي،وذلك خلال فترات متعاقبة كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية .

-يجب أن تسمح المعلومة لمستخدمي الكشوف المالية بإجراء مقارنة داخل المؤسسة على أساس دورات مالية مختلفة وما بين المؤسسات المختلفة وحتى تكون المعلومة ذات مصداقية وموثوقة لابد من احترام القيود التالية:

-**التوقيت المناسب:** إذا حدث تأخير ضروري في تقديم الكشوف فان المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع الكشوف في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة.

-**الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ومهما يكن فان تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية.

-**الصورة الصحيحة والعادلة (الإظهار الصادق):** توصف الكشوف المالية غالب بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بصدق الوضعية المالية والأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة،ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم،إلا أن تطبيق الخصائص الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه في العادة بيانات تمثل الإظهار الصادق لتلك المعلومات .

المطلب الثالث: أهداف الكشوف المالية وأساليب قياسها

1- أهداف الكشوف المالية :

تهدف الكشوف المالية إلى التزويد بعمليات عن الوضعية المالية الأداء المالي،التدفقات النقدية والتغير في الأموال الخاصة المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه الكشوف بغية إتخاذ القرارات الاقتصادية،ومن اجل تحقيق هذا الهدف فان الكشوف المالية تزود بمعلومات عن المؤسسة تتعلق بما يلي: [1]

-الأصول.

-الخصوم.

-الأموال الخاصة.

-التغيرات الأخرى في الأموال الخاصة

-الإيرادات والأعباء بما في ذلك المكاسب والخسائر

-التدفقات النقدية.

---

[1]:لخضر علاوي،مرجع سابق،ص ص 38،39.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تتضمنها الملحق.

كذلك يمكن توضيح أهداف الكشوف المالية فيما يلي:

أ. الفقرات 13-14 من الإطار النظري الذي نشره سنة 2008 من طرف اتحادية لجنة معايير المحاسبة حددت الأهداف التي تسعى الكشوف المالية إلى تحقيقها فيما يأتي:

-تهدف الكشوف المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لمؤسسة تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

-إن الكشوف المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن الكشوف المالية في كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها لصنع القرارات الاقتصادية لان هذه الكشوف إلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

-تظهر الكشوف المالية كذلك نتائج التدبير الإداري لمحاسبة الإدارة عن الموراد التي عهدت إليها.

ب.الفقرة 12 من الإطار النظري الذي نشره سنة 2008 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية حددت الأهداف التي تسعى الكشوف المالية إلى تحقيقها فيما يأتي:

-إن الهدف من الكشوف المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وبالأخص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأسمال وبالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلبي وتحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة،وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوث الممكنة.

-عرض الوضعية المالية للمؤسسة خصوصا الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وآثار العمليات.

-تبين طرق المؤسسة في إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات اتجاه عوامل أخرى التي من شانها أن تؤثر على السيولة وفترة المؤسسة على الوفاء .

-تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية،أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة،وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة التدفقات النقدية إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية هذه المعلومات تشمل:

-الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة.

-الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية.

-أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على التزامها بضمان حماية المحيط.

-التكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميادين الإنتاج والتسيير.

وفي هذا الصدد فإن كثرة المعلومات قد لا يضر دائما بنوعيته لكن غياب عرضها يضر بوضوح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستعملين.

2- أساليب قياس الكشوف المالية:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في الكشوف المالية وتظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس :[1]

-يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في الكشوف المالية وهذه الأسس تشمل:

أ.التكلفة التاريخية: التكلفة التاريخية هي القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء والخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء وكذا القيمة التي تسجل بها عناصر الخصوم والأعباء والنواتج في تاريخ نشوئها.

فالتكلفة التاريخية للأصل هي: مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من اجل الحصول عليه في تاريخ اقتنائه أو إنتاجه.

-أما التكلفة التاريخية للخصم هي:قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام أو مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط.

ب.**التكلفة الجارية:** التكلفة الجارية هي القيمة المكافئة لحيازة الأصل أو التي ستسدد للوفاء بدين في تاريخ التقييم.

فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو النقدية المكافئة لها والتي ستدفع مقابل الأصل المتحصل عليه حالا أما الخصوم فتسجل بالمبالغ غير المحينة للنقدية الخاصة بتسديد الالتزام فورا.

ج.القيمة القابلة للتحصيل: قيمة التحقيق معناه قيمة التنازل بمعنى أن يتم التقييم بالقيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي وقيمته الاستخدام،فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو المكافئة لها والتي يمكن الحصول عليها حالا عند بيع الأصل،أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد يعني المبالغ غير المحنية للنقدية والتي يتوقع سدادها.

د.القيمة المحنية (قيمة الاستخدام): هي قيمة المدخلات والمخروجات من النقدية المستقبلية محينة في تاريخ القياس،فالأصول تقيم وتسجل بالقيمة الحالية للمدخولات الصافية المستقبلية بالنقدية التي يتوقع أن ينتجها العنصر،أما الخصوم فتسجل بقيمة المخروجات الصافية للنقدية المستقبلية المحينة والمتعلقة بتسديد الالتزامات تبعا للنشاط العادي.

كما توجد عناصر هامة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية التقييم.

-بالنسبة للسلع التي تقتنيها المؤسسة توجد ثلاث حالات:

---

[1]: شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص39،40.

أ. إما بمقابل:

التقييم يتم بتكلفة الاقتناء والمتمثلة في ثمن الشراء الذي يتفق عليه الأطراف في تاريخ التعاقد، مضافا إليه حقوق الجمارك والرسوم الضريبية الأخرى غير المسترجعة.

ب. وإذا كانت مجانا:

حينئذ يتم التقييم بالتكلفة العادلة في تاريخ دخول السلع والمقصود هنا بالتكلفة العادلة المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل طرفين.

ت.وعندما تكون في صيغة التبادل توجد حالتين:

-إذا كانت الأصول متباينة التقييم يتم بالقيمة العادلة.

-أما إذا كانت الأصول متشابهة فالتقييم يتم بالقيمة المحاسبية للأصول المعطاة كتبادل،والمقصود هنا بالقيمة المحاسبية الصافية هي قيمة الأصل المسجل به في الميزانية.

ث.أما إذا كانت السلع المستلمة كمساهمة: فالتقييم يكون حسب طبيعة قيمة المساهمة.

ج.أما السلع المنتجة: فتقيم بتكلفة الإنتاج المتمثلة في تكلفة المواد المستهلكة والخدمات المستعملة، مضافا إليه التكاليف الأخرى التي التزمت بها الوحدة خلال عمليات الإنتاج من اجل إيصالها إلى الحالة والمكان التي توجد فيها.

المطلب الرابع: مستخدموا الكشوف المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للكشوف المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبة كالمسيرين والملاك ومنها ما له علاقة غير مباشرة مثل: المقرضين، الموردين،وقد نشأ عن هذا التعدد في الاستعمالات رغبات في المعلومات المطلوبة تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه.

يمكن حصر أهم الفئات المستفيدة من الكشوف المالية فيما يأتي:[1]

-**المستثمرون:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر العوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.

-**العاملون:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها،كما يهتم هؤولاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

-**المقرضون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

[1]: محمد ابو نصار ،جمعة حميدات ، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية ،دار وائل ،عمان، الأردن ،2010، ص ص 4،5

-**الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فان الدائنين التجاريين يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ،ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كزبون رئيسي.

-**الزبائن:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

-**الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة،وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية.

-**الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل ،وقد تساعد الكشوف المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

المطلب الخامس: أنواع الكشوف المالية

- ✓ **الميزانية :**

1-تعريف الميزانية: يوجد العديد من التعاريف للميزانية ولكن رغم تعددها إلا أنها تصب في ذات التعريف جميعها ونذكر منها:

-**التعريف الأول:**هي عبارة عن كشف يتضمن أصول وخصوم المؤسسة وحق صاحبها في تاريخ معين.[1]

-**التعريف الثاني:**تعد المكون الرئيسي في الكشوف المالية هي عبارة عن بيان يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية محددة وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد الكشوف المالية على أساسها فالميزانية العمومية تبين التأثير الإجمالي للمعاملات في نقطة زمنية معينة . [2]

2-**مميزات الميزانية:**هناك عدة مزايا للميزانية تمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وفي مقابل ذلك هذه القائمة لا تخلو من العيوب، وفيما يلي سوف نتطرق لهذه المزايا والعيوب كما يلي:

-هناك عدة مزايا للميزانية تمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وفي مقابل ذلك هذه القائمة لا تخلو من العيوب، وفيما يلي سوف نتطرق لهذه المزايا والعيوب كما يلي:

---

[1]: رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 244.

[2]: طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره،ص ص125،124.

أولا: مزايا الميزانية:تعتبر أحد أهم الكشوف المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعده إدارة المؤسسة ويكون قابل للنشر ومتاحا لكافة الأطراف ذات المصلحة.

كذلك تتميز بما يلي: [1]

-معرفة الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية،حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.

-التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.

-التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال الأرباح المحتجزة.

-بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية المعايير المحاسبية الدولية.

-الوقوف على استمرارية المؤسسة من خلال اعتمادها على أسس قياس كالتكلفة التاريخية.

-تظهر المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة، أي تبين ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

-معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية.

3-**مكونات الميزانية والشكل النموذجي لها:**الشكل الرسمي والكامل للميزانية يتمثل فيما يلي: [2]

أ. الأصول:

تعريف عام: الأصول وتعرف أيضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة(مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...).

الأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين(رأس المال) أومن الغير (أي القروض بمختلف أنواعها) لذا فان الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.

تعريف الأصل في النظام المحاسبي المالي: إن المادة 20من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي (ن.م.م) عرفت الأصول كالتالي: تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفره له منافع اقتصادية مستقبلية.

أما حسب المادة 1.220 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي:تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم .

-كذلك يتم تصنيف الأصول إلى:

-**أصول غير جارية:** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الأصول تشمل:

---

[1]: ناصر نور الدين عبد اللطيف،أساسيات المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 239 .

[2]: عبد الرحمان عطية ،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي ،برج بوعريريج ،2009،ص 11-13.

-الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي: الأصول المعنوية (مثل الإعلام الآلي ، والمحل التجاري....).

-والأصول العينية (مثل المباني والمعدات....).

-الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الاثني عشرة شهرا.

-**أصول جارية:** وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية.

كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الاثني عشرة شهرا كذا على العملاء والنقديات.

تتميز الأصول بثلاث خصائص رئيسية هي:

-وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

-قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.

-أن يكون التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث او عمليات وقعت في الماضي.

ب. الخصوم: تعرف الخصم كما يلي :

-**تعريف عام للخصوم:** إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل الفروض بمختلف أنواعها.

-**تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي (ن.م.م):** فقد عرفتها المادة 22 كالتالي : تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.[1]

وتتميز الخصوم بثلاث خصائص وهي:[2]

-يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين في تاريخ معين.

-لا يمكن تفادي الالتزام.

-وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

وتتمثل الخصوم في:

---

[1]:عبد الرحمان عطية،لمرجع سابق،ص14.

[2]:المرجع نفسه،ص ص 15،16.

-الأموال الخاصة: تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراءات توزيعات الأرباح وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل ونقل من خلال توزيعات الأرباح.

-الديون: هي تضحيات مستقبلية متوقفة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول ا وتوفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

وتتطلب الخصوم حسبScF (النظام المحاسبي المالي) مايلي:

-رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حال شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

-الخصوم غير الجارية .

-الموردون والدائنون الآخرون.

-خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

-المرصدات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا).

-خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

✓ قائمة حساب النتيجة:

تمثل قائمة حساب النتيجة أحد الكشوف المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية،حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة، توفر لمستخدمي الكشوف المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار الموجه،وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

ويتمثل الهدف الأساسي لإعداد قائمة الدخل في تحديد كيفية الوصل إلى صافي نتيجة نشاط المؤسسة.

1-**تعريف قائمة حساب النتيجة:**هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

-**التعريف الأول:**هي تقرير يوضح نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة ذلك من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات عن الفترة، وتعد هذه القائمة بحيث تعرض نتائج العمليات بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[1]

-**التعريف الثاني:** هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية.[1]

[1]: هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية محاسبة التكاليف المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص48.

من اجل التوصل إلى نتيجة أعمال المؤسسة يتم إعداد قائمة الدخل و ذلك بالخطوات التالية:

-معرفة إيرادات المبيعات.

-معرفة تكلفة المبيعات.

-تطرح كافة المصاريف من كافة الإيرادات ليكون الباقي هو صافي الربح أو صافي الخسارة.

2-**أهمية قائمة حساب النتيجة:**تتمثل أهمية قائمة الدخل فيما يلي: [2]

-الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به المؤسسة خلال الفترة المالية.

-تقدم قائمة قائمة الدخل دلائل مفيدة وتوفر معلومات عن طبيعة الدخل و احتمالات استمراره في المستقبل.

-تعكس قائمة الدخل اثر القرارات التشغيلية للمؤسسة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين.

- تعد هذه القائمة عن فترة مالية معينة ولمنشاة معينة على شكل قائمة أو حساب،فإذا أعدت على شكل قائمة تظهر الإيرادات مطروحا من المصاريف،أما إذا أعدت على شكل حساب فتظهر الإيرادات في جانب الدائن والمصاريف في جانب المدين.

-يبين تحديد نتيجة النشاط (صافي الربح أو صافي الخسارة) بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو ما يسمى حديثا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وفي هذا المجال لا يوجد أي اختلاف في تحديد نتيجة السنة المالية سواء في المنشآت الفردية أو في الشركات.

3-**عناصر قائمة حساب النتيجة** *:*تتمثل عناصر قائمة حساب النتيجة فيما يلي:[3]

أ.النواتج: حسب الإطار المفاهيمي: النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة،في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم،التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

ب.الأعباء :تعرف الأعباء بأنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول التي يرتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

✓ قائمة تغير الأموال الخاصة:

1-تعريف قائمة التغير في الأموال الخاصة:هناك عدة تعايف نذكر منها:

---

[1]: مصطفى يوسف كافي، سمير أحمد حموده، مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص ص63،64.

[2]:احمد رجب عبد العال،مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1995، ص 416.

[3]: شناي عبد الكريم،مرجع سبق ذكره، ص 50.

-**التعريف الأول:**هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح .[21]

-**التعريف الثاني:**هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال القترة، ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكن مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، وأيضا تنتج من أي استثمارات لزيادة رأسمال من قبل الملاك أما النقص فيكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة،وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة.[3]

2-**مزايا قائمة تغيير الأموال الخاصة** :تتمثل فيما يلي: [4]

-التعرف على مقدار الأموال الخاصة وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها.

-التعرف على التغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة خلال الفترة.

-التعرف على المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

3- **المعلومات الواردة في قائمة تغير الأموال الخاصة:**يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[5]

-النتيجة الصافية للسنة المالية.

-تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.

-المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

-عمليات الرسملة(الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)

-توزيع النتيجة المقررة خلال السنة المالية.

✓ قائمة سيولة الخزينة:

1-تعريف قائمة سيولة الخزينة:تعددت التعاريف منها:

-**التعريف الأول:** تعبتر من الكشوف المالية الأساسية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الإيراد النقدي والأصول الأخرى المتداولة الممكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة التشغيل الحالية وكذا مصادر استخدامات تلك المبالغ النقدية في أعمال المؤسسة خلال نفس الفترة.[1]

---

[1]:شناي عبد الكريم، مرجع سابق،ص51.

[2]: بن ربيع حنيفة،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية(IAS/ IFRS)، الدار الجامعية، الجزائر، 2010،ص41.

[3]: عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 290.

[4] :زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[5]: بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

-**التعريف الثاني:**هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات والاستغلالية التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة. [2]

2-**أهمية قائمة سيولة الحزينة:**تظهر أهمية قائمة سيولة الخزينة في أهمية المعلومة الإضافية المتمثلة في تغييرات الخزينة التي جنتها المؤسسة ،وتلك التي أن تستعملها خلال الدورة والتي تعجز كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل عن تقديمها ويرى الكثير من المستعملين إن تدفقات الخزينة التي تمثل أصل التغييرات،وهي أهم معلومة تقدمها الوثائق المحاسبية لان قيمة المؤسسة تزداد أو تنقص في نظر المساهمين والمقرضين وما تحققه من فوائض لأن تلك الفوائض تمكنها دون غيرها من منح قسائم أرباح المساهمين تسديد ما عليها من قروض لأصحابها وتحقيق مشاريع الاستثمار. [3]

3- **أهداف قائمة سيولة الخزينة** *:*تتمثل فيما يلي :[4]

-بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.

-بيان تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

-معرفة المركز النقدي للمؤسسة.

-تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهدف التدفقات.

-التنبؤ بتدفقات الخزينة المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها.

-التعرف على النقدية في المؤسسة.

-مقارنة المراكز النقدية وفقا سيولة الخزينة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة بين المؤسسات المختلفة.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي الكشوف المالية بمعلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة،وتوفير معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

أما حسب النظام المحاسبي المالي المادة 01/240 فيتمثل الهدف من قائمة سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

3- **أنواع التدفقات النقدية:**حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم7(IAS7) فان طبيعة التدفقات النقدية تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة وهي:[1]

---

[1]: يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ص 115.

[2]: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات مقدمة في المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 527.

[3]:زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[4]: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 97.

-**الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمؤسسة من بيع السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة.

-**الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة.

-**الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم.

الجدول رقم (1-2):العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسي للمؤسسة.

التدفق النقدي	أنشطة المؤسسة		
	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
التدفقات النقدية الداخلة	-المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمات -إيرادات الفوائد والتوزيعات	-المتحصلات من تحصيل القروض -.تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية. -المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	-المتحصل من إصدار الأسهم. -المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.
التدفقات النقدية الخارجة	-المدفوعات النقدية للدائنين(لشراء. المواد والمخزون السلعي.) -تسديدات للعاملين (أجور و مرتبات) -الفواتير المصروفات التشغيلية الأخرى .	-القروض الممنوحة للغير. -شراء الاستثمارات في الأسهم والتسديدات لمؤسسات أخرى. -شراء الآلات والمعدات.	-سداد التوزيعات. إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة) -سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات)

[1]: كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفق لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009،ص156 .

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص156.

✓ قائمة ملحق الكشوف المالية:

1-تعريف قائمة ملحق الكشوف المالية:

-**التعريف الأول:**تعتبر الملاحظات المرفقة بالكشوف المالية جزء لا يتجزأ منها ذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته الكشوف المالية،فعدم وجود هذه القائمة تعتبر الكشوف غامضة ولا يمكن أن تكون أساس سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية .[1]

-**التعريف الثاني:**قائمة الإيضاحات تحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة فهي تسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد الكشوف المالية،وكذا الطرق المحاسبية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة الكشوف المالية،ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.[2]

2- محتوى قائمة ملحق الكشوف المالية:

ليشمل ملحق الكشوف المالية على المعلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما، أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[3]

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة ،الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات.

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

-تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

-يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن يحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية.

---

[1]: طارق عبد العال حماد،موسوعة المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 346.

[2]: شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3]: زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 39.

خلاصة الفصل :

من خلال تطرقنا لهذا الفصل تبين أن الإفصاح يعتبر أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها وهو يتضمن كل مجال الكشوف المالية بما تحويه من معلومات،كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية لما له من تأثير على المعلومات المحاسبية،ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي الكشوف المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح،وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

وتكمن أهمية الإفصاح في أنه يمكن المستثمرين من مراقبة استثماراتهم،كما يؤدي تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات وسوق المال لحماية الأطراف المختلفة ،كما يؤدي أيضا إلى منع حالات الفساد ويساعد على الإستفادة من العائد الكامل لعمليات البيع في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع،وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسبي داخل الكشوف المالية ذاتها أو عن طريق ملاحظات إيضاحية ترفق مع هذه الكشوف،وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات لتضيف الشفافية والمصداقية إلى عمل المؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للمعلومة المحاسبية

تمهيد:

تعتبر المعلومة المحاسبية العصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة اقتصادية حيث أنها تمثل مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية كما أنها تمثل عنصر ربط بين المؤسسة وفروعها وكوسيلة اتصال بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية عند عملية اتخاذ القرارات،فقد أصبحت المعلومة المحاسبية موردا جوهريا في العصر الحالي فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى فعليها أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلا من المعلومات أما إذا أرادت التفوق فعليها أن تكون السباقة في الحصول على المعلومات، ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات.

ومع إعتبار أن المعلومة المحاسبية وسيلة للتسيير يتطلب أن تتميز هذه المعلومة بالمصداقية والصحة وتعبيرها العادل عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسةوهذا بإلاضافة إلى الملائمة والموثوقية والتجاوب مع مختلف إحتياجات الأطراف المستفيدة منها،ويبعث فيها الثقة عند إعتماد هذه المعلومات في مختلف مجالات إتخاذ القرارات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة،ومع التطور الاقتصادي وانفتاح الأسواق الحالية واتساع الاستثمارات الاقتصادية منها والمالية أدى بالمحاسبة إلى إعطاء أهمية كبيرة للمعلومة المحاسبية هذه الأخيرة التي يجب أن تكون دقيقة وتعكس الصورة الحقيقية للوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية وهذا من اجل تسهيل للمستفدين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بمؤسسة اقتصادية ما،وعلى ضوء هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المعلومات.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول المعلومات

تعتبر المعلومات قاعدة لاتخاذ القرارات المختلفة داخل المؤسسة من حيث وظائف الإدارة وخارج المؤسسة من طرف الجهات التي لها مصالح وعلاقات معينة مع المؤسسة،ونظرا للأهمية التي تكتسبها هذه المعلومات كقاعدة لاتخاذ مختلف القرارات،فسيتم التطرق بصفة عامة إلى المعلومات من حيث المفهوم،الدور والقيمة و الخصائص.

وقبل التطرق للمعلومة يجب التفرقة بينها وبين البيانات بحكم إرتباط المصطلحين ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا إلا أنهما يختلفان ولا يؤديان إلى نفس المعنى.

المطلب الأول: ماهية البيانات

1-تعريف البيانات: تعددت تعاريف البيانات من أهمها:

-**التعريف الأول:**البيانات هي مجموعة من الحقائق غير المنظمة التي قد تأخذ شكل أرقام أو رموز لا تؤثر في سلوك المتلقي لها.[1]

-**التعريف الثاني:**البيانات هي مجموعة الحقائق والرموز غير المبوبة والتي يتم الحصول عليها أو تسجيلها عن بحث أو مشاهدة أو استبيان أو أي أداة للقياس والتقدير ،ويمكن للبيانات أن تكون أرقاما حروفا وكذلك يمكن لها أن تكون اصواتا أو صورا.[2]

-**التعريف الثالث:** هي عبارة عن الحقائق أو المبادئ أو تعليمات في شكل رسمي مناسب للاتصال والتفسير والتشغيل بواسطة الأفراد أو الآلات الأوتوماتيكية.[3]

-**التعريف الرابع:** مجموعة الرموز أو الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه حيث تمثل المواد الأولية التي يتم تشغيلها وترتيبها وإدخال بعض العمليات عليها بحيث يتم استخراج المعلومات.[4]

على ضوء التعاريف المقدمة أعلاه نستخلص أن البيانات هي مجموعة من الحقائق الموضوعية تحتاج إلى معالجة وتنظيم لتتحول إلى معلومات وبالتالي فهي تصف جزء مما حدث ولا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد للعمل.

إن تحويل البيانات إلى معلومات يتطلب معالجتها وفق مجموعة من المراحل الآتية:[5]

-**الحصول على البيانات وتسجيلها:**تأتي البيانات من مصادر داخلية وخارجية،وبعد ذلك تبدأ عملية تسجيلها يدويا أو آليا.

---

[1]: أسامة العامري،اتجاهات إدارة المعلومات،دار أسامة،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010،ص181.

[2]: فريد فهمي زيارة،المقدمة في تحليل النظم،دار اليازوري،عمان،الأردن،2010،ص19.

[3] : كمال السيد غراب، فادية حجازي، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996 ،ص 28.

[4]: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص 27.

[5]: ريحي مصطفى عليان،اقتصاد المعلومات،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010،ص ص 98،97.

-**مراجعة البيانات:**تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها مع المصادر التي أخذت منها لتفادي الأخطاء وتصحيحها إن وجدت.

-**التصنيف:**يتم تجميع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة وفقا لمعيار معين،ويجري التصنيف عادة على أساس نظام ترميز قد يكون رقميا أو عن طريق الأحرف أو باستخدام النوعين معا بحسب البرنامج المستخدم ونوعية البيانات.

-**الفرز:**يتم ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق والكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات،فالترتيب يكون إما ترتيبا تصاعديا أو تنازليا.

-**التلخيص:**تهدف عملية التلخيص إلى دمج مجموعة من البيانات وجمعها لتتوافق واحتياجات مستخدميها،ويتم استخدام البيانات الملخصة عادة في المستويات الإدارية العليا،فمثلا القوائم المالية (الميزانية العمومية،جدول حسابات النتائج...)تعد تلخيصا للعمليات والمهمات التي تمت خلال فترة معينة.

-**العمليات الحسابية والمنطقية:**يمكن أن تكون العمليات الحسابية بسيطة أو معقدة،فعمليات الجمع والطرح والقسمة تعد عمليات حسابية بسيطة،بينما تعد أساليب بحوث العمليات والاقتصاد القياسي والأساليب الرياضية عمليات معقدة،أما العمليات المنطقية فيمكن أيضا أن تكون بسيطة أو معقدة وعليه فالهدف من العمليات الحسابية والمنطقية هو تقديم بيانات جديدة ومفيدة للمستخدم.

-**التخزين:**تهدف هذه العملية إلى الاحتفاظ بالبيانات إلى وقت الحاجة إليها،وهناك عدة طرق لتخزين البيانات منها:حفظ البيانات على شكل مستندات ورقية أو وسائط ممغنطة.

-**الاسترجاع:**يقصد بالاسترجاع البحث عن بيانات معينة واستدعاؤها عند الحاجة إليها.

-**إعادة الإنتاج:**تهدف هذه العملية إلى تقديم البيانات في شكل يمكن أن يفهمها أو يستخدمها من يطلبها،فقد يتم تقديم البيانات في شكل تقرير مكتوب أو في شكل رسومات بيانية أو هندسية،أو أن يتم عرض البيانات على شاشة الحاسوب مباشرة.

-**التوزيع والاتصال:**يقصد بهذه العملية إيصال البيانات إلى مستخدميها في الوقت وبالشكل المناسب.

2-مصادر البيانات: هناك أربعة مصادر أساسية للبيانات:[1]

-**المصدر الوثائقي:**يشمل البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تجمع من قبل أجهزة الدولة أو الهيئات العلمية أو مراكز البحوث،ومن أمثلة هذه المصادر نذكر:

-الإحصائيات والمنشورات التي تصدر عن أجهزة الإحصاء والدوائر والمؤسسات المختلفة التي تتعلق بجميع الأحداث الاقتصادية التعليمية والاجتماعية.

[1]: علاء السالمي واخرون،أساسيات نظم المعلومات الإدارية،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009،ص ص 16،17.

-الكتب والمطبوعات المتوفرة في المكتبات،ويقسم هذا المصدر إلى مصادر أولية تشمل جميع البيانات التي تم جمعها ونشرها من طرف الجهات ذات العلاقة،بالإضافة إلى المصادر الثانوية والتي تضم جميع البيانات التي تم جمعها ونشرها كذلك من طرف جهات أخرى تختلف عن الجهات ذات العلاقة.

-**المصدر الميداني**:يتم الحصول على البيانات وفق الطرق الآتية:

-طريقة المقابلة الشخصية:يتم جمع البيانات من وحدات المجتمعات الإحصائية التي تشملها الدراسة بشكل مباشر وبموجب استمارات إحصائية أعدت لهذا الغرض.

-طريقة التجربة والتسجيل:أي القيام بالتجربة ومن ثم تسجيل النتيجة التي يتم التوصل إليها.

-طريقة المشاهدة:بمعنى المشاهدة المباشرة للمؤسسات والقيام بجمع البيانات عنها.

-طريقة استخدام وسائل الاتصال (الهاتف أو البريد) في ملا الاستمارات الخاصة بجمع المعلومات.

-**شبكة المعلومات وبنوك قواعد البيانات**:يتم الحصول على البيانات من طرف البنوك العالمية،الإقليمية،الخاصة أو المحملة على الحاسبات المتوفرة عن طريق شبكة المعلومات أو عن طريق الاشتراك وربط شبكة محلية مع شبكات عالمية أو إقليمية.

-**الإنترنت**:تتضمن شبكة الانترنت عددا كبيرا من قواعد المعلومات،المكتبات،الجامعات،المراكز البحثية،المؤسسات الرسمية خاصة التجارية والخدمية والعلمية،ومن الخدمات الأساسية للانترنت أنها تتوفر على بريد الكتروني وتسمح بالمناقشة والحوار،بالإضافة إلى إمكانية الحصول والبحث على المعلومات في مختلف الميادين ومن مختلف مناطق العالم.

المطلب الثاني: ماهية المعلومات.

تمثل المعلومات عنصرا هاما في المؤسسات لأنها تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئتها الداخلية والخارجية من خلال مساهمتها في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة وتحديد احتياجات المؤسسة ومواردها كما تسهل عملية الاتصال بين الأفراد.

1-تعريف المعلومة:

تعددت تعاريف المعلومة من أهمها:

-**التعريف الأول:** المعلومة عبارة عن بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذي القرارات،أي أن المعلومة تمثل إضافة جديدة لمتخذي القرارات لأنها تحد من درجة عدم التأكد وتزيد من درجة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار.[1]

-**التعريف الثاني** : المعلومة هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما،مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.[2]

---

[1]: صبحي محمود الخطيب، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات، الإسكندرية،2008،ص34.

[2]: عبد الرزاق محمد قاسم: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، ،2009،ص13.

-**التعريف الثالث:** تعتبر المعلومة عنصرا ضروريا في تسيير المؤسسة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة اتخاذ قرار معين دون الاستناد إلى معلومة أولية مفيدة.[1]

-**التعريف الرابع:** المعلومة هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدميها حاليا ومستقبلا،وذلك لإزالة الغموض عنها.[2]

-**التعريف الخامس:**المعلومة مجموعة من البيانات تعطي معنى خاص لمجموعة من الأفكار والمفاهيم بكيفية متجانسة تمكن من الاستفادة منها والوصول إلى المعرفة واكتشافها.[3]

على ضوء ما سبق فان المعلومة عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل،وتعتبر كذلك عن مجموعة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل ،وكقاعدة عامة يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات ،فالمعلومة تعتبر وسيلة اتصال بين شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا ومحيطه من اجل أن يتأقلم مع متغيرات هذا المحيط لغرض تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار.

2-أنواع المعلومات: إن الزيادة في كمية ونوعية المعلومات أدى إلى ضرورة وضع نظم متكاملة لها لتقليل حالة عدم التأكد وتوفيرها في الوقت المناسب وفق احتياجات مستخدميها،وقد تعددت التصنيفات المتعلقة بأنواع المعلومات ،لذا سنقوم ببعض التصنيفات كما يلي:

- ✓ **حسب الكاتب رحمون هلال فان المعلومات تصنف إلى ثلاث أنواع كالتالي:**[4]

-**معلومات الأشتغال:**تمثل مجموعة المعلومات الضرورية للسير اليومي للمؤسسة تساعد على مراقبة المهام العادية في المؤسسة،وتقسم إلى معلومات القيادة التي تعبر عن المعلومات المتعلقة بالتحكيم أو بتنفيذ عملية معينة،ومعلومات الرقابة متعلقة بمراقبة نتائج تنفيذ العمليات.

-**معلومات التأثير:**يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير على سلوك الأفراد الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة سواء كانوا داخليين أو خارجيين،كما يمكن من خلالها خلق صلة تربط بين العامل والمسؤول بهدف التخلص من الحواجز .

-**معلومات التوقع:**هي تلك المعلومات التي تسمح للمؤسسة التعرف على بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث مستقبلا في محيطها،وذلك من خلال الاستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر،فهي معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح وهذا النوع ينظر إليه على انه مرتبط باليقظة فهو لا يفرض على المؤسسة ولكن يمكن أن يوجد بفضل إدارة المسيرين.

---

[1]: ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004 ،ص.15

[2]: عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000،ص 187.

[3]: عامر إبراهيم قندلجي،نطم المعلومات الإدارية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط4،عمان،الأردن،2009،ص30.

[4]: هلال رحمون،نظام المعلومات للتسيير وتساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة الجزائر،2004،ص52.

✓ **أما علاء السالمي فيصنف المعلومات من منظور نظم المعلومات الإدارية كالأتي:** [1]

-**معلومات إنجازية:**هي المعلومات التي يحتاجها الجهاز الإداري في اتخاذ قرار أو انجاز عمل أو مشروع.

-**معلومات إنمائية:**هي المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسع الإدراك في مجال العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المتربصون من الدورات التدريبية.

-**معلومات تعليمية:**هي المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد والمدارس.

-**معلومات إنتاجية:**هي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة بشكل أحسن كمعلومات إنتاج سلعة معينة.

✓ **بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدرج تصنيفات أخرى للمعلومات كالأتي:**

- **المعلومات المالية والمعلومات الإدارية:**

-**المعلومات المالية:**تبرز المعلومات المالية العمليات والأحداث المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبية كإعداد الميزانيات المختلفة،إعداد القوائم المالية،تقدير التكاليف وكيفية توزيعها،عرض المركز المالي الصافي،تحديد مستوى السيولة وقدرة المؤسسة على السداد.

-**المعلومات الإدارية:**المعلومات الإدارية تنقسم إلى ثلاث مستويات هي:المعلومات الإستراتيجية،المعلومات الوظيفية والمعلومات التنفيذية.

- **معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية:**

-**المعلومات الرسمية:**هي المعلومات الإجبارية التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها في شكل قوائم مالية أو ملحقات أو غير ذلك.

-**المعلومات غير الرسمية:**تعتبر المعلومات غير الرسمية احد مصادر المعلومات ذات الأهمية،وتأخذ المعلومات غير الرسمية صورا شتى كالاعتقادات ،الاجتهادات،الأقاويل،الخبرات الشخصية والمعرفة المسبقة.

- **معلومات تاريخية،حالية ومستقبلية:**

-**معلومات تاريخية:**هي معلومات عن سنوات سابقة تتعلق بقياس الأحداث التي تمت في الماضي (كالإيرادات من المبيعات أو الدخل الصافي)وذلك بغرض تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان مركزها المالي.

-**معلومات حالية:**هي معلومات متاحة في وقت اتخاذ القرار يتم تقديمها بصورة دورية ومنتظمة وفورية ذات طابع تحليلي تتعلق بالنشاط الجاري للمؤسسة،مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم.

-**معلومات مستقبلية:**هي معلومات تقديرية غير مؤكدة يتم إعدادها لغرض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل،ويتم نشرها من طرف الإدارة أو المحللين الماليين،بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا للحكم على الأداء مستقبلا،مثل

---

[1]: علاء السالمي وآخرون،أساسيات نظم المعلومات الإدارية،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009،ص ص16،15.

المعلومات حول التنبؤ بالعائد على السهم،ويمكن القول أن المعلومات التاريخية والحالية هي أساس التوصل إلى المعلومات المستقبلية.

✓ **كما يمكن تصنيف المعلومات حسب حجم المؤسسات وطبيعة أعمالها ومصادرها كالأتي:**[1]

-**معلومات داخلية:**تصدر عن مختلف المؤسسات التنظيمية والإدارية المكونة للمؤسسة،وكذلك الأشخاص العاملين فيها سواء كانت هذه المعلومات تعطى بطريقة مباشرة أو من خلال النشرات والدوريات التي تصدرها المؤسسة.

-**معلومات خارجية:**تعتبر مصادر ذات درجة كبيرة من الأهمية وذات قيمة عالية لما تعكسه من واقع حقيقي وما تتميز به من دقة وشمولية،تتوفر هذه المعلومات خارج نطاق المؤسسة سواء كانت من طرف أشخاص أو هيئات حكومية أو مراكز خاصة بالمعلومات والبحث العلمي،وتشمل كذلك النشرات والدوريات الصادرة عن الجهات المختصة،المنافسين،الموردين،العملاء،النقابات،الهيئات الحكومية كوزارة المالية،التخطيط،العمل،دوائر الإحصاءات العامة والانترنت.

3-أهمية المعلومة:

تبرز أهمية المعلومة من خلال دورها في تلبية احتياجات مختلف المستخدمين كالمستثمرين،المقرضين ،الموردين،الدائنين،العملاء ،الجهات الحكومية والجمهور وذلك من خلال:

أ. **المعلومة أداة لاتخاذ القرارات:**يمكن للمعلومات أن تكون مهمة في اتخاذ القرارات من خلال:[2]

-**ندرة الموارد الاقتصادية:**تنبع أهمية المعلومة من خلال كونها ضرورة لاتخاذ وترشيد القرارات حيث تساعد المعلومات على توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية بشكل أفضل.

-**ظروف عدم التأكد:**تتخذ قرارات بشان أنشطة وأعمال تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض وعدم التأكد،وهذا تلعب المعلومات دورا أساسيا في تسهيل عملية اتخاذ القرارات وذلك بتقليل درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار،عن طريق إمداد متخذ القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعاته المستقبلية.

-**التغذية الراجعة:**تساهم المعلومات الناتجة عن تنفيذ القرارات في متابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد القرارات المستقبلية.

ب. **المعلومة أداة للربط مع المحيط:**إن الأنظمة الاقتصادية المفتوحة كالمؤسسة الاقتصادية تحتاج لان تكون بينها وبين بيئتها نوع من التبادل،ويعتمد هذا التبادل على توصيل المعلومات والموارد بين الأنظمة

[1]:علي خلف حجاجحة،اتخاذ القرارات الإدارية،دار قنديل للنشر والتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2010،ص110.

[2]:راسين احمد العيسى،أصول المحاسبة الحديثة،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2003،ص24.

والبيئة،فحتى يحافظ أي نظام على بقائه واستمراريته يجب عليه أن يتعامل مع بيئته،وبناءا على ذلك فان المعلومة لها دور في محيط المؤسسة بعدة أشكال نذكر منها:[1]

-تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين،لان أي منتج له مركبات مادية،مركبات معلوماتية،السعر،مواصفات وطريقة الاستعمال،وبفضل التكنولوجيا يمكن تمييز منتج أو تحسينه عن طريق إضافة أو دمج ميزات أخرى إضافية من المعلومات كإنشاء خط هاتفي خاص يسمح للزبائن بإمكانية الحصول على نصائح وإرشادات .

-تحت شكل أنظمة معلومات بين المؤسسات المختلفة،فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها من اجل تقوية وتمتين المركز التنافسي للمؤسسة من خلال علاقة جديدة بين (زبون-مورد)كاعتماد بعض الموردين وسائل اتصال موجهة أساسا لتسهيل الطلبات.

ت. **المعلومة أداة للاتصال:**إن المعلومة هي وسيلة اتصال بين شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا مع محيطه،وذلك من خلال المشاركة في تبادل المعلومات الهامة في شكل أوامر أو تقارير لتوصيل نتائج عمل المؤسسة لمستخدميها باختلاف أنواعهم وأهدافهم وتعدد مواقفهم وأحكامهم بشأنها.

أما من وجهة النظر المحاسبية،اهتمت جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) في دراستها بأهمية المعلومة كأداة للاتصال حيث عرفت المحاسبة بأنها عمليات تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية بحيث تمكن مستخدمي المعلومات من إجراء التقييمات واتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي غزت كافة الأنشطة الاقتصادية في تعزيز دور المعلومة كأداة للاتصال من خلال بناء وتصميم تطبيقات فعالة ومتخصصة تساهم في تمكين المؤسسات الاقتصادية من السيطرة على تدفق المعلومات ومعالجتها داخليا وخارجيا وضمان الإمدادات المعلوماتية الضرورية لها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب،بهدف ضمان قيامها بنشاطاتها المختلفة وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسات.[2]

ث. **المعلومة أداة للتنسيق بين المهام والوظائف:**في أي نظام يتم تقسيم المهام والوظائف على الأفراد وغالبا ما يتطلب الأمر عند القيام بهذه المهام تداخل العديد منها،مما يصعب مهمة ملاحظة كل فرد أثناء مزاولة نشاطه،لذلك يتم تنظيم هيكل لتدفق المعلومات وذلك بتحديد القنوات التي تسير عليها والوسائل التي تحملها كالوثائق،الاجتماعات،اللقاءات وغيرها من اجل خلق الفعالية وتسهيل الرقابة.[3]

---

[1]:تيجاني بالرقي،دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005،ص71.

[2]:نفس المرجع السابق،ص72.

[3]:تيجاني بالرقي ،مرجع سابق،ص72.

المطلب الثالث:التمييز بين البيانات والمعلومات

تعبر البيانات عن حقائق مجردة ليس لها معنى أو دلالة في ذاتها،فهي لا تضيف شيئا إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار،إما المعلومات تعبر عن ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بشكل يجعل لها معنى ودلالة وذات استخدام مفيد.

ومن خلال العرض السابق للبيانات والمعلومات يجب التفرقة بينهما لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين البيانات

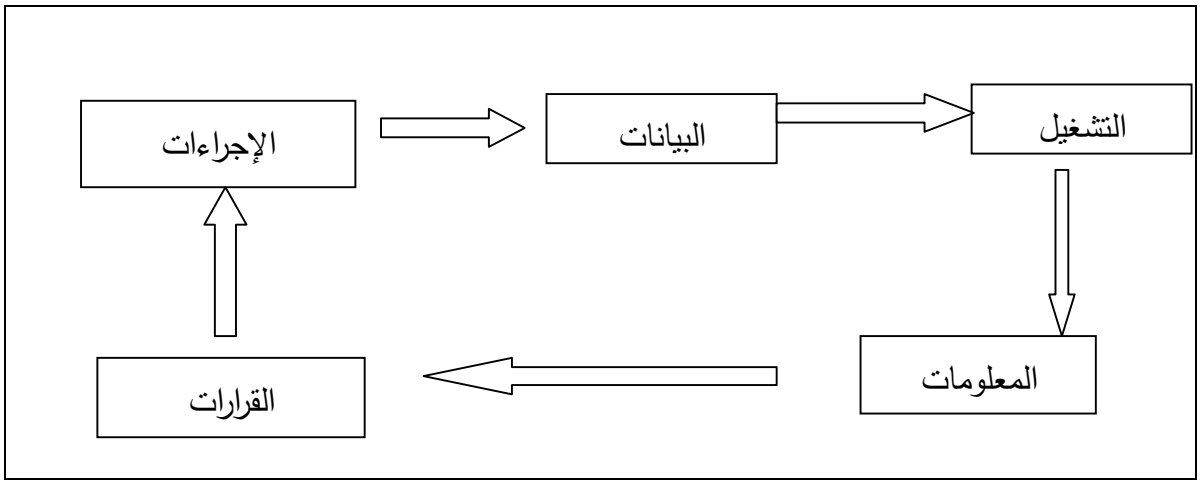

المصدر:خلف حجاجة،اتخاذ القرارات الإدارية،دار قنديل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010،ص107.

يلاحظ من الشكل أن البيانات ترتبط بالمعلومات بعلاقة دورية،حيث يتم تجميع البيانات ومعالجتها للحصول على المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات ومن ثم تبنى عليها مجموعة من الإجراءات والتي بدورها تؤدي إلى استحداث بيانات جديدة يتم معالجتها مرة أخرى للحصول على المعلومات.

كما يمكن توضيح أهم الفروقات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): يوضح التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجـال	البيانـــات	المعلومـــات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي.	منظمة في هيكل تنظيمي.
القيمة	غير محدودة القيمة.	محدودة القيمة بالضبط.
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي.	تستعمل على الصعيدين الرسمي و غير
المصدر	متعددة المصادر.	الرسمي محددة المصادر.
الدقة	منخفضة.	عالية.
الموقع	المداخلات.	المخرجات.
الحجم	كبير جدا.	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات.

المصدر: حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ،1999 ،ص40.

كما تجدر الإشارة إلى أن معيار الاستفادة من قبل المتلقي هو أساس التمييز بين البيانات والمعلومات،وذلك من خلال:[1]

- ✓ **الإضافة المعرفية:**إن معيار المستوى المعرفي للمستفيد هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات،فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة في المستوى المعرفي للشخص المتلقي لها أو قامت بالتقليل من حالة عدم التأكد تحولت إلى معلومات،وإذا لم تؤدي إلى أي إضافة معرفية للمتلقي بقيت مصنفة ضمن البيانات،وكمثال على ذلك علامات الطالب التي يتحصل عليها،حيث تعتبر معلومات للطالب وبيانات لقسم التسجيل يتم معالجتها حتى يتم التحصل على المعلومات المرجوة كنسبة النجاح وعدد الطلبة الناجحين مثلا.
- ✓ **الارتباط:**إن معيار التأثير في القرار المتخذ هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات،فإذا ما ارتبطت البيانات بحدث أو مشكلة معينة تتطلب اتخاذ قرار بشأنها وأثرت في القرار المتخذ إما باتخاذ قرار سليم وإما أن تؤكد أو تغير أو تعدل ذلك القرار السليم في هذه الحالة تتحول البيانات إلى معلومات بالنسبة للمتلقي ،أما إذا كانت البيانات غير مرتبطة بموقف يستلزم اتخاذ قرار بشأنه تبقى مجرد بيانات.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية حيث يعكس النظام التفاعل الذي يحدث في بيئة المؤسسة الداخلية و بين المؤسسة والبيئة الخارجية ،ويمثل النظام مجموعة العاملين و الإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات،معالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة و إيصالها إلى

[1]:عبد الرزاق محمد قاسم،تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2006،ص ص12،13.

المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم،ويجب أن تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات وتعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا يسعى نظام المعلومات المحاسبي لتحقيقه وكذلك إنتاج معلومات دقيقة و واضحة بالإضافة إلى حماية أموال المؤسسة والرقابة عليها.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات

1- تعريف نظام المعلومات:

قبل التطرق إلى تعريف نظام المعلومات لابد من التطرق إلى تعريف النظام الذي أعطيت له عدة تعاريف تتمثل فيما يلي:

-**التعريف الأول:**يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها سلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف. [1]

-**التعريف الثاني:** النظام هو مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة.[2]

-**التعريف الثالث:** النظام هو مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة ،وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب ومن أجل مساعدتهم في أداة الوظائف المسندة إليهم.[3]

-**التعريف الرابع:** النظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين.[4]

مما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتضافرة فيما بينها داخل حدود معينة مع إمكانية تفاعلها مع محيطها بدرجات متفاوتة من عدمها لأجل بلوغ هدف معين أو أكثر.

من التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

- ✓ إن النظام يتكون من مجموعة من المكونات يطلق عليها أيضا العناصر أو الأجزاء أو الموارد.
- ✓ وجود علاقات بين مختلف هذه المكونات.
- ✓ مكونات النظام تعمل معا لتحقيق هدف أو أكثر.

---

[1]: عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة،عمان، 2004 ،ص17.

[2] .: إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص 17.

[3]: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009 ،ص15.

[4]: سليم إبراهيم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الرواق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2002 ،ص 18.

- ✓ مكونات النظام تعمل معا داخل إطار معين يمثل ما يسمى بحدود النظام.
- ✓ توجد بيئة محيطة يعمل فيها النظام.

وهناك عدة تعاريف أعطيت لنظم المعلومات نذكر منها:

-**التعريف الأول:**هو نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة في المؤسسة يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد ها الإدارة وفئات أخرى باتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.[1]

-**التعريف الثاني:** هو مجموعة الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة ومساعدة المسيرين والعاملين في حل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة. [2]

-**التعريف الثالث:** هو عبارة عن عملية اتصال يتم من خلالها تجميع البيانات وتشغيلها وتخزينها ونقلها للأفراد المناسبين داخل المنظمة بغرض توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ويتكون هذا النظام من شخص واحد على الأقل له نمط نفسي معين ويواجه مشكلة ما داخل نسق تنظيمي معين ويحتاج حلها لوجود بعض الحقائق (المعلومات)، والتي يتم توفيرها من خلال وسيلة عرض معينة.[3]

-**التعريف الرابع:** هو عبارة عن بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات.[4]

-**التعريف الخامس:** مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.[5]

من خلال هذه التعاريف نجد أن نظام المعلومات هو نظام مهم في المؤسسة الاقتصادية وهو وسيلة من الوسائل المتاحة للمؤسسة من أجل القيام بمجموعة من القرارات والإجراءات المناسبة خدمة لمصلحة الجميع.

3- وظائف نظام المعلومات:

إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو إنتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات وأن البيانات هي المدخلات الأساسية لنظام المعلومات لذلك البد وأن تبدأ وظائف نظام المعلومات بتجمع البيانات وتنتهي بإنتاج وتوصيل المعلومات،وتتم عملية تحويل البيانات إلى معلومات من خلال سلسلة من الخطوات يطلق

---

[1]: صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001 ،ص5.

[2]:سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، (المفاهيم الأساسية)، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998 ،ص 14.

[3]: منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000،ص185.

[4]::عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات، ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة عمان، 2004 ،ص11.

[5] :عبد الرزاق محمد قاسم ، نظام المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص18.

عليها دورة تشغيل البيانات،وغالبا ما يصحب هذه الدورة عمليات إدارة ورقابة وأمن للبيانات التي سيتم تشغيلها،وبناء على ذلك يمكن تجميع الأنشطة التي يقوم بها نظام المعلومات في خمسة وظائف رئيسية وهي: تجميع البيانات وتشغيل البيانات (إنتاج المعلومات)،إدارة البيانات،رقابة وأمن البيانات،تجميع وتوصيل المعلومات، وغالبا ما تحوز هذه الوظائف والأنشطة المكونة لها على الاهتمام الأكبر عند دراسة نظام المعلومات بهدف الوصول بها إلى أفضل مستوى ممكن من الكفاءة والتي عليها ستتحدد مدى ملائمة، صحة، وقتية، وتكلفة المعلومات التي سيتم توصيلها إلى المستخدمين:[1]

أ. **تجميع البيانات** :تبدأ وظيفة تجميع البيانات في نظام المعلومات بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها إلى النظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محددة من الأنشطة،وعادة ما تتم عملية تحديد البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام من خلال الإجابة على الأسئلة :

-ما هي البيانات التي سيتم تجميعها من ضمن البيانات المتاحة بما يتفق مع طاقة التخزين المتاحة واحتياجات التشغيل المطلوبة لنظام المعلومات؟ إذ أنه لا يتصور القيام بتجميع كل البيانات المتاحة، فعلى سبيل المثال: تتركز البيانات التي تقوم نظام المعلومات في الشركات في مجال الأعمال بتجميعها على تلك البيانات التي تتعلق بالأحداث الخارجية والعمليات الداخلية والقرارات الإدارية لهذه المؤسسات.

-كم مفردة من البيانات الخاصة بحدث أو عملية أو قرار معين يجب تجميعها ؟ فطاقة النظام يفرض ضرورة أن تكون البيانات مختصرة أو ملخصة إلى أقصى ما يمكن،فمثالا عند تجميع البيانات الخاصة بعمليات البيع والشراء في شركات الأعمال يكون التركيز على المفردات الأساسية التي تصف الشيء المشترى أو المباع بالإضافة إلى القيمة والكمية.

- من هم الأفراد المسئولون عن تجميع البيانات؟ فحيث أن تجميع البيانات هو نقطة البداية في حركة نظام المعلومات،إذن لابد من التخصيص الواضح المحدد للمهام الخاصة بتجميع البيانات على أشخاص معينين تنحصر مهمتهم في تجميع هذه البيانات، وبعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوبة وتجميعها .

ب. **تشغيل البيانات** :يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات من خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات ولا تختلف العمليات الأساسية لتشغيل البيانات باختلاف نظام المعلومات سواء كان يدوي (آلي) أو الكتروني،وتتمثل العمليات الأساسية لتشغيل البيانات في عمليات التصنيف،الترتيب، العمليات الحسابية،المقارنة،التلخيص، والتقرير وبداية يجب ملاحظة أنه لا يشترط بالضرورة أن تمر البيانات على كل هذه العمليات حتى تصبح معلومات مفيدة،كما لا يشترط بالضرورة أيضا أن يتم القيام بهذه العمليات وفقا لتتابع معين أو أن يشمل كل تشغيل للبيانات نفس المجموعة من العمليات.

[1]:صالح الدين عبد المنعم مبارك: نظام المعلومات المحاسبية مدخل رقابي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012،ص 28-30.

ت. **إدارة البيانات:** غالبا لا يتم تشغيل البيانات الخام فور تجميعها والحصول عليها بل يتم حفظها وصيانتها وتجديدها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل لذلك يقصد بوظيفة إدارة البيانات الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات تخزين، استرجاع، إعادة إنتاج وصيانة البيانات .

ث. **رقابة وأمن البيانات:** تتكون وظيفة رقابة وأمن البيانات في نظام المعلومات أساسا من:

-**التغذية العكسية** :ويقصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تعليقا على أنشطة المدخلات،التشغيل،والمخرجات لنظام تشغيل البيانات،وعادة ما تتضمن هذه التعليقات بعض ملاحظات مستخدمي النظام على مخرجات النظام لكي تؤخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة،كما أنها تتضمن تعبير مستخدمي المعلومات عن احتياجاتهم حتى يمكن للقائمين على النظام توفير هذه فمثلا من الممكن أن تتضمن معلومات التغذية العكسية بعض الملاحظات عن تقرير البيع الذي يتضمن المجاميع الفرعية لمناطق البيع دون إعطاء الرقم الإجمالي للمبيعات ككل، وهنا يتطلب الأمر من القائمين على تشغيل البيانات إما تغيير المدخلات أو إجراءات التشغيل لتحضير الرقم الإجمالي للمبيعات.

-**الرقابة** :وتشتمل على تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقا لإجراءات التشغيل المحددة مقدما ويخرج المعلومات الجيدة بالخصائص المطلوبة،فإذا لم تتوفر هذه الخصائص فلابد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وعمل بعض التعديلات اللازمة للمدخلات ولأنشطة التشغيل حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوب فيها،ومن ناحية أخرى هناك إجراءات أمن ورقابة للحماية واكتشاف أي فقد، سرقة، تزوير أو تغيير للبيانات أثناء عمليات التشغيل، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل كل العمليات والأنشطة من بداية تجميع البيانات إلى توصيل المعلومات للمستخدم النهائي لها وهنا يجب ملاحظة أن إجراءات الأمن والرقابة لا تكون على البيانات وعلى العمليات أثناء التشغيل فقط بل تستمر هذه الإجراءات حتى في غير أوقات التشغيل مثل إجراءات الرقابة المادية على الأصول ومنع وجود الأشخاص غير المصرح لهم بالوجود في أماكن تخزين البيانات أو استخدام الحاسب دون أن يكون مصرح له بذلك، أو يكون مصرح له بذلك ولكن في غير المواعيد المحددة له للتشغيل.

ج. **تجميع المعلومات** :تهدف هذه الوظيفة إلى نقل وتوصيل المعلومات المنتجة والمتجمعة في نظام المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات أو إلى نظام آخر من النظام الفرعية المكونة للتنظيم ككل، وبطبيعة الحال يجب أن يتفق توقيت ووسيلة التوصيل.

3-دور وأهمية وخصائص نظام المعلومات:

أ. **دور نظام المعلومات:** يمكن حصر دور نظام المعلومات في ثلاثة عناصر أساسية هي:[1]

[1]:منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره ،ص185.

-**اتخاذ القرار:** عادة ما يجد الإداري أو المسير نفسه أمام مشكلة تتطلب حلا واتخاذ للتدابير اتجاهها الأمر الذي يتطلب بيانات وحقائق عن مسببات ظهور المشكلة وأثرها وأبعادها والحلول البديلة الممكنة،ومنه فإن متخذ القرار بحجة إلى توفير معلومات دقيقة لاختيار بديل امثل واتخاذ القرار المناسب،ويضمن نظام المعلومات توفير هذه المعلومات المطلوبة بدرجة عالية من الصحة والدقة والتوقيت المناسب .

-**الرقابة:** بعض وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف تأتي مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل فتبرز الحاجة إلى رقابة ومتابعة مستوى الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، فالإداري أو المسير بحاجة إلى معلومات عن مستوى الأداء،الوقت اللازم لتنفيذ البرامج،المشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل...الخ من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات الذي يعتبر وسيلة داخل المؤسسة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها .

-**التنسيق:** مع توسع حجم ونشاط المؤسسة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط فمثلا وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معلومات عن إمكانية وظيفة التخزين،وبهذا فان نظام المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف التي تأخذ منه ما تحتاج إليه من معلومات، وهكذا يكون تحقيق التنسيق والانسجام.

الشكل رقم (2-2): دور نظام المعلومات

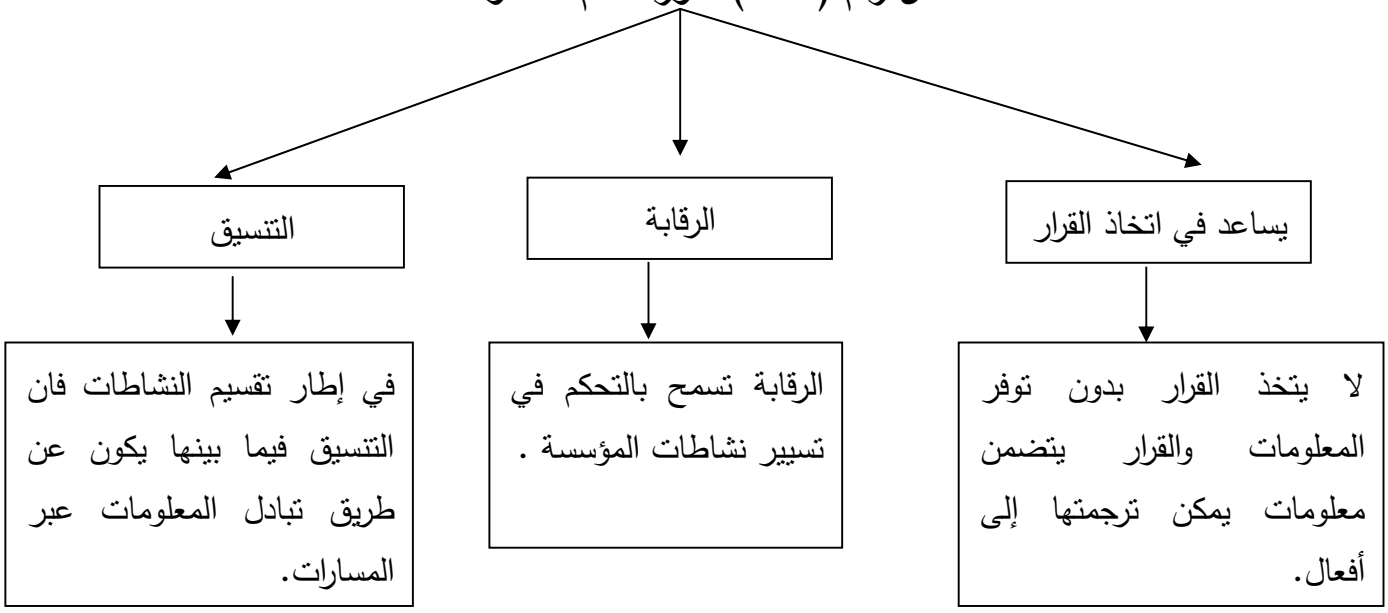

Source: Breda Michael, Accounting theory, Fifth editiona,Algeria .1998, p:.116

ب. أهمية نظام المعلومات: يعتبر نظام المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسة إذ يعتمد عليه بشكل كبير في تطور ونمو المؤسسة واتخاذ القرار ومن بينها :[1]

- ✓ يساعد نظام المعلومات الإدارة في اتخاذ القرارات المفيدة في الوقت المناسب.

[1]:عبد اللطيف الدهراوي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ،ص 87.

-يقوم نظام المعلومات على تحسين أداء المؤسسة،وتقييم المساهمة الكلية لنظام المعلومات من منظور مالي من خلال الربط بين التكاليف والاستثمارات في نظام المعلومات ،وبين التطور في أهداف المؤسسة لتستطيع تحقيق أهدافها.

-إن استخدام نظام المعلومات في المؤسسة يعمل على تأمين احتياجاتها بما تحتاج إليه من معلومات تساعدها في رسم سياستها بدقة ومباشرة مهامها ومسؤولياتها.

-إن نظام المعلومات اليدوية تبقى صالحة وفعالة في الحالات التي تكون فيها المنظمة صغيرة ونشاطها مستقرا وحاجة الإدارة للمعلومات المختلفة محدودة الأبعاد والأشكال .

-ومع ازدياد حجم المؤسسات وتوسع نشاطها وفعاليتها،تحتاج الإدارة بصورة مستمرة إلى مزيد من المعلومات كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع خطط التنفيذ.

-وتحديد معايير الأداء والرقابة عليه،وملائمة القرارات مع الفعاليات الداخلية والأوضاع الخارجية.

-يعتبر الحاسوب الأداة الرئيسية التي يمكن للإدارة استخدامها للإفادة في مجال تقديم المعلومات وتسهيل معالجتها، وقد أطلق على هذا النوع من النظم بنظام المعلومات المحوسب.

ت. خصائص نظام المعلومات تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توافرها في نظام المعلومات السليم لتحقيق أهدافه ومن بين هذه الخصائص :[1]

-**توافق النظام مع البيئة المحيطة به:** إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض أمر ضروري حتى تتم عمليات التشغيل اللازمة للوصول إلى المعلومات وتحقيق الهدف من النظام،ولكن ذلك لا يمكن تخيل حدوثه دون أن تكون هناك عناصر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط تتمثل في المدخلات (البيانات عن الواقع والأنشطة الاقتصادية للمشروع) وفي المخرجات (المعلومات عن نتائج هذه الأنشطة لمستخدميها)، ومن هذا المنطلق يجب عند تعميم نظام المعلومات وتطويره مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات، المخرجات واحتياجات مستخدميها.

- **خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية:** من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية وأنشطته المختلفة بكفاية وفعالية أن يحدد النظام خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية،والتي تمثل حلقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين الأنظمة الفرعية،فمخرجات نظام معين تكون مدخلات نظام آخر ولذلك فإن التفاعل السليم بين هذه الأنظمة يعتمد على خطوط الاتصال التي تحكم العلاقة المتبادلة بينها.

-**التغذية العكسية:** من الصفات الأساسية لنظام المعلومات قدرتها على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة،وهذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام،ويتم ذلك ويتم ذلك باستخدام أسلوب التغذية العكسية،وذلك عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم

---

[1]: إبراهيم جبر الصعيدي، مبادئ النظم المحاسبية، دار الرضا، فلسطين، 1998 ،ص 27 -29.

عن تلك المعلومات من حيث ملائمتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات وإرجاعها إلى مستخدميها مرة أخرى، وتساعد التغذية العكسية بذلك على إعادة تقييم العمل الذي يقوم به النظام وتحديد أية قصور في المدخلات أو المخرجات أو عمليات تشغيل النظام على أن الوصول إلى نتائج سليمة من استخدام هذا الأسلوب يجب أن تتم في الوقت المناسب وأن تعرض المعلومات المرتدة بالطريقة المناسبة لرفع مستوى أداء النظام .

– **مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها:** إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدرا أكبر من التكلفة، ولذلك يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة اقتصادية متوقعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات .

–**توقيت استخراج المعلومة:** يجب أن يتوفر في نظام المعلومات القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء أكانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة، فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حد كبير وقد يجعلها غير ذات فائدة في حالات معينة .

–**التوجيه السليم للمعلومات:** إن المعلومات تمثل مخرجات النظام وتعديلها وتوجيهها بالأسلوب السليم هو الهدف النهائي من النظام ،ولذلك فإن عملية توجيه المعلومات يجب أن تضمن البنود التالية :

أ– مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص لا يهتمون بها .

ب–مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون أية إضافة لن يحتاجها متخذ القرار.

ج–عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الأشخاص.

د– مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقا لاحتياج متخذ القرار وطبيعة نظرته للمشكلة.

هـ– توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات ومعاملات الثقة في استخدامها ،خاصة في الحالات التنبؤية حتى يتفهم متخذ القرار قدرتها على الاستخدام .

–**التناسب بين قدرة النظام وحجم عملياته:** إن معرفة إمكانيات نظام المعلومات وقدرته على استيعاب وتوليد المعلومات أمر أساسي لتحقيق كفاءة أداء النظام، ويرتبط تحديد قدرة النظام بدراسة إمكانية الوحدة الاقتصادية وحجم عملياتها وتنوع بياناتها، بحيث يتم تصميم نظام المعلومات وفقا لحجم الوحدة لاقتصادية وإمكانياتها (سواء كان نظام المعلومات يدويا أو آليا)،فمن غير الاقتصادي لأي مشروع أن يضع نظاما ذا قدرة أكبر من حجم العمليات أو العكس .

–**تفهم أسلوب الاستفادة من المعلومات:** إن قيمة المعلومات ترتبط ارتباطا كليا بالقدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرار ولذلك فإن على مصمم النظام أن يراعي فيه توافر القدرة على إعداد المعلومات وفقا للأساليب

العلمية المتطورة سواء بإعداد النماذج التنبؤية أو استخدام أساليب التحليل الرياضي أو الإحصائي للمعلومات ،وذلك لتحقيق أكبر قدر من استفادة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات.

4- عناصر وأنواع نظام المعلومات:

أ .**عناصر نظام المعلومات:** هناك عدة عناصر لنظام المعلومات أهمها: [1]

-**المدخلات:** هي جميع الموارد التي يتم إدخالها للنظام من أجل تحويلها لمعلومات مفيدة أي تزود النظام باحتياجاته من عناصر مواد خام وطاقة وجهود بشرية ومادية وبيانات... الخ .

-**المعالجة:** وهي عبارة عن جميع النشاطات التشغيلية التي تتم على المدخلات بغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم السليمة.

- **المخرجات:** هي النتائج النهائية المترتبة من إجراء العمليات والنشاطات التحويلية للنظام،وتختلف هذه المخرجات باختلاف النظام والغرض التي أعدت من أجله.

-**التغذية العكسية:** هي عبارة عن معرفة الانحرافات وتحديدها من خلال عملية التشغيل وهي تمثل مدى استجابة النظام لمتطلبات البيئة المحيطة به لأي مستجدات،أي قياس جودة المخرجات وتعديلها.

-**الرقابة:** هي التأكد من أن النظام حقق أهدافه من خلال مقارنة النظام بما هو مخطط بالنتائج الفعلية.

ب **أنواع نظام المعلومات:**من أهم أنواع نظام المعلومات ما يلي:[2]

-**نظام معلومات الإنتاج** :تختص وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات في شكل سلع و خدمات فمثلا في نظام صناعي مثل صناعة السيارات تقوم وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات متمثلة في الموارد المتاحة من عمالة و رأس مال إلى منتجات نهائية في شكل سيارات، ويتكون نموذج معلومات الإنتاج من المكونات التالية :

-تخطيط الاحتياجات من الموارد.

-العمليات التحويلية (تحويل فعلي إلى منتجات و خدمات).

- الهندسة الصناعية (تعمل على اتصال وثيق مع التسويق عند تصميم المنتوج).

-الشحن و الاستلام (العملاء و الموردين).

-المشتريات.

- رقابة الجودة.

---

[1]:اسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، مكتبة عين شمس،الاسكندرية، 1990 ،ص 75.

[2]: سونيا محمد البكري،إبراهيم سلطان ،نظم المعلومات الإدارية ،دار النشر الجامعية الجديدة ،القاهرة، 2002، ص 254-256.

-**نظام معلومات التسويق** :منذ عام 1950 بدأت وظيفة التسويق تزداد و تنمو أهميتها وفي بعض المؤسسات تتضمن وظيفة التسويق إدارة المخزون و التوزيع المادي للمنتجات النهائية،و يتكون نموذج معلومات التسويق من المكونات التالية :

-بحوث التسويق (دراسة السوق).

-التسعير (تحديد السعر الصحيح).

- الترويج.

-إدارة المبيعات.

-**نظام معلومات التمويل** :إن نظام معلومات التمويل يتضمن وظائف محاسبية وتتمثل المكونات الأساسية لهذا النظام في:

-الميزانية (تعد أداة رقابية لكل الموارد المالية).

-محاسبة التكاليف.

-إدارة الأموال (الغرض هو التأكد من أن الأموال متاحة لمواجهة الالتزامات المالية للتنظيم و في نفس الوقت تنظم العائد على الأموال المتاحة للاستثمار).

- المحاسبة المالية .

- التحصيل.

-حسابات القبض (تعتبر امتداد منطقي للتحصيل).

- حسابات الدفع (الدفع للموردين).

-**نظام معلومات الأفراد** : إن نظام معلومات الأفراد لم يلق الاهتمام المناسب وقد يرجع السبب في هذا إلى أن تطبيقات الأفراد عادة ما تكون روتينية مثل أنشطة حفظ السجلات وبسبب آخر يرجع إلى أنه ما لم يكن عدد الموظفين كبير فان سجلات الأفراد من السهل المحافظة عليها يدويا،ويتكون نموذج معلومات الأفراد من المكونات التالية :

-علاقات العمل (يمثل التداخل مع نقابات العمال و غيرها من التنظيمات العمالية).

- شؤون الأفراد (المحافظة على سجلات الأفراد)

- التدريب (يعتبر نشاط غير محدد ويجب أن يتم تحديده وفقا لميزانية معينة).

- المرتبات و الأجور.

-**نظام المعلومات المحاسبي** :هو نظام معلوماتي منهجي فهو يشمل على خصائص مصدرها طبيعة المحاسبة التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تأثر على أنشطة المشروع.

يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي مثل كمية المبيعات للعميل،ولكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات والقوائم وغيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بشكل مالي هذه المعلومات تساعد على اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته

إن أي منتجات مهما كان نوعها وطبيعتها لا يمكن إنتاجها إلا عبر نظام متكامل من الإجراءات والعمليات المتسلسلة والمترابطة مع بعضها البعض، وفيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية فإن النظام الذي يتولى إجراءات مهمة إنتاجها هو نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتضمنه من إجراءات كفيلة بإنتاج معلومات محاسبية تفي باحتياجات طالبي ومستخدمي هذا النوع من المعلومات.

1-تعريف نظام المعلومات المحاسبية: تعددت تعاريف نظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

-**التعريف الأول:**يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية.[1]

-**التعريف الثاني:** نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.[2]

-**التعريف الثالث:** نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، والدائنين، والمستثمرين وإدارة المؤسسة.[3]

-**التعريف الرابع:**نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات في المؤسسة الذي يدعم عملياتها من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، كما يساعد في التأكد من أن

---

[1] : محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001 ،ص55.

[2]:احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003،ص47.

[3] .: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000،ص47.

[4] .: محمد يوسف حفناوي، مرجع سابق،ص.55

بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة، أيضا نظام المعلومات المحاسبية كغيره من الأنظمة داخل المؤسسة يتكون من مجموعة موارد: الأفراد، المعدات...الخ، والتي تنسجم فيما بينها من أجل تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية يتم الاستفادة منها من أطراف داخل وخارج المؤسسة.

4-**مكونات نظام المعلومات المحاسبية** يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات كل واحدة تؤدي وظيفة محددة يمكن عرضها على النحو التالي:[1]

-**وحدة تجميع البيانات:** تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام ،كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.

-**وحدة تشغيل البيانات:** البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية .

-**وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.

-**وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):** تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

1-خصائص نظام المعلومات المحاسبية : لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها فإن هناك مجموعة من الخواص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية وهي:[2]

-يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت اللائم لاتخاذ قرار اختيار البدائل المتوفرة للإدارة.

[1]: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص ص49،50.

[2]:محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58 ،59

-أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

-أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل لأجل أعمال المنشاة المستقبلية.

- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها .

- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة.

2-أهداف نظام المعلومات المحاسبي: كما هو معلوم أن نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين،فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين

من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهمها:[1]

-**تسجيل عمليات المؤسسة واستخلاص النتائج عنها** :تسمى هذه المرحلة بعملية إدخال البيانات الناتجة من العديد من الأحداث المالية التي يطلق عليها (العمليات المحاسبية)، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وترحيلها وتجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج عنها كما أن نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تحقيق ذلك، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.

-**توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار** : يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين منها الخارجيين لاتخاذ القرارات،أما الأطراف الداخلية فيتم توفير هذا النوع من احتياجاتهم من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها؛ أما بالنسبة للفئة الخارجية يتم توفير معظمها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

-**توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء** : تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعد ما يتم تغذيته بالبيانات المحاسبية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء،ويستخدم في عملية تقييم أداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من التقارير المالية المنشورة،ومن هذه المؤشرات نجد مؤشر الربحية، ويجب على الإدارة أن تفصح عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية.

-**تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات** :يقصد بها حماية الأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها وكذلك المحافظة على السجلات، وكذا حمايتها

---

[1]: ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار،أطروحة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، باتنة، 2009 ،ص ص30،31.

حتى لا تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف،وتتمثل الوظيفة الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من هذا النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة.

نجد أن الرقابة هدفها رقابة فعالة على البيانات المسجلة ودقتها من أجل المحافظة على أصول المؤسسة،لذلك تشتمل عملية الرقابة على بيانات رقابية على المدخلات، المعالجة والمخرجات.

المطلب الرابع: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يقصد مقومات أي نظام معلومات هي مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض،بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لأي نظام تحقيق أهدافه بفعالية، وهناك مجموعة من المقومات لنظام المعلومات المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من مؤسسة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها: حجم المؤسسة، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام وطبيعة النظام كونه يدويا، آليا أو الكترونيا وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

- **المجموعة المستندية:** تمثل المستندات أهمية كبيرة فتعتبر همزة الوصل بين البيئة المحيطة والوحدة الاقتصادية،فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات، وهي تمثل الدليل الذي يؤيد ويؤكد ما هو وارد بالدفاتر والسجلات إذ يتم التسجيل والإثبات من واقع المستندات، وكما تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية ،ويمكن تصنيف المستندات إلى صنفين حسب الجهة التي أصدرتها:[1]

1-المستندات الداخلية: وهي المستندات التي تنشأ داخل المنشأة بهدف توثيق وإثبات العمليات المالية التي تحدث بين المنشأة والغير كفواتير البيع وطلبات الشراء...الخ، ويشترط في المستندات الداخلية أن تكون متسلسلة، كما أنها تحمل اسم الجهة المصدرة لها.

2-المستندات الخارجية: وهي المستندات التي تأتي إلى المنشأة من خارجها كفواتير النقل والهاتف...الخ، ولا يشترط في المستندات الخارجية التسلسل، والمستندات الخارجية أقوى كدليل إثبات لأنه يتم الحصول عليها من أطراف خارجية، وكلما كانت العملية المالية مؤيدة بمستندات داخلية وخارجية في نفس الوقت كلما كان هناك دليل إثبات قوي. [2]

[1]: أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003،ص51.

[2]: محمد مطر، المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الإفصاح والتحليل، ط 02 ،دار حنين، عمان، 1995 ، ص53.

➢ **المجموعة الدفترية:** تعتبر المجموعة الدفترية من أهم المقومات لنظام المعلومات المحاسبي الذي تتم فيه مجموعة من عمليات المعالجة كالتسجيل، والترحيل والترصيد، وهناك مجموعتان من الدفاتر في نظم المعلومات المحاسبية وهما :

1. **دفتر اليومية:** يعتبر دفتر اليومية أحد أهم الدفاتر التي تنص عليها القوانين التجارية للدول على وجوب إمساكها والتسجيل والاحتفاظ بها، إضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر نظاما فعالا إلا في وجود دفتر اليومية، وهو دفتر يسجل فيه جميع العمليات المالية التي تحدث في المنشأة وفق نظام أو نظرية القيد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة، وهناك نوعين من دفاتر اليومية:[1]

أ- **دفتر اليومية الواحد:** يوجد غي المنشآت الصغيرة، وتسجل فيه جميع العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها ويطلق عليه أيضا دفتر اليومية الأصلي في حالة وجود دفاتر يومية مساعدة وتسجل فيه جميع العمليات المالية غير المتكررة والتي لا يخصص لها دفتر يومية مساعدة .

ب- **دفتر اليومية المساعدة:** في المنشآت الكبيرة والتي تتكرر و تتعدد عملياتها لا يناسبها دفتر يومية واحد، ولكن يوجد بها دفاتر مساعدة تسجل بهذه اليوميات العمليات المتشابهة والمتكررة كيومية للمبيعات الآجلة، يومية المشتريات الآجلة، يومية أوراق القبض ويومية أوراق الدفع من واقع المستندات المؤيدة، ومن ثم الترحيل إلى دفاتر الأستاذ أولا بأول وهي دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر أستاذ مساعد الموردين، وفي نهاية كل فترة وعادة ما تكون شهرا يتم إجراء قيد مركزي بإجمالي كل يومية إلى اليومية الأصلية.[2]

2. **دفتر الأستاذ:** هو الدفتر التالي لدفتر اليومية ضمن المجموعة الدفترية وإن كانت القوانين التجارية لم تلزم الإمساك به،إلا انه يعتبر أحد الدفاتر التي جرى العرف المحاسبي على مسكها والذي بغيابه لا تكتمل عملية المعالجة والتشغيل للبيانات المالية.

إن الغرض من دفتر الأستاذ هو تبويب البيانات ذات الطبيعة المتجانسة والمتعلقة بعملية واحدة والتي سجلت بدفتر اليومية تمهيدا لاستخلاص نتائجها ومن ثم إعداد القوائم المالية، وترحل جميع قيود اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ ومن أرصدة هذا الدفتر يتم إعداد ميزان المراجعة ،وهناك نوعين من دفاتر الأستاذ:[3]

أ- **دفتر الأستاذ المساعد:** نتيجة لكبر حجم المشروعات وكثرة العمليات ظهرت الحاجة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لصعوبة الترحيل لدفتر واحد، ومن الجدير بالذكر انه وحتى في وجود النظم الالكترونية وفصل الوظائف بين الموظفين والعمل على الشبكات تم استخدام دفاتر الأستاذ المساعدة،ويستخدم هذا الدفتر للحسابات كثيرة الحركة وذلك لتحقيق الدقة الحسابية كدفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الموردين...الخ، ويتم الترحيل للأستاذ المساعد من اليوميات المساعدة.

---

[1] :ابراهيم حلمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000 ،ص 134.

[2]: محمد شوقي بشادي، المحاسبة ونظم المعلومات، دار النمر للطباعة، الجزائر،2000،ص206.

[3]: المرجع السابق، ص 210.

ب- **دفتر الأستاذ العام:** يتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام من واقع إجمالي اليوميات المساعدة، حيث يحتوي هذا الدفتر على جميع الحسابات الإجمالية (حسابات المراقبة)، وذلك للتحقق من صحة الترحيل لدفاتر الأستاذ المساعدة عند إجراء المطابقة بين الدفاتر والأستاذ العام إذ يفترض تساوي الأرصدة.

- **دليل الحسابات:** لتسهيل عملية الترحيل ونقل البيانات من دفتر اليومية لدفتر الأستاذ ظهر ت الحاجة لترقيم أرقام الصفحات بدفتر الأستاذ وكذلك لتسهيل عملية الرجوع إلى هذه الصفحات فيما بعد للحصول على المعلومات المطلوبة،ويعرف دليل الحسابات بأنه عبارة عن قائمة أو كشف بجميع الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ العام مقسمة في مجموعات متناسقة بحيث يسهل الوصول إليها أو الإضافة إليها عند الحاجة ويتم إعداد دليل الحسابات بعد حصر الحسابات المستخدمة وتقسيمها في مجموعات متناسقة ثم استخدام إحدى طرق الترميز، وغالبا ما يستخدم في الأنظمة المحاسبية الترميز الرقمي، ويوجد ثلاث طرق للترميز وهي: طريقة الكتل الرقمية، طريقة المجموعات وطريقة الأرقام العشرية ،وتتمثل شروط إعداد دليل الحسابات في:[1]

-**الشمول:** بحيث يتضمن كافة أنواع الحسابات في الوحدة الاقتصادية.

- **المرونة:** حيث يمكن أن يستوعب أية إضافة لم تكن متوقعة عند إعداده .

-**الفعالية:** بحيث تعكس الحسابات الأحداث التي تتم لكل مركز من مراكز المسؤولية.

- **التقارير المالية:** يتم إنتاج المعلومات بواسطة نظام المعلومات المحاسبي والتقارير هي التي توصل تلك المعلومات

إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين ولذلك يمكن التمييز بين نوعين من التقارير وهما:[2]

1. **التقارير الداخلية (الإدارية):** وهي التقارير التي تعد لخدمة أغراض الإدارة وللأغراض الداخلية منها:

أ- **تقارير الأداء:** وهي التي تعبر وتلخص عن نتائج الأعمال التي تمت داخل المنشأة لعمليات التشغيل خلال فترة زمنية معينة، بغرض الرقابة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها التقارير الشهرية أو الثلاثية للمبيعات وتقارير المصروفات، ويتم مقارنة هذه التقارير مع الخطة الموضوعة بغرض تحديد مطابقة الواقع لما هو مخطط، أو من اجل تفادي الانحرافات الجوهرية، ومن ثم تحليلها ومعرفة الأسباب واتخاذ القرارات المصححة.

ب- تقارير التخطيط: تتضمن هذه التقارير قيم تقديرية لفترة أو فترات في المستقبل لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات، ومن أمثلتها تقارير التنبؤ بالمبيعات، وتساعد هذه التقارير في اتخاذ القرارات فيمكن الاستفادة من تقارير التنبؤ بالمبيعات على سبيل المثال في تغيير أسعار المبيعات أو دخول أسواق جديدة.

[1] :ابراهيم جبر الصعيدي، مبادئ النظم المحاسبية، دار الرضا، فلسطين، 1998،ص50.

[2]:محمد شوقي بشادي، مرجع سابق،ص215.

ج- التقارير الخاصة: وهي تقارير ترتبط ببعض المشاكل التي تحتاج الإدارة اتخاذ قرارات بشأنه، وهي غالبا ما تكون تتعلق بالمستقبل، ولا تتوفر البيانات المطلوبة في السجلات التاريخية، وتمتاز هذه التقارير بعدم الدورية والتكرار ومن أمثلتها تقارير إحلال الآلات أو التأجير أو تقارير التخلي عن منتج أو إضافة منتج .

2. **التقارير الخارجية:** وهي التقارير التي توجه إلى أشخاص خارج المنشأة باعتبارهم مستخدمين خارجيين للمعلومات،وتعتبر وسيلة اتصال معهم كالمستثمرين الحاليين، الدائنين، البنوك، المصالح الحكومية وأجهزة الرقابة الخارجية.

المطلب الخامس: دور نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات

تحتاج المستويات الإدارية المختلفة وخصوص متخذي القرارات إلى معلومات تتصف بأنها تلبي المتطلبات الأساسية التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، وقد اعتمدت بيئة تقنيات المعلومات في تأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية في استخدام المفاهيم العلمية لغايات حل المشاكل الإدارية وفي استخدام مفاهيم النظم في عملية اتخاذ القرارات مما أثر في أربعة متطلبات رئيسة هي:[1]

-توضيح أهداف نظم المعلومات المحاسبية وتحديد أجزائها وكيفية ارتباطها ببعضها لاسيما وأن هذه النظم توجد في بيئة قد لا يمكن التحكم بها أحيانا،وأنها تؤثر بطرق مختلفة على أداء النظم لوظائفها .

- إن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بكل أهداف المؤسسة، وبالتالي يتوجب عدم التركيز على أهداف بعض النظم الفرعية، وإنما التوصل إلى أهداف النظام ككل .

-إن البيئة المحيطة تفترض وجود بدائل لحل المشاكل وتحتاج الإدارات إلى اختيار البدائل الأنسب لذا فإن دور النظم هام في توفير القدرة على تمييز البدائل المتوفرة وإيجاد بدائل جديدة، ومقارنتها فيما بينها من أجل اختيار البديل الأكثر ملائمة للتوصل إلى أهداف المؤسسة ككل .

-إن طريقة عمل النظم في البيئة الجديدة تستلزم تطبيق المنهج العلمي في حل المشاكل عن طريق ملاحظة المشكلة ثم تعريفها وتكوين خطة البحث والفروض اللازمة له وتجميع البيانات واختبار الفروض للوصول إلى حل ومن ثم توثيق العملية ككل.

المبحث الثالث:ماهية المعلومة المحاسبية

عموما الهدف الرئيسي للمحاسبة هو إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات أي أن المحور الأساسي هو منفعة المعلومات فاختصاص المحاسبة المالية هو تقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وتهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك المقرضين.

---

[1] : كمال الدين مصطفى الدهراوي- نظم المعلومات المحاسبية في ظل تقنيات المعلومات -المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2007 ،ص 55.

المطلب الأول:تعريف المعلومة المحاسبية

ينطبق على مفهوم المعلومات المحاسبية ما ينطبق على باقي المعلومات الأخرى غير أن كل معلومة لها خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي أنتجتها وعليه فالمعلومات المحاسبية تعرف على النحو التالي:

-**التعريف الأول:**المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.[1]

-**التعريف الثاني:** تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.[2]

-**التعريف الثالث:**المعلومة المحاسبية هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.[3]

-**التعريف الرابع:**المعلومة المحاسبية هي لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة ومفيدة في اتخاذ القرار.[4]

-**التعريف الخامس:** المعلومة المحاسبية هي ناتج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للمؤسسة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية المؤسسة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية [5].

وعموما تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني:الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية إلى ما يلي:

---

[1]: النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، 2004 ،ص303.

[2] : عطية هاشم أحمد, نظام المعلومات المحاسبي, الدار الجامعية، مصر, 2000 ،ص 9.

[3]:قاسم محسن إبراهيم الحبيطي،زياد هاشم يحيا السقا،نظم المعلومات المحاسبية'وحدة الحدباء للطباعة والنشر،العراق،2003،ص27.

[4]: كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن،2007،ص،ص304،303.

[5]: ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2009،ص23.

1-الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية:

لقد اهتمت العديد من الهيئات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية كما بينت أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة،ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم03:

الجدول رقم (2-2):أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية وفقا لبعض الدراسات

الهيئة والدراسة	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
الجمعية الأمريكية للمحاسبة(1996)	الملائمة،إمكانية التحقق،البعد عن التحيز ،السرية،التماثل،الثبات.
دراسة الباحثين (1973/Stabus et Kenly)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،إمكانيةالمقارنة،الحيادية،الوقتية،القابليةللفهم،الإفصاح الأمثل.
لجنة تروبلود(Truebood1973)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،الأهمية النسبية،القابلية للفهم ،البعد عن التحيز ،الاتساق ،إمكانية المقارنة، تغليب الجوهر على الشكل.
تقارير المؤسسات البريطانية(1975)	الملائمة،الموضوعية،إمكانية الاعتماد،الوقتية،إمكانية المقارنة،الاكتمال،القابلية للفهم.
المعيار رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية(1980/FASB)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،الأهمية النسبية،أمانة العرض،القابلية للفهم،الحيادية،الثبات،القابلية للمقارنة،إمكانية التحقق،التكلفة والمنفعة،الوقتية،القيمة التنبؤية،التغذية العلمية.
دراسة الباحث(Stamp/1980)	الملائمة،الموضوعية،القابلية للمقارنة،الوقتية،الوضوح،الإفصاح التام،إمكانية التحقق،الدقة،التماثل،البعد عن التحيز،التوحيد،الجوهر قبل الشكل،الأهمية النسبية،التكلفة والمنفعة،المرونة ،الاتساق،التحفظ، المعقولية.
لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASB)	الملائمة،إمكانية الاعتماد،إمكانية المقارنة،القابلية للفهم،الوقتية،التكلفة والمنفعة.

المصدر:عثمان مداحي،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2009،ص76.

نستخلص من الجدول أعلاه أن الدراسات المحاسبية ركزت على أهم الخصائص النوعية التي يمكن اعتمادها كمعيار لتمييز المعلومات الهامة والمفيدة عن غيرها من المعلومات ومن ثم تحديد مدى جودة المعلومة المحاسبية المعروضة.

كما نلاحظ أن معظم الدراسات أكدت على خاصية الملائمة،الموضوعية،التوقيت الملائم،قابلية المعلومات للمقارنة والقابلية للفهم كأهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

من ناحية أخرى،وفي سنة 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية إلى:

- ✓ **خصائص رئيسية:**تشمل العناصر الآتية:[1]

-**الملائمة:**المعلومة الملائمة يكون لها دور تنبؤي،قيمة إستراتيجية وضرورية لاتخاذ القرار.

-**العرض العادل:**يتضمن العرض العادل أن تكون المعلومة محايدة خالية من الأخطاء ومكتملة.

- ✓ **خصائص فرعية:**تشمل العناصر الآتية:[2]

-**القابلية للمقارنة:**قابلية المعلومة للمقارنة مع معلومات المؤسسة نفسها ومؤسسات أخرى.

-**القابلية للفهم:**معلومات بسيطة،واضحة وخالية من التعقيد.

-**الوقتية:**توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها آو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

-**القابلية للتحقق:**هي خاصية جديدة في الإطار المفاهيمي لسنة 2010،بمعنى انه يجب ضمان المصداقية والموضوعية في المعلومات المحاسبية المعروضة

2-الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية:

يعد المحاسب الكشوف المالية ويضمنها معلومات محاسبية تتصف بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها وإذا خلت المعلومة المحاسبية من هذه الخصائص تكون عديمة الفائدة.

تقوم معايير التقارير المالية الدولية بتوجيه وإلزام إدارة المؤسسة بالتقيد باصدراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم بها،وصولا إلى إعداد قوائم مالية تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ليستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف مدقق خارجي مستقل يصادق على أن الإدارة بان إدارة المؤسسة قامت بتطبيق جميع معايير المحاسبة المنصوص عليها في الأنظمة المحاسبية.

ويعد البيان رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية بعنوان الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية،حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة(AAA) بعنوان بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة والبيان رقم 4الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) بعنوان المفاهيم الأساسية

[1] :Ana LALEVIC FILIPOVIC،Revised qualitative characteristics of financial statements as procondition for streghtening information power on capital market،economics and organization،2012، p .88

[2]:نفس المرجع السابق،ص89.

والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال،بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود بعنوان أهداف القوائم المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين،ويمكن توضيح أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فيما يلي:

- **الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المحاسبية** :يجب أن يتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص منها الملائمة والموثوقية حتى يمكن استخدام المعلومة بطريقة فعالة فإذا فقدت المعلومة المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين السابقتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.[1]

وعليه فحتى تستطيع المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية أن تحقق الأهداف التي تعمل على تحقيقها ينبغي أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية، ولا شك أن تحديد الخصائص النوعية للمعلومات والاتفاق على محتوى كل منها والمقصود به يعتبر في منتهى الأهمية لضمان توفير معلومات يكون لها قيمة اقتصادية تساعد على تحقيق أهداف المحاسبة في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع بصورة مثالية ولا يوجد اتفاق بين الكتاب ولا حتى بين المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من دول العالم على عناصر تلك الخصائص، ولكن هناك خصائص معينة متفق عليها بين الجميع.[2]

ا-**الملائمة** :أي أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات التي يتخذها المستفيدون منها بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث التي حصلت في الماضي أو تساعدهم على تكوين تنبؤات عن المستقبل .[3]

وعليه فالملائمة يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المراد اتخاذه أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات،فالمعلومة غير المؤثرة تمثل حشوا لا طائل منه وينبغي استبعاده، فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة وتكون مضللة عادة.[4]

كما تعرف الملائمة بأنها القدر ة على خدمة قرار معين إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.[5]

إن ملائمة أو مناسبة المعلومات المحاسبية تعد من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها هذه المعلومات وتعني الملائمة أن المعلومات يجب أن تكون هامة ومفيدة عند دراسة المشكلة التي نحن بصدد حلها ومعالجتها واتخاذ قرار حيالها،والملائمة أمرا هاما سواء كانت المعلومات للاستخدام الداخلي للمنشأة أو

---

[1]:عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ،ص196.

[2]: أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008،ص52.

[3]:عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،ص 285.

[4]: رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004،ص52.

[5].: عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998 ،ص11.

الاستخدام الخارجي لكنها أكثر أهمية بالنسبة للاستخدام الداخلي، فالتقارير الخارجية كقائمة الدخل والميزانية عادة ما تخدم مستخدمين متعددين وبالتالي يجب أن تكون شاملة وملائمة لأغراض عديدة ومختلفة لكن بالنسبة للتقارير الداخلية فإن مفهوم الملائمة يكون أمرا هاما ومؤثرا، ذلك لأن هذه التقارير الداخلية تساعد المديرين على اتخاذ قرارات فردية معينة وتعين على حل مشاكل معينة بذاتها، وبالتالي فان التقارير الداخلية لابد وأن تشمل فقط البيانات والمعلومات المحاسبية المفيدة والمناسبة لكل مدير في مستوى إداري معين والتي تعينه وتساعده على اتخاذ ما يعنيه من قرارات وما يصادفه من مشاكل غير أن القيد الأساسي على هذه التقارير المحاسبية الداخلية هو تكلفة إعداد هذه التقارير ومن هنا تبرز أهمية دراسة التكلفة والعائد، بمعنى أن التنظيم يكون مستعدا لإنتاج أي معلومات إذا كان العائد أو الفائدة من ورائها تفوق ما نتكبده من تكاليف الحصول عليها .[1]

ومن جهة أخرى يرى "أندروز" أن أي معلومة يمكن تقييمها من زاوية المنفعة المستمدة منها والتي تتمثل في عنصرين هما: صحة المعلومات وسهولة استخدامها وقد حدد "أندروز" أربع منافع للمعلومات هي:[2]

-**منفعة شكلية** :بقدر ما يكون هناك تطابق بين شكل المعلومات وبين متطلبات متخذ القرار بقدر ما تكون قيمة هذه المعلومات كبيرة .

-**منفعة زمنية** :تكون المعلومات ذات قيمة كبيرة إذا توافرت لدى متخذ القرار في وقت حاجته إليها.

-**منفعة مكانية** :كلما أمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة كلما كان للمعلومات قيمة كبيرة.

-**منفعة التملك** :تتأثر قيمة المعلومات بالرقابة التي يمارسها معد المعلومات على عملية توزيع ونشر هذه المعلومات.

إضافة إلى ما سلف ذكره وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية :

✓ **القيمة التنبؤية** :أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر بالقرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ وتساعد مستخدمي المعلومات على توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل أي أن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد على القدرة لعمل تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل.[3]

---

[1].: لبنراي هيتجر، سبرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 ،ص 26.

[2]: مداحي عثمان، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2009 ،ص ص 62،63.

[3].: نعيم حسين دهمش، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما"، دار المطبوعات للنشر، عمان، الأردن، 2000 ،ص 23.

✓ **القيمة الارتدادية (الاسترجاعية، التغذية العكسية):** أي تمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية الاسترجاعية وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.[1]

✓ **الوقتية (التوقيت المناسب):**يعني التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية توفيرها لمتخذي القرارات عند الحاجة إليها ويحتاج متخذو القرارات وخاصة المستثمرين المعلومات المحاسبية بصورة فورية وقبل أن تفقد المعلومات المحاسبية قدرتها في التأثير على القرارات، ويعتبر التوقيت غير الملائم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية السنوية من أهم الانتقادات التي توجه إلى هذه التقارير التي تحد من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات والتي يجب أن يعتمد عليها المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.[2]

وعليه فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب ولو على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة، ويمكن النظر إلى الوقت المناسب من زاويتين هما:[3]

– **دورية الكشوف المالية التي تعد فيها** :فقد تكون المدة طويلة نسبيا أو قصيرة نسبيا، فإذا كانت المدة طويلة نسبيا فإنها تتيح المعلومات في مواعيد دورية متباعدة،وفي حالة إذا كانت هذه المدة طويلة بشكل ملحوظ فان هذا يؤثر على مستخدم المعلومات في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه ذلك لأن عليه أن ينتظر طويلا قبل أن يحصل عليها، أما إذا كانت قصيرة نسبيا فإنها تتيح إمكانية الحصول على معلومات في مواعيد دورية متقاربة،وفي حالة إذا كانت المدة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات قد تتأثر بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها المؤسسة مما يجعل من تلك المعلومات معلومات مضللة.

– **المدة التي تستغرق من وقت إعداد الكشوف المالية إلى غاية إتاحتها للتداول** :كلما كانت المدة طويلة كلما قلت المنفعة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية .

ينبغي أن نشير في الأخير إلى أن ملائمة المعلومات تتأثر بطبيعتها وبأهميتها النسبية، حيث أن في بعض الأحيان تكون طبيعة المعلومة كافية لتحديد مدى ملائمتها مثل الإفصاح عن قطاع جديد تنشط فيه

---

[1].: عباس مهدي الشيرازي، "النظرية المحاسبية"، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 2000،ص201.

[2]: عادل عبد الفتاح الهيهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية(تطبيق على سوق الأسهم السعودي، مجلة المحاسبون التي تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 63 ،مارس 2010 ،ص 22 .

[3]: مداحي عثمان، مرجع سابق،ص68.

المؤسسة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمؤسسة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير ،وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون انطلاقا من القوائم المالية.[1]

ب-الموثوقية (المصداقية،أمانة المعلومات، إمكانية الاعتماد على المعلومات):هناك عدة مصطلحات وتعابير تستعمل للتعبير عن هذه الخاصية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، أهم هذه المصطلحات والتعابير ما تم وضعه بالعنوان،ومن التعاريف التي صيغت حول هذه الخاصية نجد : يقصد بالموثوقية خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها.[2]

وبتعريف آخر وفي نفس السياق تشير الموثوقية إلى أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتتوافر خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعروضة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق ولكي تكتسب المعلومات المحاسبية الثقة من جانب المستخدمين يجب توفر هذه الصفات : أمانة التعبير، الحيادية ، قابلة للتحقيق والكمال.[3]

كما تعتبر المعلومة ذات مصداقية إذا اشتملت على الحياد، وهذا بضمان عدم تمثيل جزئي لحدث ما، والصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات التي تبحث في عرضها وكذلك إمكانية مراجعتها وقياسها، ويرتبط التمثيل الصادق للمعلومة بدرجة خلوها من الأخطاء.[4]

إذن حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات منفعة في عملية اتخاذ القرارات يجب أن تعطي صورة صادقة وأمينة عن الظواهر الاقتصادية التي هي بصدد التعبير عنها،وتبرر خاصية الأمانة ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات التي تحتويها وإمكان الاعتماد عليها والصدق في التعبير عن الظواهر الاقتصادية يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد قياسها والتعبير عنها،ويكون ذلك بتمثيل المضمون وليس مجرد الشكل فقط وليس من الضروري لكي تكون المعلومات تتميز بالصدق أن تكون

---

[1] : أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] : حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ،ص 274.

[3] : محمود محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص 138.

[4] : Céline Michailesco, "Les déterminants de la qualité de l'information diffusée par les entreprises françaises", Université de Nantes, France, 1998, p 311.

مؤكدة أو دقيقة بصورة مطلقة فيكفي الإشارة إلى معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام القياسية وبيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية للقول بأن المعلومات تتميز بالصدق في التعبيروحتى تكون المعلومات تتميز بخاصية الصدق في التعبير إذا تم تجنب نوعين من التحيز هما:[1]

-**تحيز في عملية القياس** :والذي يحدث باستخدام أسلوب من أساليب القياس كالتكلفة التاريخية أو الإتباع المفرط لسياسة الحيطة والحذر وما ينجم عنه من تحيز، فعلى الرغم من تمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أنها تكون أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو الكشوف المالية.

-**تحيز من قبل القائم بعملية القياس** :قد يكون هذا التحيز إما مقصودا نظرا لنقص درجة الأمانة،أو غير مقصود سببه نقص المعرفة والخبرة .

وعليه ومن التعاريف السالفة الذكر وحتى تكون المعلومات المحاسبية تتميز بالأمانة والصدق في التعبير ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **أمانة التعبير (صدق التعبير):** يجب عرض المعلومات المحاسبية بأمانة بحيث تعبر الأرقام عن الموارد والأحداث بصدق دون تزييف أو تمويه وهذا يعني أن تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث ومن العوامل الهامة المؤثرة في أمانة العرض ضرورة الاهتمام بالمحتوى دون الشكل،فلكي تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث التي قصد أن تمثلها فإنه يجب عرض الأحداث والمعاملات الأخرى وفقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط شكلها القانوني.[2]

-**قابلية التثبت والتحقق (الموضوعية):** ويقصد بها أن النتائج المتوصل إليها من قبل شخص باستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص آخر لو قام باستخدام نفس أساليب القياس والإفصاح، وتضمن عملية التحقق والتثبت من المعلومات عدم تحيز الشخص القائم بعملية القياس لكنها لا تضمن بأن أساليب القياس المستعملة هي الأساليب الصحيحة للتعبير عن الظواهر تعبيرا صادقا ،رغم هذا فإمكانية التثبت من المعلومات لا تكفي لتحقيق خاصية الثقة في المعلومات ذلك أن المعلومات قد تكون نتيجة تطبيق صحيح للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنها قد لا تكون هذه الأخيرة صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها.[3]

- **الحيادية** :وتشير هذه الخاصية إلى أن المعلومات المحاسبية يجب ألا تؤثر في مستخدميها، كما يجب عدم تفضيل مصالح مجموعة على مصالح مجموعة أخرى ومعنى ذلك أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من

---

[1]:مداحي عثمان،مرجع سبق ذكره،ص69.

[2] : رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004،ص53.

[3]:مداحي عثمان،مرجع سابق،ص ص69،70.

المستخدمين على غيرها من الفئات.[1]

عموما خاصية الحيادية تعني أن المعلومات المحاسبية يجب ألا تكون منحازة لأي مستخدم كان من مستخدمو المعلومات المحاسبية (في شكل قوائم مالية)،وإنما تفي باحتياجاتهم دون تفضيل طرف على حساب طرف آخر،وبالتالي فالحياد يعني أيضا أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات المحاسبية وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة، وتتطلب هذه الخاصية ما يلي:[2]

-أن يتم التركيز في الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح على تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق أمانتها.

-يجب تجنب المغالاة في عملية التقدير فيما يخص طرق الإفصاح أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير بغرض تحقيق نتائج معينة ترغب المؤسسة مقدما التوصل إليها.

-الشمول (الاكتمال) تكون المعلومات المحاسبية على أكبر قدر من الشمول والاكتمال إن لم يتم إغفال أو إسقاط أو نسيان جزء من الظواهر الهامة عند إعداد القوائم المالية، علما بأن الاكتمال المطلق غير ممكن نظرا لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل واقع المؤسسة وهي بذلك تنطوي على قدر من التبسيط والتجريد، إضافة إلى اعتبارات الأهمية النسبية وما تفرضه من إلزامية دراسة جدوى المعلومات قبل القيام بعملية القياس والإفصاح عنها.

فحتى يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية يجب أن تكون المعلومات المدرجة في القوائم المالية كاملة غير منتقص منها أي شيء، فالحذف يمكن أن يجعل المعلومات خاطئة ومضللة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه يمكن زيادة درجة الوثوق بزيادة درجة الموضوعية وتقليل درجة التحيز، ومن ثم يجب على المحاسبين تحسين درجة الموضوعية إذا لم يزد التحيز بمعدل أسرع من التحسن في درجة الموضوعية، وعليه فإن:[3]

درجة الوثوق=درجة الموضوعية+عدم التحيز

[1] : رضوان حلوة حنان، مرجع سابق،ص53.

[2]:مداحي عثمان، مرجع سابق،ص70.

[3] .: محمد شوقي بشارى، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص 43.

ويمكن أن ينتج التحيز ليس فقط من القواعد واختيارها غير السليم وتطبيقها، وإنما أيضا من الأشخاص الذين يطبقون هذه القواعد،فالتحيز مثل الموضوعية يكون مفهوما نسبيا يناقش في وحدات درجات وليس قيما مطلقة لأن القيمة الحقيقية في معظم الأحيان تكون غير معروفة.

ج-دراسة العلاقة بين خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية :يمكن أن تكون المعلومة ملائمة ولكن غير موثوق فيها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا.

ومرد ذلك إلى أن الكثير من الاختيارات المحاسبية تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح.

فمثلا في حالة وجود تعويض محل نزاع قانوني فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.[1]

كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية، ومن المعروف أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات،إلا أنه في المقابل تكون أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها.[2]

مما سلف ذكره يتضح أن العلاقة التي تربط خاصية الملائمة بخاصية الموثوقية هي علاقة في أغلبها يمكن أن تكون عكسية،وهذا نظرا للتعارض الذي يعتري كل خاصية تجاه الأخرى، فمن أجل زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية أحيانا تقل درجة الموثوقية (الموضوعية)، والعكس أيضا فبزيادة درجة الثانية قد تنخفض درجة الأولى، ووفق هذه العلاقة فإن التمثيل البياني لها يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3): العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية

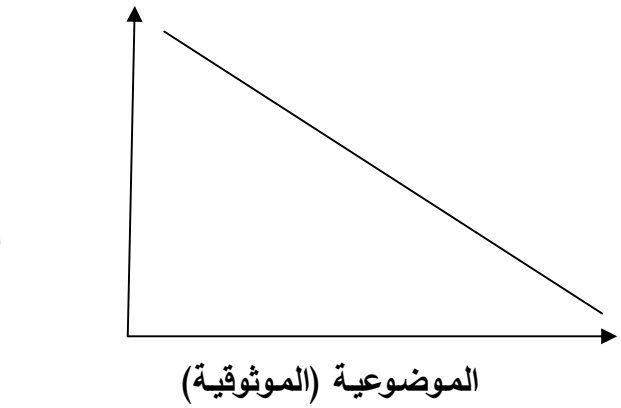

[1] : أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته،مرجع سابق،ص53.

[2]:عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق،ص199.

المصدر: مصطفى عقاري،مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005 ،ص 108.

والقاعدة العامة التي يجب التقيد بها هي أن تتضمن المعلومات المحاسبية على حد أدنى من الخصائص المكونة لجودة المعلومات المحاسبية،وفي حالة وجود تعارض بين البعض منها يتم اللجوء إلى الإحلال الجزئي أو المبادلة الجزئية.[1]

➢ **الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية** :حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية بالنسبة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم منها فإن هناك خصائص نوعية أخرى ثانوية تضاف إلى الخصائص النوعية الأساسية التي سبق ذكرها، هذه الخصائص الثانوية تعتبر جد ضرورية نظرا لانعكاساتها الايجابية على جودة المعلومات المحاسبية ذلك أنه من ضروريات المعلومات المحاسبية أن تكون قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية،كما يجب أن يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيق نفس الأساليب والقواعد المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من فترة إلى أخرى،ومن أهم هذه الخصائص النوعية الثانوية ما يلي:

أ –القابلية للمقارنة: يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها وبين المستثمرون والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المؤسسة عن فترات زمنية عديدة،أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسات المختلفة، وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة.[2]

كما أنه من البديهي أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى،فاختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق الاقتصادية وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية فضلا عن ذلك فإن استخدام قواعد وأساليب محاسبية موحدة يهيئ الفرصة للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف المحيطة بكل مؤسسة، فالتشابه والاختلاف لن يكون له معنى إذا كانت أساليب وأسس القياس متباينة.[3]

إذن يقصد بالقابلية للمقارنة تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس القطاع فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في

---

[1]:مداحي عثمان،مرجع سابق،ص73.

[2] .: أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 54،55.

[3] : أحمد محمد نور، إدارة النظام المحاسبي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ،ص44 .

القطاع ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها.[1]

وبالتالي فإن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة عن وحدات محاسبية أخرى أو لنفس الوحدة على مدى الزمن.[2]

وعلى هذا الأساس فحتى تتمتع المعلومات المحاسبية بقابلية للمقارنة جيدة، يجب استخدام طرق محاسبية متماثلة من قبل المؤسسات فيما يتعلق بمعالجة نفس العمليات أو الأحداث، الأمر الذي يسمح بالقيام بمقارنات حتى لعدة فترات محاسبية بصورة عامة حتى يمكن إجراء عملية المقارنة بين فترات مختلفة لنفس المؤسسة أو بين مؤسسات مختلفة تتشابه من حيث النشاط ولفترة معينة لابد من توفر شروط هي:[3]

✓ **بالنسبة لنفس المؤسسة** :لإمكان إجراء المقاربة بين حقب مختلفة لنفس المؤسسة يجب توفر الشروط التالية :

–أن يتم تجميع البيانات في بنود مماثلة.

– أن تتم المقارنة على أساس وحدات نقدية متجانسة، وهذا ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للنقود وما يعبر بها من ارتفاع وهبوط وبالتالي إعادة تطوير القوائم المالية بوحدات نقدية متجانسة تعبر عن نفس القدرة الشرائية.

– استخدام نفس النماذج لعرض المعلومات.

–أن تتم المقارنة بين فترات زمنية متماثلة إما ثلاثية أو نصف سنوية أو سنوية؛

–ثبات طرق القياس وأساليب الإفصاح، وفي حالة تغييرها يتم إظهار تأثير هذه التغيرات.

– يجب ذكر التغيرات التي تحث في الظروف المؤثرة على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي قد تؤثر على المركز المالي لها.

✓ **بالنسبة لمؤسسات مختلفة ذات النشاط المماثل** :يمكن إجراء المقارنة إذا توفر ما يلي :

– الشروط السابقة للمقارنة لنفس المؤسسة.

–استبعاد الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المتشابهة.

–الإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المنتهجة من طرف المؤسسات المختلفة.

ب– قابلية المعلومات للفهم (خاصية مرتبطة بمستخدمي المعلومات المحاسبية):هناك خصائص متعلقة بمستخدمي المعلومات المحاسبية (القوائم المالية)، تتمثل أساسا في درجة فهمهم لمحتوى القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية لن تكون ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات إذا لم يتم فهمها بشكل ملائم حتى وان

---

[1] :رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] : طلال محمد الحجاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر، أساسيات المعرفة المحاسبية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص64.

[3] :مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

كانت تتمتع بالملائمة والموثوقية اللازمتين،إذن فهناك مواصفات تعتمد على مستوى درجة فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية،فحتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين يفترض أن يكون لدى هؤلاء مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية،كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[1]

كما تتوقف عملية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من جهة، وعلى القدرات التي يمتلكها من يستخدمها وثقافته من جهة أخرى.

وعليه يتوجب على واضعي معايير المحاسبة ومعدي الكشوف المالية الأخذ بعين الاعتبار – عند وضع المعايير وإعداد الكشوف المالية– قدرات الاستيعاب والفهم والمستوى الثقافي المتباين للأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية،وأنها ليست موجهة فقط إلى المحاسبين الذين يملكون أدوات قراءة وفهم تلك القوائم ذلك أن القوائم المالية معدة أساسا للمستعملين الخارجيين لاتخاذ القرارات السليمة في عملية الاستثمار أو البقاء أو الخروج من المؤسسة.[2]

يمكن ترجمة مضمون خاصية القابلية للفهم إلى مؤشرين رئيسيين، المؤشر الأول يتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها التي يجب أن تقدم في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يفضل أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة بحيث لا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم والتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة.

أما المؤشر الثاني فيخص مستخدمي القوائم المالية الذين يتوجب أن يتوفر لديهم مستوى مقبول من الفهم والإدراك والوعي لإستيعاب وفهم ما تحتويه هذه القوائم من معلومات وبالتالي الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ج – الثبات (التماثل أو الاتساق):ويقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغييرها إلا عند الضرورة.[3]

[1] :احمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] : مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] : طلال محمد الحجاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر ،أساسيات المعرفة المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

من المواصفات التي يطلب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة أكثر لأغراض اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، أن تكون تتميز بالثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى ضمن المؤسسة، الأمر الذي يساعد على القيام بمقارنة لنتائج المؤسسة عبر الفترات الزمنية، كما يحول دون ظهور تغيرات ناتجة عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية.

ونشير هنا إلى أن الثبات لا يعني منع تغيير الطرق المحاسبية فالظروف والمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تتبعها،وفي حالة وجود مثل هكذا تغييرات يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وبيان أثرها على الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه التغييرات.

ومن أمثلة الطرق والقواعد المحاسبية:طرق تقويم المخزون (مثل: التكلفة الوسطية المرجحة، الوارد أولا الصادر أولا FIFO ....)طرق الاهتلاك (مثل: الاهتلاك الخطي (الثابت)، الاهتلاك المتناقص، ...)يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة والموثوقية.[1]

د- الشمول :بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار ،كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوب ومن أمثلة ذلك قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع مما يضطره للسؤال عن أرقام بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير متجمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلى تصنيفها ثم تجميع الأرقام للحصول على المعلومة المطلوبة ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبيا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.[2]

3-الخصائص المتعلقة بالمعلومة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم إلى خصائص متعلقة بمتخذي القرار وخصائص أخرى متعلقة بالمعلومات ذاتها نستعرضها فيما يلي:

---

[1] : رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 54

[2] : احمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004،ص27.

➢ **الخصائص المتعلقة بمتخذي القرار** :تهتم التقارير المالية بدرجات متفاوتة بعملية القرار فالحاجة إلى المعلومات التي تعتمد عليها القرارات تكمن خلف أهداف التقارير المالية لذلك تركز التقارير المالية على استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.

إن فائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، نوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له،مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات،مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار وهكذا.[1]

حتى يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات نذكر أهمها:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات.
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات الملائمة و التي أعدت من أجلها تلك المعلومات .
-الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

➢ **الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:**نص المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في نص المادة08 كما يلي:

" يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح." [2]

تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية:

الخصائص الأساسية :

✓ **القابلية للفهم:** يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وفي أساليب اتخاذ القرارات فالمعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وقدرتهم على تشغيل المعلومات.

حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها يجب احتوائها على حلقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين ذوي القدر المعقول من المعرفة المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات لذلك فمهما كان التقرير على درجة عالية من الجودة إلا أنه في غياب عنصر القابلية للفهم يكون عديم النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونه . [3]

---

[1]: عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ،دار السلاسل،الطبعة الأولى، الكويت، 1990 ،ص195.

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27 ،المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في2008/02/26المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11،المادة 08،ص09.

[3]: احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ،دار المريخ للنشر،الطبعة الثانية، الرياض، 2009 ،ص 68 .

✓ **الملائمة:** تعني الملائمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار و تغيير اتجاهه في بعض الأحيان عن طريق تمكين متخذي القرارات من التنبؤ أو بتقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية كون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها.[1]

خاصية الملائمة تشتمل على 03 عناصر فرعية وهي:

أ. التوقيت المناسب: يقصد بخاصية التوقيت المناسب توفير المعلومات في حينها فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على الحدث أو القرار لذلك وجب توفيرها في الوقت المطلوب للوصول إلى قرار ملائم، أي توافر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات، إن عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها يفقدها عنصر الملائمة.[2]

من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب نظرا لكون عملية اتخاذ القرار محددة بفترة زمنية و أن المعلومات الملائمة هي التي توفر في الوقت المناسب.[3]

ب. **القدرة على التنبؤ في المستقبل:** يجب أن تساعد المعلومات مستخدميها وتحسن من قدرتهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل،تقوم معلومات التقارير المالية بهذا الدور عبر الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية في القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور كذلك.

ج. التغذية الراجعة: هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرار والمستخدمين على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة ومعرفة مدى صحتها وبالتالي تقييم نتائج القرارات المتخذة بناءا على هذه التوقعات.[4]

✓ **المصداقية:**مصداقية المعلومات المحاسبية تكون بقدر خلوها من الخطأ والتحيز في العرض ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي:

أ. القابلية للتحقق:يتحقق هذا المفهوم عندما إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء فمثلا يتم التأكد من التكلفة المدفوعة للموجودات والتي تظهر في القوائم المالية بالرجوع إلى الفواتير أو العقد الخاص بها.

ب. الحياد: تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل إلى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.[5]

---

[1]: أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ،ص51.

[2]: طارق، عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ،ص 50.

[3]: عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ،دار السلاسل،الطبعة الأولى، الكويت، 1990 ،ص 201.

[4]: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة:تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط2 ،دار المسيرة، عمان، 2009 ،ص19.

[5] : Gary Porter, Curtis Norton : using financial accounting information, 7 th edition, Cengage Learning, SouthWestern, 2011, p61.

ج. الصدق في العرض: يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين المظاهر المراد التقرير عنها.[1]

الخصائص الثانوية : تتمثل في خاصتي المقارنة والثبات.

- ✓ **القابلية للمقارنة:** تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى.[2]

حيث تمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها من تحليل البيانات المالية للمؤسسة بمرور الزمن و تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء وكذلك البيانات المالية للمؤسسات الأخرى وإجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية لهذا فإن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هي إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة و تحديد الاختلافات بينها للعمليات المالية المتشابهة من فترة لأخرى لهذا فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.[3]

- ✓ **الثبات:**تعرف كذلك بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات فالمقصود بالثبات هو تطبيق المؤسسة لنفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى،ولا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى وإنما يمكنها تغيير الطريقة وذلك فقط لما تكون الطريقة المعتمدة حديثا أحسن من القديمة،وإذا تمت الموافقة عليها فالمؤسسة ملزمة بالإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي في البيانات المالية الخاصة بالفترة التي تم فيها التغيير،مما سبق يتضح جليا أن التركيز قد انصب على قاعدة عامة مفادها ضرورة أن تكون مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة للمستخدم عند اتخاذه للقرار بحيث يجب على المحاسب ومعدي التقارير المالية العمل على التوفيق بين مختلف احتياجات المستخدمين وبين درجات التفاوت في فهمهم وإدراكهم لمحتوى التقارير المالية.[4]

ويتبين من خلال الشكل أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم إلى خصائص متعلقة بمتخذي القرار وخصائص أخرى متعلقة بالمعلومات ذاتها نستعرضها فيما يلي

---

[1]:عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق، ص 202.

[2]: طارق، عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سابق، ص 51 .

[3]احمد حلمي، جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط1 ،دار صفاء، عمان،2010 ،ص46.

[4] :Kieso donald.E,Weygandt, jebbt.Jand warfield, Tebbt.D: itermediate accunting, 14th edition, john wiley sons, New Yourk, 2012, p52.

الشكل رقم (2-4):الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

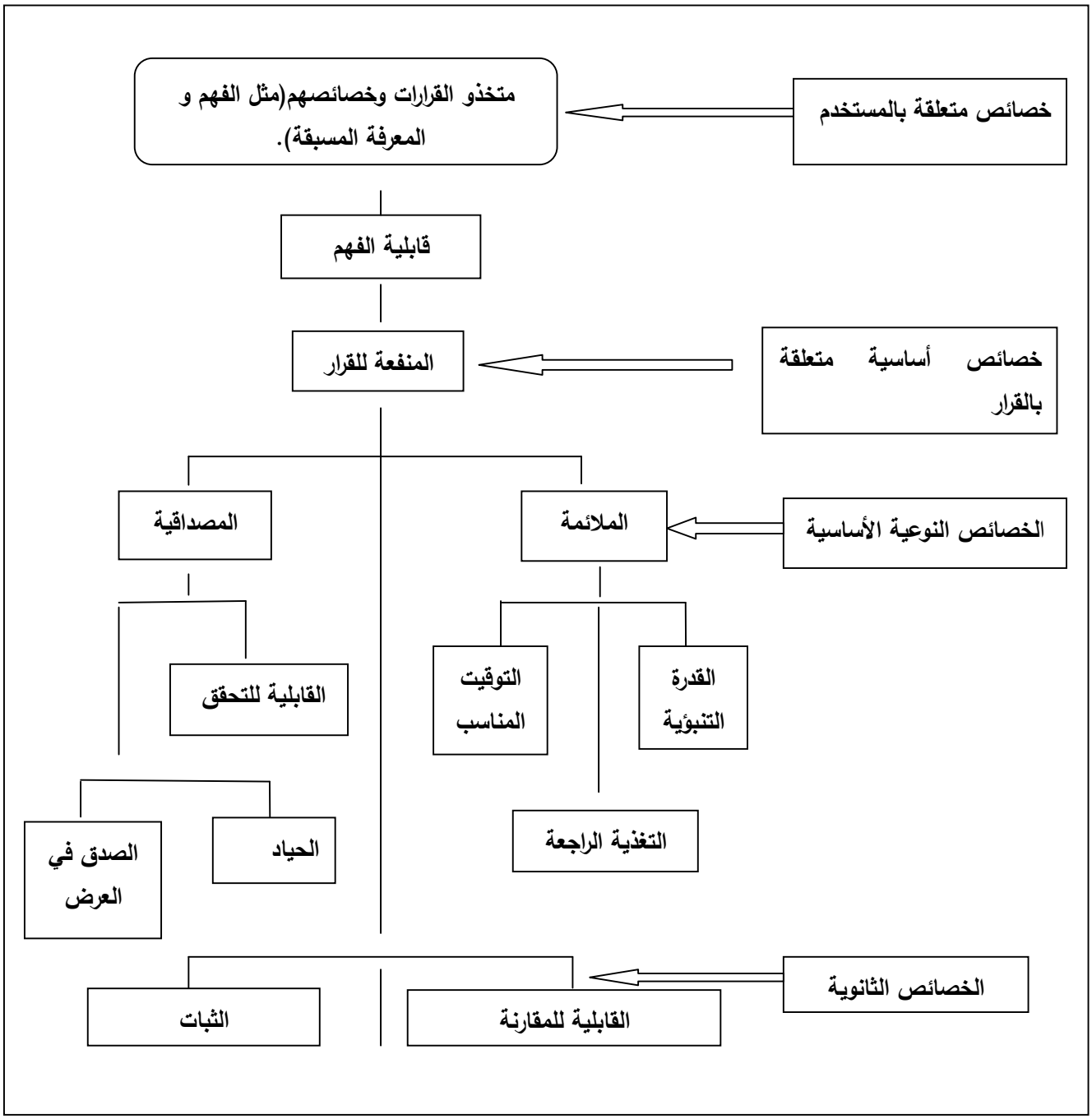

المصدر: طارق، عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2006، ص 52.

المطلب الثالث: أنواع وأهمية المعلومات المحاسبية

1-أنواع المعلومات المحاسبية : تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها: [1]

- ✓ **أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح:**حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

أ. **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية،وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية و المعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها .

ب. **معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل) الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

- ✓ **أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هي:

أ. **معلومات داخلية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

ب. **معلومات خارجية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

- ✓ **أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هي:

أ. **معلومات كمية:** هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

ب. **معلومات وصفية:** فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

---

[1]:محمد موسى فرجا الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011،ص49-51.

- ✓ **أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

أ. **معلومات مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت،وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة،فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى وكذلك في اكتشاف الانحرافات(التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما،ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

ب. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب،ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية ..الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- ✓ نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- ✓ نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

---

[1]: قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق،2003،ص29-31.

✓ نظام الرقابة الداخلية

ت. **معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل : قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

✓ **أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

أ. **معلومات تاريخية** :وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

ب. **معلومات حالية** :وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة وتتوفر فيها المميزات التالية:

-تتعلق بالنشاط الجاري فقط .

-يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة .

-يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

-ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة

ت. **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي :

-**أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار درجة التفصيل:** تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية.

[1]: أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006،ص42.

-**أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار التقسيم الوظيفي:** تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج، ومعلومات الأفراد.

2-أهمية المعلومة المحاسبية: نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي،وبذلك فان الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات .[1]

ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات،حيث انم نخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فانه يلجا إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها أو في حالة عدم التأكد من المعلومات.[2]

وعليه فان أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.[3]

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها،فالمعلومات هي احد الموارد الهامة في المؤسسة ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمؤسسات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها للممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمؤسسة حاليا ومستقبلا وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرار .[4]

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لانجاز مهامها وتحقيق أهدافها،وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[5]

-**الثروة العلمية والتكنولوجيا:** وهي ثروة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة،وقد انعكست آثارها على الوحدات والمؤسسات الاقتصادية المنتجة للمعلومات وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

---

[1]: هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 ،ص70.

[2]:نفس المرجع السابق،ص71.

[3]: عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، دار الراية،ط 1 ،2009 ،ص 84 .

[4]:ادريس ثابت عبد الرحمان، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007 ،ص 72.

[5]:احمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، أطروحة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ،ص ص37،38.

– **العوامـل الاقتصـادية:** لقد أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أهدافها وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية،وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها،بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات.

–**العوامـل البيئيــة والاجتماعيــة:** أدى اتساع حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع،مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة للتعبير عن هذا الدور و تحقيق الأهداف.

– **العوامل القانونيـة والتشريعية:** حث تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

– **العوامـل الجغرافيـة:** حيث أدى وجود الشركات التجارية الكبير ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإداراتها الرئيسية.

–**العوامـل الثقافيـة:** تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الاجتماعية في صنع القرار.

–**العوامـل الإدارية:** تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية،وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: مستخدموا المعلومة المحاسبية:

يتعدد مستخدموا المعلومة المحاسبية للمؤسسة وتتنوع احتياجاتهم من المعلومات،حيث توجد عدة معايير للتصنيف أهمها معيار العلاقة بالمؤسسة،لذلك نجد نوعين من التقارير المالية تقارير مالية داخلية وأخرى خارجية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم(2-5):مستخدموا المعلومة المحاسبية

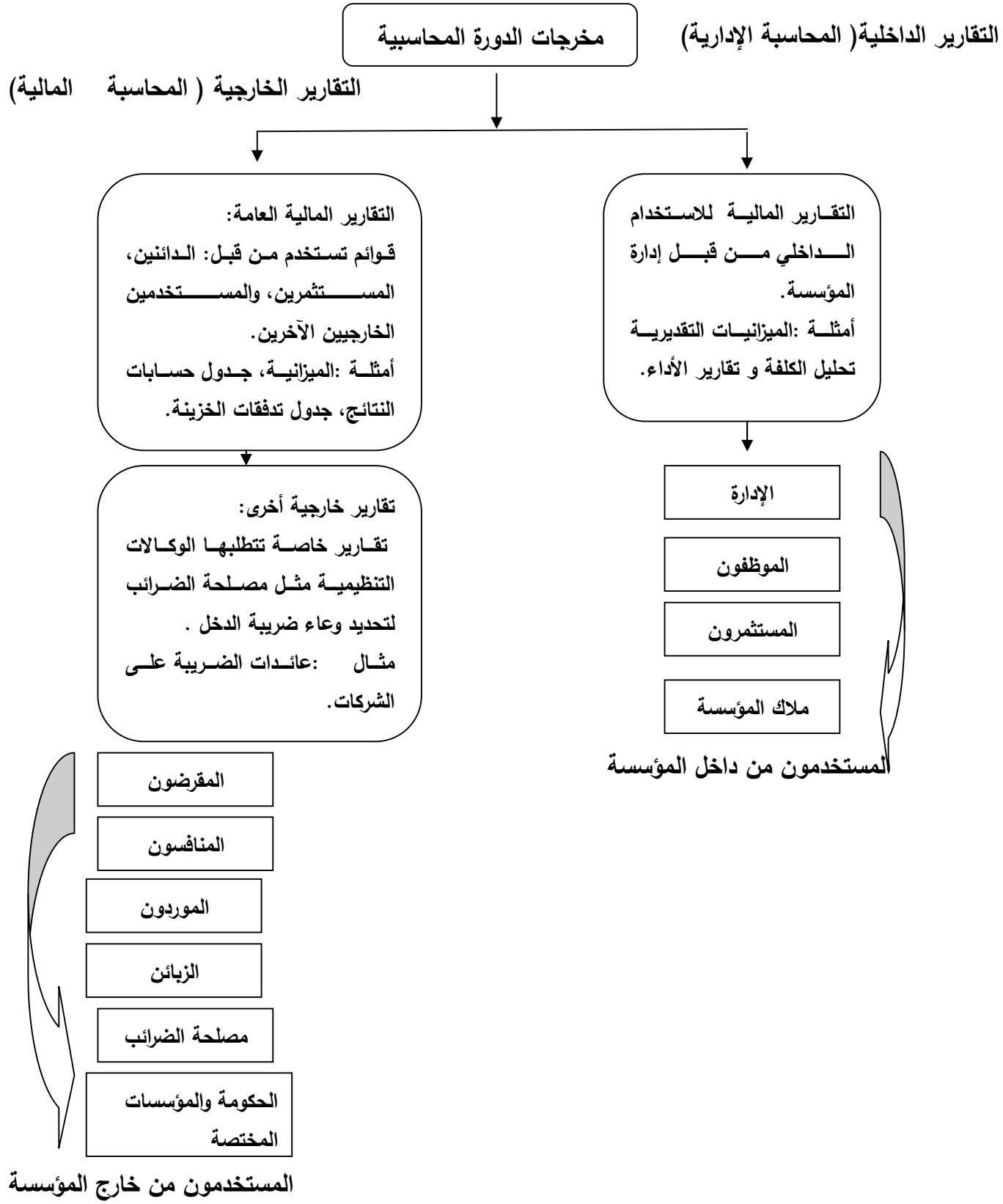

Source: Steve Albrecht and others: Financial Accounting,11th ed,Cengage Learning,Canada, 2008, p8.

من خلال الشكل يتضح أن مستخدمي القوائم المالية يقسمون إلى:

أولا:المستخدمون الداخليون :

أ. **الإدارة:** تهتم الإدارة في كل مستوياتها من أعلى إلى أدنى مرتبة فيها على المعلومات المحاسبية للقيام بعملها بشكل صحيح،حيث أنها تستخدم نفس المعلومات لكن الأغراض مختلفة فمثلا المديرون يستخدمونها للقرارات الإستراتيجية بينما الإدارة الوسطى والمالية تستخدمها لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة،وتمثل التدفقات النقدية جزءا هاما من مسؤوليات مديري المؤسسة ويشمل ذلك إمكانية تعرضهم للمسائلة أمام الملاك ومجلس الإدارة حيث أن هناك العديد من القرارات الإدارية يكون لها انعكاسات على التدفقات النقدية للمؤسسة. [1]

ب. **المستثمرون:** يهتم مقدمو رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المحقق منها فحاجتهم للمعلومات المحاسبية تكمن في مساعدتهم في قرارات الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع.[2]

فالمستثمرون المحتملون يهتمون بالمعلومة المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمؤسسة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة ذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة،لذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المؤسسة أو يقدمون السلع والخدمات لها نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشيء الذي يجعل للاستثمار قيمة.[3]

ج. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار المؤسسة وربحية أرباب عملهم حيث يستخدم الموظفون المعلومات المحاسبية لمصلحتهم الخاصة، فالمعلومات المحاسبية تساعدهم على ضمان المنفعة من المؤسسة في المستقبل مثل المعاشات التقاعدية وتوفير الصحة.[4]

د. ملاك المؤسسة: أصحاب الأعمال يريدون معرفة ما إذا كانت أموالهم يتم استخدامها بشكل صحيح أم لا.فالمعلومات المحاسبية تساعدهم على معرفة الربحية والمركز المالي للمؤسسة التي استثمروا فيها أموالهم .

ثانيا:المستخدمون الخارجيون:

أ. **المقرضون:** وهم فئة مقرضي المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، والمقرضون يهتمون بشيء واحد وهو أن يتم تسديد قروضهم مع الفوائد المترتبة عنها، فعند التقدم للبنك للحصول على قرض فإنه يطلب معلومات مالية للتأكد من قدرة المؤسسة على

---

[1] : Islam Mohammed Olwan, Ola Younis Qudaih: Using Accounting Information in Decision Making, A thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Bachelor of Accounting,,Islamic University, Gaza, 2011, p 27.

[2]:أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ،ص43 .

[3]:طارق، عبد العال حماد، تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص 37 .

[4]: أحمد حلمي، جمعة،نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، مرجع سابق، ص 36 .

السداد لعل أهمها قائمة التدفقات النقدية والتي يستخدمها البنك في اتخاذ قراره فيما يخص منح القرض من عدمه.[1]

ب. الموردون: حاجة الموردين للمعلومات المحاسبية هو لغرض تقييم مدى إمكانية المؤسسة من دفع المبالغ المستحقة عند استحقاقها ويركز الموردون في تحليلهم على الأجل القصير.

ج. الزبائن: الزبائن في حاجة إلى معلومات حول استمرار المؤسسة، خاصة عندما يكون لديهم ارتباطات طويلة الأجل مع المؤسسة.[2]

د. المنافسون: يهتم منافسو المؤسسة بالبيانات المالية لها وذلك بهدف معرفة الخلل أو التميز لتقدير مدى قوة أو ضعف المؤسسة من أجل وضع الخطة المقابلة لها من أجل صنع فرص استثمارية جديدة.

هـ. الحكومة والمؤسسات المختصة: تحتاج الحكومة المعلومات المحاسبية بغرض التأكد من أن المستثمرين لديهم المعلومات الكافية لاتخاذ قرارا الاستثمارية، كذلك تستخدم بغرض مراقبة أداء المؤسسات في السوق ومدى التزامها بالقوانين المنظمة لها وما إذا كانت المؤسسات تحقق مكاسب احتكارية مفرطة، كما تحتاجها من أجل أغراض البحث والإحصاء.[3]

و. مصلحة الضرائب: سلطة الضرائب تستعمل المعلومات المالية المتصلة بالسياسات الضريبية، وقوانين الضرائب، والوعاء الضريبي وذلك من أجل معرفة مدى التزام المؤسسات بالقواعد الضريبية المدفوعة من عدمه، وكذا قدرتها على دفع ضريبة الدخل التي تستند على التقارير المحاسبية المالية في حسابها.[4]

ي. الاندماج: عند الرغبة بالاندماج بين مؤسستين أو أكثر يتم الاستناد إلى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من أجل الوقوف على جدوى عملية الاندماج للمساهمين،فيتم تقدير القيمة الحالية للمؤسسة المطلوب شرائها والقيمة المتوقعة بعد الاندماج وأسعار الأسهم، بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة المندمجة.[5]

ثالثا:التفريق بين مخرجات المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية تختلف المحاسبة المالية عن المحاسبة الإدارية بحيث:[6]

أ. المحاسبة الإدارية: تزود المحاسبة الإدارية صانعي القرار الداخليين معلومات حول التمويل،الاستثمار وأنشطة التشغيل حيث تسند إليهم مهمة تحقيق الربحية والسيولة.

---

[1] :W. Steve Albrecht, and others: Financial Accounting, 11 th edition, Thomson higher education, South-Western, 2011,p 9.

[2] : DAVID ALEXANDER, CHRISTOPHER NOBES: Financial Accounting An International Introduction, op cit, p 5

[3] : W. Steve Albrecht and others: Financial Accounting, op cit , p 12

[4] : Islam Mohammed Olwan and Ola Younis Qudaih,: Using Accounting Information in Decision Making, op cit, p 37.

[5]:دريد كامل، آل الشيب، مقدمة في الإدارة المالية، ط2 ،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009 ،ص 68 .

[6] : .ICAI Directorate of studies: Cost accounting and financial management, repro india limited , India, 2012, p 06.

ب. المحاسبة المالية: تسعى المحاسبة المالية إلى تسجيل وقياس وعرض نتائج العمليات المالية في شكل أرباح أو خسائر، أصول وخصوم، وتوصيلها لصناع القرار الخارجين بغرض تمكينهم من تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.

المطلب الخامس: عناصر مخاطر المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات موردا متجددا لمتخذي القرار في ظل إدارة التغيير هذه المعلومات في كل الأحوال ليست خالية من المخاطر والتعامل مع هذه المعلومات يجب أن يكون بتقدير درجة المخاطر المرتبطة بها،ويمكن تبويبها إلى المخاطر التالية:[1]

أ. مخاطر مرتبطة بمصدر المعلومات:هذه المخاطر في الغالب تكون مرتبطة بطبيعة نشاط المؤسسة و بمدى كفاءة نظم المعلومات المصممة لها، فالمؤسسات التي يتمثل نشاطها في استغلال موارد يصعب التحكم في إنتاجها كالإنتاج الحيواني مثلا حجم الخطورة ا أكبر من المؤسسات الصناعية والتجارية.

ب. مخاطر مرتبطة بمعدي المعلومات: مجمل هذه المخاطر تكون في إمكانية عدم تحكم معدي المعلومات لأساليب الإعداد أو التحيز المتعمد من جانب معدي هذه المعلومات في بعض الأحيان،وهذا النوع من المخاطر تمثل جانبا رئيسيا من مخاطر المعلومات التي يجب العناية بتحليلها.

ج. مخاطر مرتبطة بوسيلة التوصيل: تتصل بالطريقة التي يمكنها التقرير عن المعلومات والكمية والنوعية والتوقيت المناسب لمستخدم المعلومات.

د. مخاطر مرتبطة بمستخدم المعلومات: تتصل هذه المخاطر بعدم قدر ة مستخدمي المعلومات على الفهم و التعامل مع المعلومات المقدمة وإمكانية تحريفهم للمعلومات، تصنف هذه المخاطر إلى:

– **مخاطر حتمية:** تتمثل في حدوث تحريف هام ملازم لطبيعة المعلومات أو طبيعة النشاط أو ظروف التشغيل وقد يكون هذا التحريف هاما في ذاته أو بعدما يضاف إليه بعض المعلومات.

–**مخاطر الرقابة:** تتمثل في إمكانية حدوث تحريف في المعلومات التي تصدر عن المؤسسة،ويتم منع وقوع هذا التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق هيكل الرقابة الداخلية المطبق.

– **مخاطر عدم الاكتشاف:** تتمثل في أن إجراءات المراجعة التي يقوم المراجع بها لن تكشف حجم التحريف في المعلومات الذي وقع من جانب إدارة المؤسسة والعاملين بها،ويمكن أن يبقى هذا النوع من المخاطر حتى لو كانت الاختبارات تمثل100%من المعلومات،عموما يجب مراعاة الأهمية النسبية عند أعمال المراجعة فهي تشير إلى حجم التعديل في البيانات المالية الذي يمكن أن يكون له تأثير على قرار الشخص الذي يعتمد على القوائم المالية.

[1]: محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، ط1 ،المكتبة العصرية، المنصورة، 2002 ،ص ص ،172.171

المبحث الثالث:ماهية جودة المعلومة المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وتقديمها في شكل قوائم مالية تزيد من المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها مختلف المستخدمون في عملية اتخاذ القرار.

كما تعتبر جودة هذه المعلومات من الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام وخاصة بعد الانهيارات الكبيرة لعدد من المؤسسات العالمية،حيث أصبح المستثمرون يشككون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة،وعليه يرى المستثمرون ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة القوائم المالية،ويأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا ما تم تبنيها من قبل إطارات المؤسسة أدى ذلك بالضرورة إلى جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب،وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية،وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها ،ويمكن تعريفها كما يلي:

-**التعريف الأول:** الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

-**التعريف الثاني:**تعد جودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه،كما أن جودة المعلومة المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات.[2]

-**التعريف الثالث:**جودة المعلومة المحاسبية تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية،وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن

---

[1]: ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ،فلسطين،2009،ص54.

[2]:علي حسين الدوغجي،حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية،مجلة دراسات محاسبية ومالية،جامعة بغداد،العدد السابع،العراق،200

تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

-**التعريف الرابع:** جودة المعلومات المحاسبية أن تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية،ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى.[2]

-**التعريف الخامس:** يعتبر مفهوم جودة المعلومة المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومة المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) إلى إصدار البيان رقم 02سنة 1980" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها.[3]

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل،كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء والتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.

المطلب الثاني:أبعاد جودة المعلومة المحاسبية

رغم عدم وجود تعاريف محددة لجودة المعلومة المحاسبية وذلك لاختلافها تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا انه يمكن تحديد أبعاد عامة لجودتها نلخصها فيما يلي:[4]

- ✓ **البعد الزمني:**يتحدد وفق الخصائص التالية:

-**التوقيت:**المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة.

-**الآنية:**يجب أن يوافق تقديم المعلومات الأحداث.

---

[1]:يوسف محمد جربوع،نظرية المحاسبة:الفروض-المفاهيم-المبادئ-المعايير،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2013،ص66.

[2]: عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12 ، السودان، سنة 2012 ،ص14.

[3]:عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية،المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص105.

[4]:ريحي مصطفى عليان،إدارة المعرفة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2008،ص ص116،115.

-**الفترة الزمنية**:يتم تقديم المعلومات حوا الماضي والحاضر والمستقبل.

✓ **البعد المتعلق بالمضمون**:يشمل العناصر الآتية:

-**الدقة**:يمكن التعبير عن جودة المعلومة بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل،فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

-**ذات صلة**:المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.

-**الاكتمال**:كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.

-**الوعي**:المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم وتكون مفهومة من طرف متلقيها.

-**النطاق**:المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي.

-**الأداء**:المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة والتقدم الذي تم تحقيقه والمواد المتراكمة.

✓ **البعد الشكلي**:يشمل الخصائص التالية:

-**الوضوح**:تقدم المعلومات بشكل مفهوم وسهل.

-**التفصيل**:يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.

-**الترتيب**:المعلومات يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقا.

-**التقديم**:المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي،رقمي،بياني،مطبوعة،أو أي شكل آخر.

يلاحظ مما سبق أن أبعاد جودة المعلومة المحاسبية قد تم حصرها في ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى والبعد المتعلق بالشكل والبعد المتعلق بالتوقيت،وكل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقق في النهاية جودة المعلومة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

هناك من العوامل التي ما من شأنه أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية،هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية .

أولا:العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية :إن النظم المحاسبية تعمل في ضل تلك البيئات (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية)،وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.[1]

[1]:أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005 ،ص15.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية كما يلي :

أ-**العوامل الاقتصادية** :تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدموا المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة، كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة.[1]

ب - **العوامل الاجتماعية** :تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.[2]

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.[3]

ج - **العوامل القانونية** :تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات،ويمكن القول أن القواعد الملزمة

---

[1]: كمال خليفة أبو زيد،النظرية المحاسبية، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2005 ،ص 215.

[2]: ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار،اطروحة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2009،ص67.

[3]: عباس مهدي الشيرازي، لنظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27،28.

بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.[1]

فالممارسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى. ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أوالتمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.[2]

د- العوامل السياسية :العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.[3] إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز.[4]

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، كما أن إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية.[5]

هـ - العوامل الثقافية :الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية،إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص،فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها

---

[1] : محمود ابراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993 ،ص 28.

[2] .: أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3].يوسف محمود جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2000، ص 42 .

[4]: رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ،ص119.

[5]: كمال خليفة أبو زيد،النظرية المحاسبية،مرجع سابق،ص ص226،225.

يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة،وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية .[1]

ثانيا:العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية :في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية) من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير،لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية:[2]

أ- **التصوير والتمثيل** :وهو ما يقصد به تلائم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

ب- **التأكد** :يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع،حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة.

ت- **من أجل الحصول على المعلومة** :باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

د- التحديد :المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

هـ - **كمال المعلومة وتمامها** :الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و - الملائمة :تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما وتعتبر "الملائمة" للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية و الصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

---

[1] : ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2]: عاشة طاسيني،التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، رسالة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2005،ص72.

ثالثا:تقارير المراجعة الخارجية: يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا مما يثقل كاهل متخذي القرارات في مختلف المستويات كما تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها.[1]

كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية،ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا،ولذلك فان عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي.

حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات،حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها،وبالتالي فان رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره،يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة،إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية.[2]

المطلب الرابع: تقييم جودة المعلومات المحاسبية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد) إلا أن تقدير تكلفة

---

[1] .: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ،ص23.

[2]: سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، 2004 ،ص ص 21،20.

المعلومات يمكن أن يتم بدقة لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس إ السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك عوامل تحدد درجة جودة المعلومات المحاسبية للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي :[1]

- ✓ **المنفعة** :هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:
- **منفعة شكلية** :تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- **منفعة زمنية** :الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- **منفعة مكانية**: سهولة الحصول عليها.
- **منفعة التقييم(تصحيحية)**: أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

- ✓ **الدقة** : إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- ✓ **التنبؤ** :كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لان من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عون المستقبل.
- ✓ **الفعالية** :هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة لأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها .
- ✓ **الكفاءة** :هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج أي أن تكوون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

المطلب الخامس: معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع بهذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعود في ضل مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و

[1]: نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد،مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي)، الملتقى العلمي الدولي الأول حول : الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر ،يومي 30/29نوفمبر 2001،ص315.

المهنية والفنية،بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها وتتمثل هذه المعايير في:[1]

-**معايير قانونية:**تسعى العديد من الهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال من تشريعات و قوانين واضحة و منظمة لعمل هذه الهيئات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

-**معايير رقابية:**ينظر إلى عنصر الرقابة بأن أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية،وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الرقابة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة،وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

نستنتج أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما ينطبق على المراجعة باعتبارها أداة من أدوات الرقابة مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة.

-**معايير مهنية:** تهتم الهيئات و المجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية و المراجعة لضوابط أداء العملية المحاسبية،مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة مون قبول الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

مما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع متطلبات المراجعة وزيادة ثقة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية،وأن النزاهة والأمانة لا تتحقق إلا بتوفر الخاصيتين في كل من معدي ومراجعي المعلومة المحاسبية عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

-**معايير فنية** :إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية،ويزود ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون لو أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية من خلال وضع هياكل

---

[1]: هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و أفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2010،ص15-17.

لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين،وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بالإدارة ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباط وثيقا بالحصول على معلومات ذات جودة.

خلاصة الفصل :

من خلال تطرقنا لهذا الفصل تبين أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة هو مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية بالإضافة إلى أنه وسيلة اتصال بين أطراف المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفيدة.

وفي عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومة المحاسبية حيث أصبحت المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساسها يتم اتخاذ العديد من القرارات حيث أصبحت هذه المعلومة تلعب دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال ولكي تؤدي هذه المعلومة الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية حيث قامت بتبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل مواكبته للأنظمة المحاسبية الدولية ومن أجل توفير كشوف مالية تحتوي على معلومات تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد في عملية اتخاذ القرار.

الفصل الثالث:

اثر الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية.

تمهيد:

إن للإفصاح المحاسبي دورا هاما ومميزا في أي مؤسسة كانت فهو يحقق في حالة توفره جوا من الثقة بين المتعاملين،حيث يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية على الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قراراتهما الإدارية،كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية إتخاذ القرارات الإدارية في الشركات بحيث لا يمكن ل دارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

لقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي وهو ما دعم مفهوم الإفصاح،واعتبر كمطلب جوهري في المجال الاقتصادي من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها،حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من المؤسسات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه المؤسسات الاقتصادية،وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية،وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها وهي جودتها وعلى ضوء هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني:معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها.

المبحث الأول:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية.

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:[1]

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول:تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة،ويعتبر تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب إلا أن عملية تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتها صعبة،وذلك بسبب تعددهم وتنوع اهتماماتهم واحتياجاتهم ونظرا لتعدد الأطراف أو الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية فإن معدي التقارير أمام خيارين رئيسيين عند إعدادهم للتقارير:

الخيار الأول: إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير،ولكن هذا أمر صعب ولا يتفق مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

الخيار الثاني: أن يتم إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين وأيضا هذا الخيار غير واقعي ويصعب تطبيقه لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل.

ونتيجة لهذه المشكلة فقد اقترح الباحثون تحديد مستخدم مستهدف وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية،ولكنهم اختلفوا في تحديد هوية هذا المستخدم فمنهم من يرى بأن يكون المستثمر العادي ومنهم يرون بأن يكون المحلل المالي،وقد اعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ICAPA) في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يكون محصورا بفئة وحيدة بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير.

[1]: ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة الماجيستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة بسكرة،2013،ص88-90.

وقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على تحديد احتياجات مشتركة للمستخدمين الرئيسين للكشوف المالية،وبالتالي يمكن إعداد كشوف مالية ذات غرض عام وفي نفس الوقت تتضمن معلومات ملائمة لهذه الاحتياجات المشتركة مع التركيز على احتياجات ثلاث فئات رئيسية وفق ترتيب للأوليات وهي: الملاك الحاليون الملاك المحتملون والدائنون.

المطلب الثاني: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

عند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالكشوف المالية فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي أخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية.

إلا أنه هناك عدد كبير من الاستخدامات للقوائم المالية،فقد نستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من الأطراف الداخلية ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية، وكذلك من أجل الأغراض الضريبية وغيرها وتصف مستخدموا الكشوف المالية والبيانات المحاسبية من خارج المؤسسة بأن لديهم نطاقا واسعا ومتضاربا من المصالح،ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير الكشوف المالية،حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج العمال التي حصلت في الماضي، ومنهم من يريد أساسا يبني عليه التقديرات أو التكهنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة والمتنافسة.

ومن هذا تبرز أهمية ملائمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأغراض التي تستخدم من أجلها،إذ يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو خاصية الملائمة قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة لا بد من أن يحدد أولا الغرض الذي تستخدم فيه إذ أن ملائمة معلومة لمستخدم معين في الغرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل وهذا ما أكد عليه (shwyder) في تعريفه لخاصية ملائمة المعلومات حيث قال: "تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين،إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين".

وحيث أن الأهمية النسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها،وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها،لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة ثانية.

ويمكن تحديد الغرض الأساسي من المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموا الكشوف المالية ومن الأمثلة على ذلك:

- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعه.
- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.

- تقييم قدرة المؤسسة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها.
- تقييم الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تنظيم نشاطات المؤسسة.
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

المطلب الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

من المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية،وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها،وعند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالكشوف المالية فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة (العرف المحاسبي) آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية.

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في:

1. **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية،حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة،ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين.
2. **المعلومات غير الكمية (غير المالية):**يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالأرقام (المبالغ النقدية) الظاهرة في الكشوف المالية،إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية،ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال كشوف مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

ويقول هندركسون "تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة والإفصاح عنها مثمرا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات".

ولا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء في صلب الكشوف المالية أو كملاحظات وإيضاحات خارج الكشوف المالية تخضع لمجموعة من المبادئ والافتراضات التي تشكل قيودا على نوعية وكمية المعلومات التي تظهر في تلك الكشوف.

فمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول سوف يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها الكشوف المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل،كما أن مفهوم الأهمية النسبية مثلا يفرض على المحاسب لدى إعداد الكشوف المالية دمج بعض البنود وفقا لاعتبارات أهمها الحجم أو الوزن النسبي للبند،مما

يؤدي في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي الكشوف المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي.

إن ملائمة المعلومات للإفصاح عنها مرتبط بمدى فهمها وصلاحيتها لاتخاذ القرارات فهي تتأثر بمجموعة من التغيرات منها مكانة الشركة ومركزها المالي ومتطلبات الجهات الرسمية وقوة الاقتصاد القومي،فضلا عن خبرة ومهارة مستخدمي القوائم المحاسبية إلى جانب خبرة وفهم المحاسب الذي يقوم بإعدادها.

وفي النهاية يمكن القول أن كمية المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات، في حين أن قيمة المعلومات تمد متخذ القرارات بإقناع كافي عن نتائج القرار،مما يزيد قدرته على قراءة الإفصاح المحاسبي والاستفادة مما يحويه من معلومات.

المطلب الرابع: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية،وبشكل عام يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب الكشوف المالية،أما المعلومات الأخرى وخصوصا التفاصيل فيتم الإفصاح عنها إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم أو في جداول مكملة أو كشوف تلحق بها،كما يتطلب الأمر أحيانا الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة في الكشوف المالية إذا كانت مهمة. ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح على النحو التالي:

- **الكشوف المالية:**يجب أن تظهر أكثر المعلومات المحاسبية أهمية وملائمة في صلب الكشوف المالية وتشمل الكشوف المالية الأساسية التالية: قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية،ويدرج في هذه الكشوف البنود التي تتوفر فيها قابلية القياس بدرجة كافية من التأكد وكذلك الملائمة وقابلية الاعتماد،ويعتبر هذا الأسلوب أقوى أشكال الإفصاح ويعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح.
- **المعلومات التي توضع بين أقواس:**قد يكون من الضروري ربط بند في أحد الكشوف المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الملاحظات ويتم ذلك باستخدام المعلومات التي توضع بين الأقواس.
- **الملاحظات الهامشية:**يعتبر استعمال الملاحظات الهامشية تطورا ملموسا في اتجاه الإفصاح الكافي لما توفره من معلومات تعجز عن توفيرها القوائم المالية،حتى أن هندركسون أطلق على هذه الحقبة بحقبة الهوامش.

تعتبر هذه الملاحظات جزءا مكملا للقوائم المالية،وتشمل توضيحات للبنود المعروضة في القوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة واستهلاكها وطرق تقويم المخزون والعناصر المحتملة وعدد الأسهم المصدرة وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

ولا يشترط في هذه الملاحظات والإيضاحات أن تكون مقاسة كميا بل يمكن أن تكون سردية ووصفية أو إنشائية.

- **الكشوف والجداول الملحقة:**قد تظهر بعض بنود القوائم المالية بصورة مجملة في معظم الأحيان ،وبالتالي يكون من الضروري تفصيل هذه البنود ويمكن أن يتم ذلك من خلال الكشوف والجداول المرفقة.

حيث تتضمن هذه الكشوف جداول تحليلية لبعض إجماليات الأصول والخصوم وكشوف تبين أثر تغيرات الأسعار وكذلك المعاملات من الجهات الحكومية.

- **قوائم الإدارة:**تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتوقعات الإدارة المستقبلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها،كما تتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.

- **تقرير مراجع الحسابات:**إن تقرير المراجع الخارجي ليس وسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة،ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية من المعلومات:

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما.
- الأثر المهم نسبيا لنتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى.
- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

إن لمراجعي الحسابات دور رئيسي في إطار الإفصاح المالي فبحكم مهمتهم القانونية فهم مطالبون بحث مديري الشركات على ضرورة تقديم المعلومات الصحيحة الكاملة والسريعة للمساهمين،كما أنه على الشركة العمل على ضمان استمراريتها من خلال الحفاظ على مساهميها،وذلك ليس عبر توفير المعلومة فقط بل عبر السعي إلى توفير المعلومة الأفضل.

إن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية ،كما أن استخدام أية طريقة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيه وأهميتها.

المطلب الخامس:توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب،أي أن تتوفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات ورغم أنه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية مع انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض كشوف مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لأن مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة.

كما أن إصدار التقارير المالية السنوية في وقتها المناسب ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة والتشريعات المالية،حيث أن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أعلنت أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب.

كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم (04) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية عنصر توقيت الإفصاح في النص التالي "يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره".

كما يرى مطر أنه يجب الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة أن الإفصاح المحاسبي يمكن استخدامه عبر الأنترنت كأداة حديثة لتوفير المعلومات للأطراف المستخدمة للمعلومات المالية،حيث ساهم الانترنت بقسط كبير في تطوير طرق الإفصاح عن الكشوف المالية وغير المالية من قبل الشركات إلى جانب تخفيض قدر لا يستهان به الوقت حتى تتاح البيانات لكل الأطراف.

إن تحقيق الغاية من المحاسبة يتوقف على مدى إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية،حيث تأخر تقديم القوائم المالية في المواعيد المحددة يؤدي إلى أن تكون غير مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تفقد ملائمتها.

المبحث الثاني:معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة المحاسبية أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح،حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض الكشوف المالية فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول معايير المحاسبة الدولية ومفهومها.

1-لمحة تاريخية حول معايير المحاسبة الدولية:

إن محاولة وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي بدأت من خلال مؤتمرات دولية للمحاسبة عقدت لهذا الغرض،إذ عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904م في و.م.ا،وقد أسفرت تلك المؤتمرات عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع معايير محاسبية دولية وأهمها:[1]

-منذ عام 1973 حتى سنة 2001 كانت الهيئة المسؤولة عن إصدار IASC .

[1]:محمد مبروك ابو زيد،موسوعة معايير المحاسبة الدولية،ج1،الدار الجامعية،مصر،2003،ص25.

-لجنة معايير المحاسبة الدولية معايير المحاسبة الدولية هي لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تم إنشائها في لندن في 29جوان 1973بمبادرت من هنري بنسن شريك في مؤسسة الخدمات المحاسبية وممثلين عن المنظمات المهنية المحاسبية ل9دول(كندا/فرنسا/اليابان/المكسيك/هولندا/بريطانيا/ايرلندا/و.م.ا) وكان الهدف من ورائها هو:

-اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذا العمل على تشجيع المؤسسات على مراعاتها وقبولها.

-العمل على تحسين وتوافق المعايير المحاسبية بين الدول.

ا-المرحلة الأولى:1973-1985

عند إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية كان هدفها الرئيسي إصدار معايير محاسبية مقبولة على المستوى العالمي ،وكنتيجة لزيادة عدد الدول في هذه اللجنة ظهرت عدة مشاكل ترجع إلى الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يتعلق بطرق تقييم عناصر الكشوف المالية في كل بلد.

ب-المرحلة الثانية:1985-2000

تميزت هذه المرحلة بالتغيير في محاولة لتحسين معايير المحاسبة الدولية ودفعها إلى التطبيق الفعلي من طرف المؤسسات،وقد عملت هذه اللجنة بالتعاون مع المنظمة الدولية لإعادة مراجعة بعض المعايير وجعلها مقبولة ومعترف بها من طرف جميع الدول في العالم بحلول عام 2000 حيث قامت اللجنة بنشر إطارها المفاهيمي سنة 1989 والذي حدد أهداف القوائم المالية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبيين.

ج-المرحلة الثالثة:2001-يومنا هذا

في محاولة لإعطاء شرعية واستقلالية أكثر للمعايير المصدرة،تم إعادة هيكلة اللجنة و تنظيمها في افريل من سنة 2001 ،حيث نتج عن ذلك هيئة جديدة تتكون من:

-مؤسسة معايير المحاسبة الدولية.

-مجلس معايير المحاسبة الدولية.

-لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية .

-مجلس استشاري للمعايير.

إن المعيار المحاسبي غالبا ما يتضمن الفقرات الرئيسية التالية:

-مقدمة المعيار.

-التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.

-شرح المعيار.

-موضوع المعيار.

-الإفصاح.

2- مفهوم معايير المحاسبة الدولية: لقد قامت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية ببذل مجهودات كبيرة بهدف تحقيق نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية بين مختلف الدول والعمل على توحيدها،ولعل من أهم هذه المنظمات لجنة المعايير المحاسبية الدولية هذه الأخيرة ترى أنه من الضروري القيام بتوحيد المعايير المحاسبية على مستوى العالم لأجل ذلك عملت وعبر مراحل تطورها على إصدار مجموعة من المعايير عرفت باسم المعايير المحاسبية الدولية وهي صادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وتعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها عبارة على مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية يعتمد عليها المحاسب في القيام بأعماله المتمثلة في القياس والإفصاح على المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.[1]

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي كذلك على انه بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير القوائم المالية للمؤسسة،لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة.[2]

وعند إعداد معايير المحاسبة الدولية ،تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي:[3]

-اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع لمعيار يتعلق بهذا الموضوع وذلك ليتم بعدها دراسة هذا المشروع من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

-إحالة المشروع إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والمؤسسات وذلك بعد موافقة اللجنة على هذا المشروع.

-ترسل التعليقات والاقتراحات من قبل هذه الأخيرة حيث يتم دراستها من قبل مجلس اللجنة ليتم تعديلها عند الحاجة.

-في حالة الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل فان هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار.

---

[1] : محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،2002،ص58.

[2]:حسن عبد الكريم سلوم، مؤتمر بعنوان دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية،كلية الاقتصاد،جامعة الاردن،2000،ص26.

[3]:حواس صلاح،المعايير الدولية واثرها على مهنة التدقيق،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2008،ص61.

المطلب الثاني:معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

نذكر منها:[1]

-**المخزون (IAS2)**:ويهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية ،حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر في الميزانية كما أنه يعرض إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق بالإضافة إلى طرق تقويم المخزون والإفصاح عن إجمالي المخزون.

-**الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (IAS10)** : يهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب أن تعدل المؤسسة كشوفها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ نشر الكشوف،ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب فيها.

-**الممتلكات والمعدات والتجهيزات(IAS16)** : يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف حيث يعرف هذه الأصول وما يخصها والقيمة القابلة للإهتلاك، القيمة المتبقية والقيمة العادلة كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه وإهتلاكه.

-**عقود الإيجار(IAS17)** :تضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقود الإيجار وأنواعها كما يوضح شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

-**الإيراد(IAS18)** : يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياسه من عمليات بيع البضائع وتأدية الخدمات والإيرادات الأخرى.

-**منافع الموظفين(IAS19)** : يهدف هذا المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، كما يعرف عدة مصطلحات مثل: منافع الموظفين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها.

-**الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)** :يحدد هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

-**المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد (IAS26)** :يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

-**التقارير المالية المرحلية (IAS3)** :يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية،ويقصد بالتقرير المرحلي،تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمؤسسة.

---

[1]: دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ،2010)مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2012م، ص.60-5

-**انخفاض قيمة الأصول(IAS36)** : يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول والإفصاح عنها، حيث يطالب الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول حيث لا يتم تسجيل الأصول بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد، كما يعرض هذا المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.

-**الأدوات المالية : الإفصاح والعرض(IAS39)** : يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما يتناول طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية وحقوق الملكية، إضافة إلى نسبة الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

المطلب الثالث: لمحة تاريخية حول معايير التقارير المالية الدولية،مفهومها وأهدافها.

1- لمحة تاريخية حول معايير التقارير المالية الدولية:

تعرضت معايير إعداد التقارير المالية الدولية منذ إصدارها كمعايير محاسبة دولية عام 1973م ولا تزال تتعرض إلى تغيرات مختلفة طالت مضمون هذه المعايير وشكلها العام، وتتمثل هذه التغيرات بإصدار معايير جديدة وإلغاء أخرى كاملة،أو إجراء تعديلات على بعضها .حققت معايير إعداد التقارير المالية الدولية انتشاراً واسعا حول العالم، ففي عام 2002م اصدر الاتحاد الأوربي تشريعا يلزم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الأوربية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة ،وأصبح التشريع نافذ المفعول في عام 2005م وإستجابة للطلب المتزايد على قوائم مالية أكثر شفافية ألزمت دول الاتحاد الأوربي بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية والاعتماد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية المقبولة دوليا حيث ينصب الهدف على حماية المستثمرين وزيادة الثقة في أسواق المال ولقد أصبحت المعايير إلزامية في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط أما البلدان العربية فقد تم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كل من مصر والبحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة ثم تحول باقي الدول إلى معايير إعداد التقارير المالية ، من أهم الأدوات التي تناولتها معايير إعداد التقارير المالية هي محاسبة القيمة العادلة .

هذه المعايير الصادرة بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية صممت لتدعيم القابلية للمقارنة وزيادة جودة التقارير المالية،من أجل زيادة المنافع للمستثمرين ولتحقيق هذه الأهداف أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية هذه المعايير واتخذت عدة خطوات لحذف البدائل المحاسبية.

ولقد انتهجت العديد من الدول خطوات للاعتماد علي معايير إعداد التقارير المالية،حيث بلغ عدد الدول التي طبقت هذه المعايير134 دولة كما أعلنت دول أخرى التحول إلى هذه المعايير فيما بعد.[1]

---

[1] :منصور الزين ،أهمية اتحاد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية ، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة ، العلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبة المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ، 14 ديسمبر 2011، ص 11.

2-مفهوم معايير إعداد التقارير المالية الدولية:

يتمثل فيما يلي:[1]

عرفت معايير إعداد التقارير المالية بأنها معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالية وقابلة للفهم تمت إعادة هيكلتها سنة2001 لتصبح تسميتها بIFRS.

كذلك عرفت بأنها قواعد عامة من نتاج لجنة معينة متخصصة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتسم بالموضوعية .

وعرفت بأنها مجموعة من القواعد والأسس التي يتوجب على المؤسسات إتباعها في القياس والمحاسبة والإفصاح لعناصر الكشوف المالية.

3-أهداف معايير إعداد التقارير المالية الدولية:

تتمثل فيما يلي:[2]

-شرح تفصيلي لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية المقرر تطبيقها.

-توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى في دول أخرى .

-الارتقاء بمهنة المحاسبة من حيث توفير محاسبين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم.

-توحيد أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين الدول المختلفة.

-إدخال التحسينات على المعايير القائمة.

-إلغاء غالبية البدائل المحاسبية في معايير المحاسبة الدولية الحالية ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة بهدف التوحيد وسهولة المقارنة.

-إلغاء التناقضات والتعارضات الموجودة بين بعض المعايير التقليدية .

-إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير داخل المحاسبة نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.

---

[1]:خالد سعد الورق، أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد مالية عالية الجودة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي الأول ، 2010، ص 20.

[2]: محمد أبو نصار ، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بين النظرية والتطبيق ، عمان: الجامعة الأردنية ، كلية الإدارة ، مجلة المحاسبة المحاسبة والإدارة ، العدد الرابع ، المحاسبة والإدارة ، العدد الرابع ،2013 ، ص 52.

المطلب الرابع:معايير الإبلاغ المالي المتعلقة بكيفية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية:

أو ما تسمى بالمعايير الدولية للتقارير المالية نذكر منها:[1]

-**تطبيق معايير الإقرار المالي لأول مرة(IFRS1)** : يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى،قوائم ذات جودة عالية من حيث:

-جعلها واضحة وقابلة للمقارنة.

-تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير.

-مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم.

ويتضمن المعيار إرشادات عن كيفية إعداد القوائم لأول مرة وفق المعايير، ومعالجة الفروقات الناشئة عن الانتقال إلى تطبيق المعايير.

-**الدفعات على أساس الأسهم(IFRS2)** : يهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها،وذلك من أجل بما في ذلك المدراء وكبار المسئولين التنفيذيين وغيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين ويبين هذا المعيار مبادئ القياس لثلاثة أنواع من معاملات الدفع على أساس الأسهم مع الأطراف الأخرى :

-المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الأسهم.

-المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها تجاه المورد لقاء مبالغ تعتمد على سعر أو قيمة السهم.

-المعاملات التي تشتري فيها الشركة بضاعة أو خدمات والتي تم الاتفاق خلالها على إمكانية السداد النقدي أو بالأسهم.

-**عقود التأمين(IFRS4)** :يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود. ويتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين.

-**الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات المتوقفة(IFRS5)** :يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي 25(العمليات المتوقفة) ويقضي المعيار بما يلي:

-قياس الأصول المحتفظ لرسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل.

-عرض الأصول المحتفظ لرسم البيع في الميزانية بشكل منفصل.

---

[1]: شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2010، ص58-60.

-عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل.

-**الأدوات المالية : الإفصاح(IFRS7)** :يهدف المعيار إلى الطلب من المنشأة توفير الإفصاحات في قوائمها المالية وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم:

-أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها.

-طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32و 39.

المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها.

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية،من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة.

المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوي التقارير المحاسبية

تقسم الوظيفة المحاسبية إلى قسمين القياس والتوصيل إلا انه لا يمكن فصل كل منهما عن الآخر،حيث تتوقف جودة ومصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل وسلامة القياس ،كما تتحد أسس ومعايير القياس في ضوء أهداف ومنهج التوصيل والبعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية.

1-مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية ،وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات.[1]

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي:[2]

-منفعة المعلومات.

-درجة الرضا على المعلومات ك المعلومات على عدة مستويات.

-درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات

---

[1]:ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة بسكرة،ص129.

[2]:نفس المرجع السابق،ص129.

2-صعوبات إعداد واستخدام المعلومات المحاسبية:

إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخرى يمكن تبويبها إلى مجموعتين الأولى المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية والثانية المعلومات المستحدثة المطلوب توافرها بموجب معايير المحاسبة الدولية،ويواجه كلا المجموعتين عددا من التحديات عند إعداد واستخدام المعلومات المالية الواردة بها ويتطلب الأمر من المحاسبين باعتبارهم المعدين لها ومن المديرين باعتبارهم المستخدمين لها التعرف على طبيعة هذه التحديات وتحديد أساليب مواجهتها.

يمكن رصد أربع مشكلات أساسية في مجال تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المحاسبية الحالية هي:[1]

-عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية: إن ظهور تقنيات وأساليب متقدمة في التصنيع ترتب عنه تغيرات في عمليات الإنتاج في معظم المؤسسات،بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة والمرونة في مقابلة احتياجات العملاء ومثل هذه التغيرات سببت عدد من المشاكل من أهمها الاستثمار في التقنية المتقدمة وكيفية حساب تكاليف الإنتاج وكيفية تعديل نظم الرقابة ومقاييس الأداء لتزويد المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات، وأصبح الاعتقاد قائما بأن نظم مقاييس الأداء و رقابة التكاليف لا توفر المعلومات المناسبة لرقابة الأنشطة في المؤسسات التي تعمل في بيئة صناعية متقدمة.

إن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية تتجه للتركيز على التقرير عن تكاليف العمل المباشر والكفاءة في الوقت الذي توجه فيه اهتماما قليلا إلى الرقابة على تكاليف المواد والتكاليف الإضافية، هذا فضلا أن التركيز على التكلفة فقط دون العوامل الأخرى تجعل لدى المديرين والموظفين دافعا للتركيز بشكل أساسي على التكلفة، وتجاهل العوامل الأخرى الهامة مثل التسويق والاعتبارات الإدارية والإستراتيجية.

-حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية: تقوم المؤسسات اليوم بإنتاج عدد كبير من المنتجات،والعمل المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من التكاليف الكلية في الوقت الذي زادت فيه أهمية التكاليف الإضافية،ويصعب مع هذا الموقف تبرير تحميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل المباشر،مثل هذا الموقف يتطلب توفير معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأثير على ربحية المؤسسة.

-أصبحت المحاسبة الإدارية نظاما فرعيا للمحاسبة المالية:إن الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية، جعلت منها نظاما فرعيا للمحاسبة المالية أكثر من كونها أداة توفير معلومات إضافية لخدمة الإدارة، وإن التكاليف المحسوبة على أساس مبادئ المحاسبة المالية، يمكن أن توفر بشكل تقريبي مقبول تحميل التكاليف بين تكلفة المبيعات والمخزون لأغراض التقارير المالية الخارجية ولكن ليس مناسبا لأغراض الاستخدام الداخلي في جميع الأحوال.

---

[1]:محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر،2002،ص ص147-148.

-**الاهتمام قليل بالبيئة الخارجية:** وضعت المحاسبة الإدارية نفسها في مأزق، عندما ركزت اهتمامها نحو المقارنات الداخلية للتكلفة والإيرادات وأولت اهتماما أقل لاعتبارات البيئة الخارجية، والتي تعمل خلالها المؤسسة،وقد ترتب عن ذلك أن زادت الآراء والحاجة إلى أهمية أن تتولى المحاسبة الإدارية إعداد تقارير معلومات إضافية.

المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية.

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

والشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق،وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة".[1]

كما عرفت على أنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم،فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات،وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح".[2]

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية،وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى،فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات،فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق،واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل

[1]: مصطفي حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص4.

[2]: مصطفي حسن بسيوني السعدني، مرجع سابق،ص5.

هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

المطلب الثالث: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية للمعلومات المحاسبية

تهدف الملائمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار،وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية،فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد،وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر،ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها،ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة وعرض مركزها المالي بعدالة كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة،حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية،ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر،وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها،ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة،وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية وقد أشار

معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة،ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.[1]

المطلب الرابع :التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومات المحاسبية

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح:[2]

1-التقارير القطاعية تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006/11/30 المعيار IFRS 8 " القطاعات التشغيلية " الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

2-التقارير المالية المرحلية : تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية

[1]:صبايحي نوال، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،عنوان المداخلة: أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،جامعة الوادي،2000،ص ص 14،15.

[2]:نفس المرجع السابق،ص16-18.

المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن "تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية،حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية وتتبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية،حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

3-إفصاحات إضافية :توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية،والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب.الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111،95،73،63 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية،وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج.الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار:يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيار القابلية

للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية:أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.
- قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.
- التعهدات التعاقدية.

أ. التعهد بضمان السلع المباعة.

ب. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة

ج. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.

د. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية،مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الإفصاح يعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية،وذلك لما له من تأثير على المعلومات المحاسبية ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي الكشوف المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح،وذلك بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للكشوف المالية التي تظهرها.

إن الإفصاح المحاسبي له اثر ايجابي على المعلومات المحاسبية،لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها.

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في الكشوف المالية ،والتي تستخدم لأغراض عدة منها إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان في المؤسسات،كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وعلى المستوى القومي للإقتصاد القومي .

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الرابع:

بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية،اثر الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية،سنحاول من خلال هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب الميداني وذلك للتحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث،والتي تشير إلى أن الإفصاح المحاسبي له تأثير إيجابي وفعال على المعلومة المحاسبية وقد اعتمد الباحث على أسلوب الاستبيان وذلك بهدف التعرف على أراء عينة الدراسة حول الموضوع المذكور.

ويتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة المتبعة ومجتمع الدراسة وعينتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض وذلك من خلال :

المبحث الأول: متغيرات،بيانات الدراسة وفرضياتها.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث:التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

المبحث الرابع:تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: متغيرات،بيانات الدراسة وفرضياتها

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول:متغيرات وبيانات الدراسة

1-متغيرات الدراسة:بالاعتماد على الجانب النظري للموضوع وفرضيات الدراسة تتمثل هذه المتغيرات في:

-**المتغير المستقل:**يمثل الإفصاح المحاسبي المتغير المستقل الذي يؤثر في المعلومة المحاسبية.

-**المتغير التابع:**تمثل المعلومة المحاسبية المتغير التابع فهو دالة تمثل في الإفصاح المحاسبي.

2-بيانات الدراسة:من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الطالب باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك تماشيا مع متطلبات البحث باعتباره انسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث،وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على ارض الواقع ويصفها بشكل دقيق،وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

-**البيانات الثانوية:**وهي تمثل بيانات الجانب النظري واعتمدت على مراجعة الكتب والمجلات والملتقيات وغيرها من المنشورات المتعلقة بالموضوع والاطلاع على الدراسات السابقة في مجال الإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية.

-**البيانات الأولية:**هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي،والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تحليلها.

المطلب الثاني: فرضيات الدراسة.

لقد قمنا بصياغة جملة من الفرضيات سيتم اختبارها بناء على إجابات أفراد العينة،للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وآراء أفراد العينة،وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:**تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية،ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.

-**الفرضية الثانية:**مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.

-**الفرضية الثالثة:**التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.

-**الفرضية الرابعة:**الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

-**الفرضية الخامسة**:إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها التطبيقية.

المطلب الأول:مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع وعينة الدراسة:

ا-مجتمع الدراسة:يمكن تلخيص عناصر مجتمع الدراسة إلى الفئات التالية:

-مؤسسات اقتصادية.

-محافظي الحسابات.

-محاسبين معتمدين.

-أساتذة جامعيين.

ب-عينة الدراسة:لقد تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة وقد حدد حجمها ب300 عينة.

واعتمدنا في توزيع الاستبانات إلى عينة الدراسة عن طريق التسليم المباشر وذلك بالاتصال الشخصي،عن طريق التسليم المباشر،أو عن طريق إرسال الاستمارات عبر البريد الالكتروني أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما تم الاعتماد على بعض الزملاء وبعض المهنيين في توزيع الاستبانات .

وقد تم استرجاع 150 استبانة،وبعد عملية الانتقاء والتصنيف تم استبعاد 50 استبانة وذلك بسبب نقص الإجابة وعدم صلاحيتها للتحليل،والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة،المسترجعة ،الملغاة والقابلة للتحليل.

الجدول رقم (4-1):الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار
الاستبانات الموزعة	300
الاستبانات المسترجعة	150
الاستبانات الملغاة	50
الاستبانات القابلة للتحليل	100

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على النتائج المتوصل لها.

المطلب الثاني:تصميم وهيكل أداة الدراسة.

بناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به والإمكانيات المادية المتاحة وجدت الطالبة أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي استمارة أسئلة (الاستبانة) باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات الدراسة.

1-تصميم أداة الدراسة:لتصميم الاستمارة تم الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

-بساطة اللغة المستخدمة.

-استخدام الأسئلة والعبارات المباشرة.

-ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.

-عدم الإطالة لضمان سرعة الإجابة.

وقد مر الاستبيان بعدة مراحل حتى وصوله إلى الشكل النهائي ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:**تم في هذه المرحلة إعداد استبيان أولي بالاعتماد على محتوى الأطروحة وإشكالية الدراسة.

-**المرحلة الثانية:**تم في هذه المرحلة عرض الاستبيان على المشرف من اجل تعديله حسب ما يراه المشرف ضروري وملائم لجمع البيانات.

-**المرحلة الثالثة:**عرض الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد حيث تم اخذ بعين الاعتبار نصائحهم من اجل تعديل أو إضافة أو حذف ما يلزم.

2-هيكل الإستبيان :

تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين:

-**الجزء الأول:**ويحتوي على الخصائص الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 3اسئلة (المؤهل العلمي،المسمى الوظيفي،الخبرة المهنية).

-**الجزء الثاني:**تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع متطلبات الدراسة والإطار النظري لها إلى خمس محاور رئيسية :

- **المحور الأول:**يتضمن هذا المحور أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.
- **المحور الثاني:** يتضمن هذا المحور مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.
- **المحور الثالث:** يتضمن هذا المحور التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.

•**المحور الرابع:** يتضمن هذا المحور الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

•**المحور الخامس:** يتضمن هذا المحور إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.

الجدول رقم(4-2) :محاور الدراسة الميدانية

الرقم	المحاور	عدد الأسئلة
1	البيانات والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.	3
2	أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.	10
3	مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.	10
4	التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.	10
5	الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	9
6	إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.	10

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على استمارات الإستبيان

وبما أن الهدف الأساسي من الدراسة هو تحليل دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية لا بد من قياس اتجاهات ممارسي المهنة نحو الفقرات التي يتكون منها كل متغير من متغيرات الدراسة.

لذا فقد تبنى الطالب في إعداد استمارة الدراسة الشكل المغلق الذي حدد الإجابات المحتملة لكل سؤال لتتمكن من إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة،وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة (5) درجات،ومن اجل تحديد الاتجاه الموافق أعطينا لاحتمالات الإجابة الخمسة أوزانا محددة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3):الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان

خيارات الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالب

وقد تم توزيع المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان باعتماد المعايير التالية:

-درجة الموافقة(ضعيفة جدا):وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية اقل من (1.79).

-درجة الموافقة(ضعيفة):وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية اقل من (1.80-2.59).

-درجة الموافقة(متوسطة):وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.60-3.39).

-درجة الموافقة(عالية):وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.40-4.19).

-درجة الموافقة(عالية جدا):وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية اكبر من (4.20).

تم الاعتماد على خمس مستويات للدرجة ويبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق.

الجدول رقم(4-4):المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق.

المتوسطات الحسابية	درجة الموافقة
1-1.79	ضعيفة جدا
1.80-2.59	ضعيفة
2.60-3.39	متوسطة
3.40-4.19	عالية
4.20-5.00	عالية جدا

المطلب الثالث:اختبارات الصلاحية

قبل عرض نتائج الدراسة وتفسيرها لابد من اختبار صلاحيتها وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المتخصصة.

1-الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات،ونوع العينة،وأهداف الدراسة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصارا ب SPSS،حيث قامت الطالبة بتفريغ وتحليل الاستبانات من خلال هذا البرنامج وذلك بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية التالية:

-**الوسط الحسابي:**وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبانة لأنه يعبر عن مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة،إضافة إلى أن الوسط الحسابي يمكن استخدامه لتحديد مدى موافقة أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة على ضوء تقسيمات مقياس ليكارت.

-**الانحراف المعياري:**وهو من مقاييس التشتت،وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن الاستبانة حول وسطها الحسابي.

-**معامل الثبات الفا كرونباخ:**(Alpha Cronbach) ويستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الاستبيان ومعامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل مساوية للصفر،وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح.

2- اختبار قائمة الاستبيان:

من اجل اختبار صدق الاستبيان تم وضع الاستمارة في يد مجموعة من المحكمين من اجل إعطاء الملاحظات العامة،ومن اجل معرفة مدى ثبات الاستبيان اعتمدت على (طريقة معامل ألفا كرومباك).

ا-**اختبار صدق الاستبيان:**قبل نشر الاستبيان فقد خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة من جامعة بسكرة،جامعة الوادي،جامعة أم البواقي،جامعة المسيلة مختصين ينتمون إلى اختصاصات مختلفة من تخصص محاسبة وتدقيق وكذا بعض المديرين والمحاسبين الماليين للمؤسسات عينة الدراسة وذلك من اجل ضبط:

-سهولة وبساطة صياغة الأسئلة.

-مدى إلمام أسئلة الاستمارة بالموضوعية وشموليتها.

-دقة توزيع خيارات الإجابة وملائمتها وشموليتها.

وبعد اخذ الملاحظات المقدمة من قبل لجنة المحكمين وللحصول على إجابات أفراد العينة تم التوصل إلى الشكل النهائي للاستبيان.

ب-اختبار ثبات الاستبيان:استخدمت الطالبة مقياس (الفا كرومباك) وهي طريقة تبرز ثبات الاستبيان ويبين الجدول الموالي معاملات ثبات أبعاد الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (4-5) :محتوى أبعاد الاستبيان وعدد العبارات الخاصة به.

رقم الأبعاد	محتوى أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	قيمة الفا كرونباخ
الأول	أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.	10	0.668
الثاني	مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.	10	0.780
الثالث	التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.	10	0.740
الرابع	الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	9	0.661
الخامس	ضرورة إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.	10	
المجموع	**مجموع محتوى أبعاد الاستبيان**	49	0.703

المصدر:من إعداد الطالبة

الجدول رقم(4-5): معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرونباخ)

البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات
الاستبيان ككل	49	0.703

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل كان في المجال بين (0-1) وكلما اقتربت هذه القيمة من الواحد هذا يدل على وجود ثبات عالي جدا يطمئن على وجود صدق في أداة الدراسة.

المبحث الثالث:التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة.

بعد ما تم حصر مجتمع الدراسة في مجموعة معينة قمنا بتحليل العينة الإحصائية المكونة من الأكاديميين والمهنيين وذلك بتوزيعها حسب كل من المؤهل العلمي،المسمى الوظيفي،الخبرة المهنية باستخدام التحليل الإحصائي SPSS.

المطلب الأول:تحليل خاصية المؤهل العلمي.

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم(4-6): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	13	13.0
ليسانس	37	37.0
ماستر	15	15.0
دراسات عليا	35	35.0
المجموع	100	100.0

المصدر:من إعداد الطالبة.

من الجدول يتضح أن المؤهل العلمي الغالب على أفراد عينة الدراسة هو شهادة الليسانس،حيث بلغت نسبة حامليه (37 بالمئة) من مجموع عينة الدراسة،تليه شهادة الدراسات العليا التي بلغت نسبة حامليها (35 بالمئة) من مجموع العينة،ثم تليه شهادة الماستر التي بلغت نسبة حامليها (15 بالمئة)،فيما حصلت الشهادة المهنية على نسبة (13 بالمئة).

ويتضح من خلال توزيع النسب حسب المستوى التعليمي أن اكبر نسبة تخص شهادة الليسانس وهذا يمثل نسبة معقولة للمستوى التعليمي لدى عينة البحث مما يزيد الثقة في الإجابات المحصلة.

المطلب الثاني:تحليل خاصية حسب طبيعة العمل

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم(4-7):توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مؤسسة اقتصادية	33	33.0
محاسب معتمد	16	16.0
محافظ حسابات	28	28.0
أستاذ جامعي	23	23.0
المجموع	**100**	**100.0**

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول أن المسمى الوظيفي الغالب على أفراد عينة الدراسة هو مؤسسة اقتصادية،حيث بلغت نسبتهم (33 بالمئة) من مجموع عينة الدراسة وبلغت نسبة محافظ الحسابات (28 بالمئة)،وبلغت نسبة أستاذ جامعي (23 بالمئة)،فيما حصلت نسبة محاسب معتمد(16 بالمئة).

ومن التوزيع السابق يتضح أن نسبة مؤسسة اقتصادية كانت أكثر بين أفراد عينة الدراسة،وهذا ما يفيد ويعزز الثقة في إجابات أفراد العينة لان الدراسة تستهدف المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يدعم مصداقية عينة الدراسة وقدرتها على تمثيل مجتمع الدراسة أحسن تمثيل.

المطلب الثالث:تحليل خاصية الخبرة المهنية

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الجدول رقم(4-8): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	12.0
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	27	27.0
من 10 سنوات إلى 20 سنة	26	26.0
أكثر من 20 سنة	35	35.0

المجموع	**100**	**100.0**

المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يتضح أن فئة الخبرة الأكثر انتشارا بين أفراد عينة الدراسة هي(أكثر من 20 سنة) بنسبة بلغت (35 بالمئة)،تليها فئة (من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة بلغت (27 بالمئة)،ثم تليها فئة (من 10 سنوات إلى 20 سنة) بنسبة بلغت (27 بالمئة)،أما الفئة الأقل هي فئة (اقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت (12 بالمئة).
وهذا يعتبر مؤشر ايجابي وحيد يشير إلى أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرات العالية ومؤهلين بشكل كافي لفهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بآراء تعزز من موثوقية الاعتماد عليها عند التحليل.

المبحث الرابع:تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان،ثم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان و هي (موافق بشدة=5،موافق=4،محايد=3،غير موافق=2،غير موافق بشدة=1)،وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي

الجدول رقم(4-9) :مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي

المتوسطات الحسابية	درجة الموافقة
1-1.79	غير موافق بشدة
1.80-2.59	غير موافق
2.60-3.39	محايد
3.40-4.19	موافق
4.20-5.00	موافق بشدة

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

المطلب الأول:تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان واختبار الفرضية الأولى.

يبين الجدول إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات.

الجدول رقم (4-10):أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1. يعبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية.	4.200	0.603	موافق بشدة	2
2.الإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق.	3.700	0.904	موافق	8
3.يتم بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة المؤسسة الاقتصادية للمساهمين.	4.320	0.468	موافق بشدة	1
4.توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.	3.800	0.603	موافق	7
5. توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.	3.900	0.703	موافق	4
6. تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق ويهم مستخدمي الكشوف المالية من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات الماضية.	4.010	0.643	موافق	3
7. الإفصاح يقدم بيانات مالية ومحاسبية تسمح بتحليلها ماليا وتحديد الانحرافات والمسؤوليات.	3.880	0.913	موافق	6
8. يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة من القروض البنكية.	3.520	0.947	موافق	9
9. يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة المؤسسة الاقتصادية من مشاريع استثمارية.	3.420	0.996	موافق	10

10. تكمن أهمية الإفصاح بإمكانية زيادة رأس المال المؤسسة من خلال إصدار أسهم جديدة.	3.980	0.619	موافق	5
المحور الأول	**3.873**	**0.290**	**موافق**	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحوى جميع العبارات المتعلقة بمدى أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.873) والذي يقع في الفئة (3.40–4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي،وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الإفصاح المحاسبي وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.290) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

– لقد تحصلت العبارة(بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة المؤسسة الاقتصادية للمساهمين) على متوسط حسابي قدره (4.320) وانحراف معياري قدره(0.468) لتحصل على الرتبة الأولى،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن لها أهمية كبيرة لمستخدمي الكشوف المالية.

–لقد تحصلت العبارة(يعبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية) على متوسط حسابي قدره (4.200) وانحراف معياري قدره (0.603) لتحصل على الرتبة الثانية،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على دور الإفصاح في دفع المؤسسة لرفع دقة ومصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها مقبولة لدى الجميع.

– لقد تحصلت العبارة (تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق ويهم مستخدمي الكشوف المالية من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات الماضية) على متوسط حسابي قدره(4.010) وانحراف معياري قدره (0.643) لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم معالجتها باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى في نفس المؤسسة أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى مماثلة.

– لقد تحصلت العبارة (توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية) على متوسط حسابي قدره(3.900) وانحراف معياري قدره (0.703) لتحصل على الرتبة الرابعة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن الإفصاح يعتبر أحد أهم العوامل التي تمكن المستعمل للمعلومة من الحصول عليها،فبدون إفصاح لا يمكن للمستعمل الخارجي الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتبقى هذه المعلومات حكرا على الأطراف الداخلية فقط.

– لقد تحصلت العبارة (تكمن أهمية الإفصاح بإمكانية زيادة رأس المال المؤسسة من خلال إصدار أسهم جديدة) على متوسط حسابي قدره (3.980) وانحراف معياري قدره (0.619) لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (الإفصاح يقدم بيانات مالية ومحاسبية تسمح بتحليلها ماليا وتحديد الانحرافات والمسؤوليات) على متوسط حسابي قدره (3.880) وانحراف معياري قدره (0.913) لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية) على متوسط حسابي قدره (3.800) وانحراف معياري قدره (0.603) لتحصل على الرتبة السابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (الإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق) على متوسط حسابي قدره (3.70) وانحراف معياري قدره (0.900) لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة من القروض البنكية) على متوسط حسابي قدره (3.520) وانحراف معياري قدره (0.947) لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

–لقد تحصلت العبارة (يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة المؤسسة الاقتصادية من مشاريع استثمارية) على متوسط حسابي قدره (3.420) وانحراف معياري قدره (0.619) لتحصل على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

المطلب الثاني:تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان واختبار الفرضية الثانية.

يبين الجدول إجابات أفراد عينة الدراسة حول المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (4-11): المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1.المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات وهم المساهمين،والمستثمرين،والمقرضين،والدائنين،وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية ومختلف مؤسساتها.	4.220	0.612	موافق بشدة	4
2.تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.	3.860	0.876	موافق	8
3.إتباع طرق وأساليب تعتمد عل الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها.	4.160	0.614	موافق	6
4.تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية.	4.300	0.460	موافق بشدة	2
5.تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.	4.200	0.603	موافق بشدة	5
6. استناد التسجيل المحاسبي على المبادئ المحاسبة المقننة.	3.800	0.752	موافق	9
7. إعداد الكشوف المالية وفق للأشكال والمحتوى الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة.	3.700	0.948	موافق	10
8. المصادقة على الكشوف المالية من طرف المدقق الخارجي والجمعية العامة للمساهمين.	4.400	0.492	موافق بشدة	1
9. استناد التسجيل المحاسبي إلى القروض المحاسبية المقننة.	4.300	0.460	موافق بشدة	3
10. احترام التشريع الجبائي من اجل إعداد الكشوف المالية الجباية.	3.880	0.742	موافق	7
المحور الثاني	**4.082**	**0.274**	**موافق**	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحوى جميع العبارات المتعلقة بمدى أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.082) والذي يقع في الفئة (3.40-4.19) ،كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي،وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق،والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الإفصاح المحاسبي،وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.274) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

- لقد تحصلت العبارة (المصادقة على الكشوف المالية من طرف المدقق الخارجي والجمعية العامة للمساهمين) على متوسط حسابي قدره (4.400) وانحراف معياري قدره (0.492) لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

- لقد تحصلت العبارة (تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية) على متوسط حسابي قدره(4.300) وانحراف معياري قدره (0.460) لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أنها من أهم المقومات فكلما كان التركيز على فترات اقل للإفصاح كان الإفصاح أكثر نجاعة وفائدة لمستخدمي الكشوف المالية.

- لقد تحصلت العبارة(استناد التسجيل المحاسبي إلى القروض المحاسبية المقننة) على متوسط حسابي قدره (4.300) وانحراف معياري قدره (0.460) لتحصل على الرتبة الثالثة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

- لقد تحصلت العبارة (تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية) على متوسط حسابي قدره(4.200) وانحراف معياري قدره (0.603) لتحصل على الرتبة الخامسة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة ،مما يدل على أن تحديد غرض استخدام المعلومات كذلك من أهم المقومات المؤثرة على جودة وكفاءة الإفصاح في الكشوف المالية.

- لقد تحصلت العبارة (إتباع طرق وأساليب تعتمد عل الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها) على متوسط حسابي قدره(4.160) وانحراف معياري قدره (0.614) لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم

المالية بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية وبشكل عام يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب الكشوف المالية أما المعلومات الأخرى وخصوصا التفاصيل فيتم الإفصاح عنها إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم أو في جداول مكملة أو كشوف تلحق بها.

– لقد تحصلت العبارة (احترام التشريع الجبائي من اجل إعداد الكشوف المالية الجباية) على متوسط حسابي قدره (3.880) وانحراف معياري قدره (0.742) لتحصل على الرتبة السابعة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها) على متوسط حسابي قدره(3.860) وانحراف معياري قدره (0.870) لتحصل على الرتبة الثامنة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية ،وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها،وعند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالكشوف المالية فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة (العرف المحاسبي) آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية.

–لقد تحصلت العبارة (استناد التسجيل المحاسبي على المبادئ المحاسبة المقننة) على متوسط حسابي قدره (3.800) وانحراف معياري قدره (0.752) لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (إعداد الكشوف المالية وفق للأشكال والمحتوى الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة) على متوسط حسابي قدره (3.700) وانحراف معياري قدره (0.752) لتحصل على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان واختبار الفرضية الثالثة.

يبين الجدول إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية.

الجدول رقم (4-12): الالتزام بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1. تتضمن الكشوف المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار.	4.400	0.666	موافق بشدة	1
2.تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها.	3.800	0.752	موافق	8
3.تعطي الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية.	3.700	0.948	موافق	9
4.من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة.	4.400	0.492	موافق بشدة	2
5.إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له اثر ايجابي على الكشوف المالية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية .	4.300	0.460	موافق بشدة	4
6. إن الإفصاح وفق للنظام المحاسبي المالي يكون له اثر ايجابي على نوعية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية.	4.320	0.468	موافق بشدة	3
7. يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا كانت البيانات المالية للكشوف المالية تعبر عن تاريخ إعدادها .	4.300	0.643	موافق بشدة	5
8. يكون الإفصاح إذا كان تقرير محافظ الحسابات قد صادقة على الكشوف المالية.	4.240	0.792	موافق بشدة	6
9. يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية.	4.100	0.703	موافق	7

10. إن عملية التدقيق الداخلي وفق معايير التدقيق الجزائرية تسمح بوجود إفصاح للكشوف المالية.	3.520	0.947	موافق	10
المحور الثالث	**4.108**	**0.255**	**موافق**	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحوى جميع العبارات المتعلقة بمدى أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.108) والذي يقع في الفئة (3.40–4.19)،كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي،وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الإفصاح المحاسبي،وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.255) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

–لقد تحصلت العبارة (تتضمن الكشوف المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار) على متوسط حسابي قدره (4.400) وانحراف معياري قدره (0.666) لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر الى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة) على متوسط حسابي قدره(4.400) وانحراف معياري قدره (0.492) لتحصل على الرتبة الثانية،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على اختلاف أراء أفراد عينة الدراسة فمنهم من يفضلون خاصية الملائمة على حساب الثقة والبعض الأخر يفضلون خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية على حساب نقص جانب الملائمة وهذا راجع إلى مشاكل تعارض الخاصتين وخاصة في الخصائص الفرعية مثل سرعة الوقت،والتنبؤ.....

– لقد تحصلت العبارة (إن الإفصاح وفق للنظام المحاسبي المالي يكون له اثر ايجابي على نوعية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية) على متوسط حسابي قدره (4.320) وانحراف معياري قدره (0.468) لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له اثر ايجابي على الكشوف المالية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية) على متوسط حسابي قدره(4.300) وانحراف معياري قدره (0.460) لتحصل على الرتبة الرابعة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة

تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية اثر ايجابي على عملية إعداد وعرض الكشوف المالية.

– لقد تحصلت العبارة (يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا كانت البيانات المالية للكشوف المالية تعبر عن تاريخ إعدادها) على متوسط حسابي قدره (4.300) وانحراف معياري قدره (0.643) لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة .

–لقد تحصلت العبارة (يكون الإفصاح إذا كان تقرير محافظ الحسابات قد صادقة على الكشوف المالية) على متوسط حسابي قدره (4.300) وانحراف معياري قدره (0.643) لتحصل على الرتبة السادسة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

–لقد تحصلت العبارة (يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية) على متوسط حسابي قدره (4.100) وانحراف معياري قدره (0.703) لتحصل على الرتبة السابعة،وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

–لقد تحصلت العبارة (تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها) على متوسط حسابي قدره (3.800) وانحراف معياري قدره (0.752) لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (تعطي الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية) على متوسط حسابي قدره(3.700) وانحراف معياري قدره (0.948) لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن أفراد العينة وافقوا على أن المعلومات الواردة في الكشوف المالية تتصف بالمصداقية وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف.

–لقد تحصلت العبارة (إن عملية التدقيق الداخلي وفق معايير التدقيق الجزائرية تسمح بوجود إفصاح للكشوف المالية.) على متوسط حسابي قدره (3.520) وانحراف معياري قدره (0.947) لتحصل على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف العينة .

المطلب الرابع: تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان واختبار الفرضية الرابعة.

يبين الجدول إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

الجدول رقم (4-13):المعلومات المحاسبية المفصح عنها

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1.تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها.	4.320	0.468	موافق بشدة	3
2.تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ذات قيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها.	3.560	0.988	موافق	9
3.للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها واتخاذ القرارات من خلالها.	3.880	0.913	موافق	6
4.تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ قرارات تمكن المستفيدين الخارجيين على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل وعلى زيادة تدفق نقدي ايجابي كاف .	4.360	0.627	موافق بشدة	2
5.مساعدة مستخدمي المعلومة المحاسبية في دراسة الكشوف المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا.	4.240	0.767	موافق بشدة	5
6. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لمراقبة المصاريف والتكاليف.	3.830	0.752	موافق	7
7. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإظهار الانحرافات بين التكاليف وتحديد المسؤوليات .	3.700	0.948	موافق	8
8. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإعداد المعلومة المحاسبية الجبائية.	4.410	0.494	موافق بشدة	1
9. تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها مرجعا في إعداد التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية.	4.280	0.451	موافق بشدة	4
المحور الرابع	4.064	0.712	موافق	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحوى جميع العبارات المتعلقة بمدى أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.064) والذي يقع في الفئة (3.40–4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي،وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الإفصاح المحاسبي وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.712) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

–لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإعداد المعلومة المحاسبية الجبائية) على متوسط حسابي قدره (4.410) وانحراف معياري قدره (0.494) لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ قرارات تمكن المستفيدين الخارجيين على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل وعلى زيادة تدفق نقدي ايجابي كاف) على متوسط حسابي قدره(4.360) وانحراف معياري قدره (0.620) لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن الإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية يقدم معلومات عن التدفقات النقدية المتاحة وذلك لكثرة حاجتها من طرف المستخدمين.

– لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها) على متوسط حسابي قدره(4.320) وانحراف معياري قدره (0.468) لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تسمح باتخاذ قرار معين إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.

– لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها مرجعا في إعداد التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية) على متوسط حسابي قدره (4.280) وانحراف معياري قدره (0.451) لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (مساعدة مستخدمي المعلومة المحاسبية في دراسة الكشوف المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا) على متوسط حسابي قدره(4.240) وانحراف معياري قدره (0.767) لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها لها

أهمية بالغة على مستخدمي الكشوف المالية وتساعدهم في معرفة المعلومات المراد جمعها حول المؤسسة وبالتالي يتم اخذ القرار السليم.

–لقد تحصلت العبارة (للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها واتخاذ القرارات من خلالها) على متوسط حسابي قدره(3.880) وانحراف معياري قدره (0.913) لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن الكشوف المالية التي تفصح عنها المؤسسة تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية تسمح بالتأكد وتصحيح التنبؤات التي تمت في الماضي بغية إجراء التوقعات المستقبلية.

–لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لمراقبة المصاريف والتكاليف) على متوسط حسابي قدره (3.830) وانحراف معياري قدره (0.752) لتحصل على الرتبة السابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

–لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإظهار الانحرافات بين التكاليف وتحديد المسؤوليات)على متوسط حسابي قدره (3.700) وانحراف معياري قدره (0.948)لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة .

– لقد تحصلت العبارة (تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ذات قيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها) على متوسط حسابي قدره (3.560) وانحراف معياري قدره (0.988) لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن المعلومات المحاسبية التي تضمنتها الكشوف المالية تأثر في كافة المستخدمين من خلال تعديل سلوكهم وتمكينهم من تقدير تنبؤاتهم المستقبلية.

المطلب الخامس: تحليل نتائج المحور الخامس من الاستبيان واختبار الفرضية الخامسة.

يبين الجدول إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية ملتزمة بالتشريعات والقوانين الجزائرية من جهة ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى.

الجدول رقم (4-14):مساهمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1.تتبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطبق معايير المحاسبة الدولية.	3.480	0.947	موافق	10
2.الهدف الأساسي للإفصاح عن الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية هو تلبية حاجيات المستخدمين.	4.410	0.668	موافق بشدة	6
3.يوجد ضعف في الالتزام بالإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.	3.790	0.742	موافق	8
4.تتصف المعلومات الواردة في الكشوف المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمصداقية.	4.410	0.587	موافق بشدة	5
5.يمكن إعداد وعرض الكشوف المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية في جميع المؤسسات الجزائرية المعنية بذلك.	4.400	0.492	موافق بشدة	7
6.الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على الكشوف المالية ولهذا معظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها.	4.520	0.502	موافق بشدة	3
7. الإفصاح وفق المعايير المحاسبة الدولية يسمح بمقارنة المعلومة المحاسبية.	4.640	0.541	موافق بشدة	1
8. الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود معلومة محاسبية ذات موثوقية .	4.480	0.521	موافق بشدة	4
9. الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود نوعية للمعلومة المحاسبية ذات جودة.	4.580	0.496	موافق بشدة	2
10. الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود محاسبية بالقيمة العادلة.	3.770	0.736	موافق	9
المحور الخامس	**4.248**	**0.263**	**موافق**	/

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج حزمة spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحوى جميع العبارات المتعلقة بمدى أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.248) والذي يقع في الفئة (3.40-4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي،وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الإفصاح المحاسبي وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.263) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية وهي كالتالي:

-لقد تحصلت العبارة (الإفصاح وفق المعايير المحاسبة الدولية يسمح بمقارنة المعلومة المحاسبية) على متوسط حسابي قدره (4.640) وانحراف معياري قدره (0.541) لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

-لقد تحصلت العبارة (الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود نوعية للمعلومة المحاسبية ذات جودة) على متوسط حسابي قدره (4.580) وانحراف معياري قدره (0.496) لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

-لقد تحصلت العبارة (الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على الكشوف المالية ولهذا معظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها) على متوسط حسابي قدره(4.520) وانحراف معياري قدره (0.502) لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية اثر ايجابي على عملية إعداد وعرض الكشوف المالية.

- لقد تحصلت العبارة (يمكن إعداد وعرض الكشوف المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية في جميع المؤسسات الجزائرية المعنية بذلك) على متوسط حسابي قدره(4.480) وانحراف معياري قدره (0.521) لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بالإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

لقد تحصلت العبارة (تتصف المعلومات الواردة في الكشوف المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمصداقية) على متوسط حسابي قدره(4.410) وانحراف معياري قدره (0.587) لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن

أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات الواردة في الكشوف المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية تتصف بالمصداقية.

– لقد تحصلت العبارة (الهدف الأساسي للإفصاح عن الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية هو تلبية حاجيات المستخدمين) على متوسط حسابي قدره(4.410) وانحراف معياري قدره (0.668) لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الهدف الأساسي للإفصاح عن الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية هو تلبية حاجيات المستخدمين.

–لقد تحصلت العبارة (يمكن إعداد وعرض الكشوف المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية في جميع المؤسسات الجزائرية المعنية بذلك) على متوسط حسابي قدره (4.400)وانحراف معياري قدره(0.492) لتحصل على الرتبة السابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة بشدة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (يوجد ضعف في الالتزام بالإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية) على متوسط حسابي قدره(3.790) وانحراف معياري قدره (0.742) لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على انه يوجد ضعف في الالتزام بالإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

–لقد تحصلت العبارة (الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود محاسبية بالقيمة العادلة) على متوسط حسابي قدره (3.770) وانحراف معياري قدره (0.736) لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة.

– لقد تحصلت العبارة (تتبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطبق معايير المحاسبة الدولية) على متوسط حسابي قدره(3.480) وانحراف معياري قدره (0.947) لتحصل على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فان العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة،مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على انه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبنى وتطبق معايير المحاسبة الدولية.

خلاصة الفصل الرابع:

تم الاعتماد على أداة الاستبيان التي تكفل أفضل معالجة للموضوع وعموما يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15):النتائج الإجمالية للاستبانة

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	Tقيمة	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
الفرضية الأولى	3.8730	0.29054	30.047	0.0000	قبول
الفرضية الثانية	4.0820	0.27465	39.396	0.0000	قبول
الفرضية الثالثة	4.1080	0.25571	43.330	0.0000	قبول
الفرضية الرابعة	4.0430	0.232360	44.887	0.0000	قبول
الفرضية الخامسة	4.2480	0.263800	47.308	0.0000	قبول
المجموع	4.0708	0.263412	40.9936	0.0000	قبول

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه لإجمالي القيم لمخرجات الاستبيان تظهر بان المتوسط الحسابي الكلي بلغ 4.0708 وهذا يعني أن أفراد العينة إجاباتها كانت تؤيد بان الإفصاح المحاسبي له تأثير على المعلومة المحاسبية .

أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فهو يقدر ب0.263412 وهذا يدل على أن التشتت قليل في إجابات أفراد العينة أي أن معظم إجاباتهم كانت متمركزة في مجال واحد وهو ملائم بدرجة كبيرة.

كما نلاحظ انه رتبت فرضيات الدراسة على أساس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما يلي:

-الفرضية الخامسة إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها.

-الفرضية الثالثة مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.

-الفرضية الثانية تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.

-الفرضية الرابعة التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.

-الفرضية الأولى تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية

الخاتمة

الخاتمة :

وفي الختام يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو الإنتاج النهائي لوظيفة المحاسبة والذي يتم من خلاله إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من اثر على القرارات المتخذة من خلال توفيره المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب عن طريق الكشوف المالية التي تنشرها المؤسسة التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وترشيدها.

تنظر العديد من المؤسسات إلى أن الإفصاح المحاسبي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي لذا تسعى من خلاله إلى إظهار الوضعية الحقيقية للمؤسسة والتوجهات المستقبلية بكل مصداقية في حين تنظر إليه بعض المؤسسات الأخرى بنوع من التحفظ وذلك بدافع السرية.

اعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية وذلك لما له من تأثير على المعلومات المحاسبية ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

ومن خلال موضوع دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي: **ما دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية؟**

ومن خلال فصول الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات،النتائج النهائية للدراسة،التوصيات المقدمة وأفاق البحث كما يلي:

1-نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

ا-بخصوص الفرضية الأولى والتي تقوم على أن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية تكمن في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي الكشوف المالية ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية فغالبية أفراد العينة قد اجمعوا على أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية يعبر على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية وان الإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق.

ب- بخصوص الفرضية الثانية والتي تقوم على أن مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها فغالبية أفراد العينة قد اجمعوا على أن المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي تتمثل في تحديد غرض استخدام المعلومات المحاسبية لمعرفة نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

ج-بخصوص الفرضية الثالثة والتي تقوم على أن التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية فغالبية أفراد العينة قد اجمعوا على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية تتميز بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها،تتضمن الكشوف المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار.

د- بخصوص الفرضية الرابعة والتي تقوم على أن الإفصاح عن الكشوف المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فغالبية أفراد العينة قد اجمعوا على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة تعتبر ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها .

هـ- بخصوص الفرضية الخامسة والتي تقوم على أن إعداد الكشوف المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية يساهم في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها فغالبية أفراد العينة قد اجمعوا على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبنى وتطبق معايير المحاسبة الدولية،تتصف المعلومات الواردة في الكشوف المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمصداقية.

2-عرض نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا إلى النتائج التالية:

-تعتبر الكشوف المالية أداة هامة في اتخاذ القرارات المالية وتتمثل هذه الكشوف حسب النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية في قائمة المركز المالي (الميزانية)،قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)،قائمة التغيرات في حقوق الملكية،قائمة التدفقات النقدية،الملاحظات(الملحق).

-تعد الكشوف المالية أهم مصدر يعتمد عليه مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها الكشوف المالية،ومن جهة أخرى فان تامين وضمان وجود الشفافية في الكشوف المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفر عرض عادل للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

-ان مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية والتي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي،مما يعزز من موثوقيتها ويسمح لها بالتأثير عل سلوك مستخدميها ويرفع من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية.

-رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصة من حيث مقدار الملائمة والثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين والخارجيين،إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه كالتكاليف السياسية، تكاليف التنفيذ، تكاليف الدعاوى القضائية... لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

-تنعكس جودة المعلومة المحاسبية في الخصائص النوعية التي تتمتع بها وأهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية .

-جودة المعلومات المحاسبية ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات.

-يسمح الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي بتعزيز المعلومة المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسة.

-إن فعالية الإفصاح المحاسبي سوف يكون له أثر ايجابي على المعلومة المحاسبية.

-إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمرين فيها،وتخفيض درجة عدم التأكد بينهم.

-يواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جملة من المعوقات يأتي على رأسها ضعف تحقيق سوق مالي جيد البورصة،وكذلك أسواق تسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة.

- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات وقابليتها للتحقق وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

-يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إعداد كشوف مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتزود مستخدمي هذه الكشوف بكافة المعلومات الصحيحة والشفافية التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم.

-إن الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية أداة تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات وتمكينهم من اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.

- يساهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية ومن ثم فإن الكشوف المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات لتعطي صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

-التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه كشوف مالية ذات مصداقية وموثوقية.

3- **التوصيات:**

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

-الحرص على تقديم الكشوف المالية بشفافية،وذلك بعرضها في المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات لتمكين مستخدميها من الإطلاع عليها .

- ضرورة إهتمام المؤسسات الإقتصادية بإحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين في الوقت المناسب .

-إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد الكشوف المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير لذلك يجب إلزام المؤسسات بإعداد كشوف مالية وفقا للأسس والقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية .

- الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي معها بإنشاء لجنة مخصصة لذلك.

-ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية والتي تتماشى مع قواعد الإفصاح المحاسبي.

-إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى مستخدميها وخاصة المساهمين.

-حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة(شهرية ، ثلاثية ، سداسية ، سنوية.)

- إخضاع المؤسسات الاقتصادية للعديد من الهيئات الرقابية وعدم حصر ذلك في السلطات التنفيذية لضمان سير الأعمال بشكل سليم، وذلك من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

-ضرورة نشر تقارير إضافية للكشوف المالية الأساسية ، كالتقارير القطاعية ، القيمة المضافة ... التي تزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

-قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.

-الضرورة على جعل المعلومات المحاسبية مفهومة لكافة المستخدمين .

-ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض الكشوف المالية.

-ينبغي على مجلس الإدارة تنظيم كشوف مالية منفصلة لزيادة الإفصاح وطمأنة مستخدمي الكشوف المالية وتستعمل تلك الكشوف للإفصاح عن بعض الأمور المهمة الإضافية.

-الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي معها بإنشاء لجنة مخصصة لذلك.

-زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في الكشوف المالية وإتاحتها لجميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

4-آفاق البحث:إن التعرض لموضوع الإفصاح المحاسبي و المعلومات المحاسبية لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة فهذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالبة فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات ودراسات مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التأقلم مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.

-أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على القياس والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

-المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل النظام المحاسبي المالي بالجزائر.

-دور الإفصاح المحاسبي في صنع القرار الاستثماري في سوق الجزائر للأوراق المالية.

-تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية.

1-الكتب:

-احمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

-احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ،دار المريخ للنشر،الطبعة الثانية، الرياض، 2009 .

-أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

-أسامة العامري،اتجاهات إدارة المعلومات،دار أسامة،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010.

- احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

-أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .

- احمد محمود نور،شحاتة السيد شحاتة،المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008.

-أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008.

-أمين السيد احمد لطفي،نظرية المحاسبة،الدار الجامعية،مصر،2005.

-أمين السيد احمد لطفي،علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر،2009.

- أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005 .

-أحمد محمد نور، إدارة النظام المحاسبي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 .

- احمد رجب عبد العال،مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1995.

-النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01 ،2004.

-بكر إبراهيم محمود،الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد 7،العراق،2008.

-بن ربيع حنيفة،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية(IAS/ IFRS)، الدار الجامعية، الجزائر، 2010.

-باسيلي مكرم،المحاسبة أساس لقرارات الأعمال،دار المريخ الرياضي،2006.

-يوسف عوض،مقدمة في المحاسبة المالية،ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الكويت،1999.

-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01 ،1998 .

-سليمان مصطفي الدلاهمي، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط01 ، 2008 .

-خليل الدليمي، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة ، عمان، الأردن،ج01 ،2005.

-عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت،1990.

-يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ،2001

-طلال محمد الججاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2009 .

-قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية،وحدة الحدباء للطباعة والنشر ،العراق،2003.

-حسام الدين مصطفي الخداش، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط02،ج01 ،1998.

-ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دروس وتمارين، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

-حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.

-محمد رضوان العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، ج01 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

-محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004 .

-عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار النشر بوزريعة، الجزائر، 2011.

-محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط4 ،2005.

-محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط4، الجزائر، 2003.

-يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للطباعة، مصر ،2004.

-نعيم دهمش،محمد أبو نصار،محمود الخلايلية، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ط01 ،1999 .

-رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02 ،2009.

-وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

-وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007.

-إسماعيل أحمد عصر، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2009.

-إبراهيم حلمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000.

-إبراهيم جبر الصعيدي، مبادئ النظم المحاسبية، دار الرضا، فلسطين، 1998.- -محمد شوقي بشادي، المحاسبة ونظم المعلومات، دار النمر للطباعة، الجزائر،2000.

-إدريس عبد السلام اشتيوي، مبادئ المحاسبة، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2013.

-إيناس عبد الله حسن،الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية،نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،الجزائر،2002.

-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012 .

-مأمون حمدان،حسني القاضي، نظرية المحاسبة،دار الثقافة، عمان، الأردن، 2007 .

-عبد الرحمان عطية ،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي ،برج بوعريريج ،2009.

-عبد الرزاق محمد قاسم،تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2006.

-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ،دار السلاسل،الطبعة الأولى، الكويت، 1990 .

-عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

-عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة،عمان، 2004.

-عباس مهدي الشريازي، نظرية المحاسبة،،دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،ط4، 2001.

-عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2002.

عادل زروق،دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار ،اتحاد المصارف العربية،بيروت،2006.

-عباس الشيرازي،نظرية المحاسبة،ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،1999.

-عبد العالي منصور، أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

-عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

-عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2009،

-عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات، ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة عمان، 2004.

-عبد الرزاق محمد قاسم ، نظام المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص1.

-عطية هاشم أحمد, نظام المعلومات المحاسبي, الدار الجامعية، مصر, 2000.

-عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 2000.

-علاء السالمي وآخرون،أساسيات نظم المعلومات الإدارية،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.

-علي خلف حجاحجة،اتخاذ القرارات الإدارية،دار قنديل للنشر والتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2010.

-عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

-عامر إبراهيم قندلجي،نطم المعلومات الإدارية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط4،عمان،الأردن،2009.

-عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح لعشماوي،حوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2008،ص104.

-عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009.

-عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

-عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.

-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي ،مدخل نظرية المحاسبة ،دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط4، 2001.

-راسين احمد العيسى،أصول المحاسبة الحديثة،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2003.

-رضوة حلوة حنان،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1،2003.

-رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

-رياض عبد الله، نظرية المحاسبة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2110.

-كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000.

-محمد ابو نصار ،جمعة حميدات ، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية ،دار وائل ،عمان، الأردن ،2010.

-ناصر نور الدين عبد اللطيف،أساسيات المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

-هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية محاسبة التكاليف المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، القاهرة، 1999.

-مصطفى يوسف كافي، سمير أحمد حموده، مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

-يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن.

-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات مقدمة في المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

-كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفق لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009 .

-طارق عبد العال حماد،موسوعة المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

-فريد فهمي زيارة،المقدمة في تحليل النظم،دار اليازوري،عمان،الأردن،2010.

-كمال السيد غراب، فادية حجازي، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996.

-كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998 .

-ريحي مصطفى عليان،اقتصاد المعلومات،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010.

-صبحي محمود الخطيب، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات، الإسكندرية،2008.

-ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004 .

-طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2000.

-لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، الدار الجامعية، الجزائر، 2012.

-إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000.

-سليم إبراهيم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الرواق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2002.

-صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

-سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، (المفاهيم الأساسية)، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.

-سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلوله)ا،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الاردن ،2010.

-منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.

-صالح الدين عبد المنعم مبارك: نظام المعلومات المحاسبية مدخل رقابي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012.

-عبد اللطيف الدهراوي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

-إبراهيم جبر الصعيدي، مبادئ النظم المحاسبية، دار الرضا، فلسطين، 1998.

-إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، مكتبة عين شمس،الاسكندرية، 1990 ،ص 75.

-سونيا محمد البكري،إبراهيم سلطان ،نظم المعلومات الإدارية ،دار النشر الجامعية الجديدة ،القاهرة، 2002.

-محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

-السيد أمين أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 .

-كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

-كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

-محمد مطر، المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الإفصاح والتحليل، ط 02 ،دار حنين، عمان، 1995.

-كمال الدين مصطفى الدهراوي- نظم المعلومات المحاسبية في ظل تقنيات المعلومات -المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2007.

-قاسم محسن إبراهيم الحبيطي،زياد هاشم يحيا السقا،نظم المعلومات المحاسبيةوحدة الحدباء للطباعة والنشر،العراق،2003.

-كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن،2007.

-رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2004.

-لبنراي هيتجر، سبرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

-نعيم حسين دهمش، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما"، دار المطبوعات للنشر، عمان، الأردن، 2000.

-حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

-محمود محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 .

-رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

-محمد شوقي بشارى، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص 43.

-طلال محمد الحجاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر، أساسيات المعرفة المحاسبية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

-طارق، عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ،دار السلاسل،الطبعة الأولى، الكويت، 1990.

-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة:تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط2 ،دار المسيرة، عمان، 2009 .

-احمد حلمي، جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط1 ،دار صفاء، عمان،2010 .

-قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق،2003.

-عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، دار الراية،ط 1 ،2009 .

-ادريس ثابت عبد الرحمان، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007 .

-دريد كامل، آل الشيب، مقدمة في الإدارة المالية، ط2 ،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009 .

– محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، ط1 ،المكتبة العصرية، المنصورة، 2002 .

–يوسف محمد جربوع،نظرية المحاسبة:الفروض–المفاهيم–المبادئ–المعايير ،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2013.

–عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

–ريحي مصطفى عليان،إدارة المعرفة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2008.

–كمال خليفة أبو زيد،النظرية المحاسبية، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2005 .

–محمود ابراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993 .

–يوسف محمود جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2000.

–رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

– محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

–تاجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة الماجيستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة بسكرة،2013.

–محمد مبروك ابو زيد،موسوعة معايير المحاسبة الدولية،ج1،الدار الجامعية،مصر،2003.

–محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،2002.

– حواسم حمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر،2002.

2–الأطروحات:

–أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006.

–صلاح،المعايير الدولية وأثرها على مهنة التدقيق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2008.

-هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستر، المركز الجامعي بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 .

-ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ،فلسطين،2009.

-محمد موسى فرجا الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011.

-عبد العزيز فؤاد،الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة،2009.

-صافو فتيحة،أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،جامعة الجزائر،2016.

-سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 2009.

- حسين عبد الجليل آل غزوي، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المتخصصة، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011.

-عبد المنعم عطا الله،دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة،قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل،قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،2000.

-عمر محمد مسلم الحواتمة،قياس مدى تحقبق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في السوق المالي،مذكرة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط،كلية الأعمال،تخصص محاسبة،2010.

-عبد المنعم عطا الله،دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة،قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل،قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،2000.

-شناي عبد الكريم، تكييف الكشوف المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009.

-شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

-هلال درحمون،نظام المعلومات للتسيير وتساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة الجزائر،2004.

-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2009.

-تيجاني بالرقي،دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2005.

-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار،أطروحة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، باتنة، 2009 .

-مداحي عثمان،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2009.

-ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار،اطروحة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2009.

-عائشة طاسيني،التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، رسالة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2005.

-سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، 2004.

-ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة الماجيستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة بسكرة،2013.

-دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

-ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،جامعة بسكرة.

3-المقالات:

-حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، جملة جامعة النجاح للأبحاث،المجلد 17 العدد الأول،2003.

-لطيف زيود،دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار،مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية،المجلد رقم 29،العدد رقم 01،سوريا،2007.

-ثائر صبري،محمود كاظم الغبان،تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،المجلد7،العدد2007،27.

-خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1،مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،2002.

-عادل عبد الفتاح الهيهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية(تطبيق على سوق الأسهم السعودي)، مجلة المحاسبون التي تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 63 ،مارس 2010.

-علي حسين الدوغجي،حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية،مجلة دراسات محاسبية ومالية،جامعة بغداد،العدد السابع،العراق،2009.

-عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12 ، السودان، سنة 2012 .

-محمد أبو نصار ، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بين النظرية والتطبيق ، عمان: الجامعة الأردنية ، كلية الإدارة ، مجلة المحاسبة المحاسبة والإدارة ، العدد الرابع ، المحاسبة والإدارة ، العدد الرابع ،2013.

4-المداخلات:

-حسن عبد الكريم سلوم، مؤتمر بعنوان دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية،كلية الاقتصاد،جامعة الاردن،2000.

-منصور الزين ،أهمية اتحاد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية ، الجزائر: جامعة سعد -دحلب البليدة ، العلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبة المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ، 14 ديسمبر 2011.

-خالد سعد الورق، أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد مالية عالية الجودة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية ، المتلقى الدولي الأول ، 2010.

-محمد مخلوف،الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة – فرحات عباس، سطيف، الجزائر،،20-21 أكتوبر 2009.

-هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، عنوان المداخلة: نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومة المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، يومي 29 و 30 نوفمبر،الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

-هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و أفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2010.

-نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد،مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي)، الملتقى العلمي الدولي الأول حول : الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر ،يومي 30/29نوفمبر 2001.

-مصطفي حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007.

-صبايحي نوال، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،عنوان المداخلة: أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،جامعة الوادي،2000.

5-القوانين والمراسيم:

-المادة 03 من القانون رقم07-11المؤرخ في 2007/11/25المتضمن النظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد المادة74،2007.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27 ،المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في2008/02/26المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11،المادة 2008،08.

ثانيا:قائمة المراجع باللغة الفرنسية.

-Bernard colasse, les grands auteurs en comptabilité, France, MS-management et société, 2005.

-Ana LALEVIC FILIPOVIC،Revised qualitative characteristics of financial statements as procondition for streghtening information power on capital market،economics and organization،2012

-Céline Michailesco, "Les déterminants de la qualité de l'information diffusée par les entreprises françaises", Université de Nantes, France, 1998.

-Gary Porter, Curtis Norton : using financial accounting information, 7 th edition, Cengage Learning, SouthWestern, 2011.

-Kieso donald.E,Weygandt, jebbt.Jand warfield, Tebbt.D: itermediate accunting, 14th edition, john wiley sons, New Yourk, 2012.

-Islam Mohammed Olwan, Ola Younis Qudaih: Using Accounting Information in Decision Making, A thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Bachelor of Accounting,,Islamic University, Gaza, 2011.

-W. Steve Albrecht, and others: Financial Accounting, 11 th edition, Thomson higher education, South-Western, 2011.

-ICAI Directorate of studies: Cost accounting and financial management, repro india limited , India, 2012.

الملاحق

الملحق رقم 01:استبيان الدراسة

باحثة الدكتوراه:بن زاف لبنى.

العنوان:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-جامعة بسكرة- .

الهاتف:05.40.07.77.15

الاستبيان:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

أما بعد...

تقوم الباحثة بالتحضير لإعداد أطروحة الدكتوراه بعنوان:**دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-**،ولإتمام هذا البحث العلمي نرجو بما لديكم من خبرة في الموضوع بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية للوصول إلى أهداف هذه الدراسة وتعميم نتائجها والتي يطمح الباحث من خلالها في الوقوف على رأيكم الموضوعي لتقييم الفقرات الواردة في بنود استبيان المقابلة.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بان إجاباتكم حول فقرات الاستبيان لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة،شاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

I. الجزء الأول (المعلومات الأولية):

1.المسمى الوظيفي:

أستاذ جامعي: ☐ محاسب معتمد: ☐ محافظ حسابات: ☐ مؤسسة اقتصادية: ☐

2.المؤهل العلمي:

شهادة مهنية ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

3.الخبرة المهنية (سنوات الخبرة):

أقل من 05: ☐ من 05-10: ☐ من 10-15: ☐ أكثر من 20: ☐

4.التسمية الاجتماعية للمؤسسة:

.....

.....

5.طبيعة جنسية المؤسسة:

مؤسسات وطنية: ☐ شركات تضامن: ☐ مؤسسات ذات مسؤولية محدودة: ☐

مؤسسات ذات الأسهم: ☐ مؤسسات فردية: ☐ شركات أجنبية: ☐

II. الجزء الثاني: (الاستبيان)

يرجى وضع علامة (X) على درجة الموافقة التي تراها مناسبة:

رقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: ما أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي الكشوف المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات؟						
1	يعبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية.					
2	الإفصاح المحاسبي عن الكشوف المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق.					
3	يتم بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة المؤسسة الاقتصادية للمساهمين.					
4	توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.					
5	توفير المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.					
6	تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق ويهم مستخدمي الكشوف المالية من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات الماضية.					
7	الإفصاح يقدم بيانات مالية ومحاسبية تسمح بتحليلها ماليا وتحديد الانحرافات والمسؤوليات.					
8	يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة من القروض البنكية.					
9	يسمح الإفصاح للكشوف المالية بالاستفادة المؤسسة الاقتصادية من مشاريع استثمارية.					
10	تكمن أهمية الإفصاح بإمكانية زيادة رأس المال المؤسسة من خلال إصدار أسهم جديدة.					

المحور الثاني: ما هي المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي؟						
1	المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات وهم المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين، والدائنين، وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية ومختلف مؤسساتها.					
2	تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.					
3	إتباع طرق وأساليب تعتمد عل الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها.					
4	تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية.					
5	تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.					
6	استناد التسجيل المحاسبي على المبادئ المحاسبة المقننة.					
7	إعداد الكشوف المالية وفق للأشكال والمحتوى الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة.					
8	المصادقة على الكشوف المالية من طرف المدقق الخارجي والجمعية العامة للمساهمين.					
9	استناد التسجيل المحاسبي إلى القروض المحاسبية المقننة.					
10	احترام التشريع الجبائي من اجل إعداد الكشوف المالية الجباية.					
المحور الثالث: هل التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار الكشوف المالية يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية؟						
1	تتضمن الكشوف المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار.					
2	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها.					
3	تعطي الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية.					
4	من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة.					
5	إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له اثر ايجابي على الكشوف المالية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع					

	عنها من خصائص ثانوية.					
6	إن الإفصاح وفق للنظام المحاسبي المالي يكون له اثر ايجابي على نوعية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية.					
7	يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا كانت البيانات المالية للكشوف المالية تعبر عن تاريخ إعدادها .					
8	يكون الإفصاح إذا كان تقرير محافظ الحسابات قد صادقة على الكشوف المالية.					
9	يكون الإفصاح للكشوف المالية إذا تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية.					
10	إن عملية التدقيق الداخلي وفق معايير التدقيق الجزائرية تسمح بوجود إفصاح للكشوف المالية.					
المحور الرابع: هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟						
1	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها.					
2	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة ذات قيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها.					
3	للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية للمؤسسة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها واتخاذ القرارات من خلالها.					
4	تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ قرارات تمكن المستفيدين الخارجيين على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل وعلى زيادة تدفق نقدي ايجابي كاف.					
5	مساعدة مستخدمي المعلومة المحاسبية في دراسة الكشوف المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا.					
6	تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لمراقبة المصاريف والتكاليف					
7	تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإظهار الانحرافات بين التكاليف وتحديد المسؤوليات .					
8	تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها وسيلة لإعداد المعلومة المحاسبية الجبائية.					
9	تعتبر المعلومة المحاسبية المفصح عنها مرجعا في إعداد التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية.					

المحور الخامس: هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية ملتزمة بالتشريعات والقوانين الجزائرية من جهة ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى؟						
1	تتبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطبق معايير المحاسبة الدولية.					
2	الهدف الأساسي للإفصاح عن الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية هو تلبية حاجيات المستخدمين.					
3	يوجد ضعف في الالتزام بالإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.					
4	تتصف المعلومات الواردة في الكشوف المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمصداقية.					
5	يمكن إعداد وعرض الكشوف المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية في جميع المؤسسات الجزائرية المعنية بذلك.					
6	الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له اثر ايجابي على الكشوف المالية ولهذا معظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها.					
7	الإفصاح وفق المعايير المحاسبة الدولية يسمح بمقارنة المعلومة المحاسبية.					
8	الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود معلومة محاسبية ذات موثوقية .					
9	الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود نوعية للمعلومة المحاسبية ذات جودة					
10	الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يسمح بوجود محاسبية بالقيمة العادلة.					

قائمة المحكمين:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
عريف صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة افري اسون فرنسا
خالد الخطيب	أستاذ التعليم العالي	مركز الرماح عمان الأردن
تقرارت يزيد	أستاذ محاضر ا	جامعة أم البواقي
طبايبية سليمة	أستاذة محاضرة ا	جامعة قالمة

عوادي مصطفى	أستاذ محاضر ا	جامعة الوادي
زين يونس	أستاذ محاضر ا	جامعة الوادي

الملحق رقم -02- مخرجات برنامج spss

```
RELIABILITY
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5 E1 E2 E3 E4 E5 E6
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

	Output Created	09-MAY-2019 18:31:59
	Comments	
Input	Data	D:\LOUBNA\LLL.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
	Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5 E1 E2 E3 E4 E5 E6 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.746	26

FREQUENCIES VARIABLES=الخبرة_المهنة المؤهل_العلمي المسمى_الوظيفي
/ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Notes

	Output Created	09-MAY-2019 18:32:17
	Comments	
Input	Data	D:\LOUBNA\LLL.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES= المسمى_الوظيفي المؤهل_العلمي الخبرة_المهنة /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Statistics

		المسمى_الوظيفي	المؤهل_العلمي	الخبرة_المهنة
N	Valid	100	100	100
	Missing	0	0	0

Frequency Table

المسمى_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أستاذ جامعي	28	28.0	28.0	28.0
	محاسب معتمد	16	16.0	16.0	44.0
	محافظ حسابات	33	33.0	33.0	77.0
	مؤسسة اقتصادية	23	23.0	23.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شهادة مهنية	14	14.0	14.0	14.0
	ليسانس	37	37.0	37.0	51.0
	ماستر	14	14.0	14.0	65.0
	دراسات عليا	35	35.0	35.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

الخبرة_المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	12	12.0	12.0	12.0
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	27	27.0	27.0	39.0
	من 10 سنوات الى 20 سنة	26	26.0	26.0	65.0
	أكثر من 20 سنة	35	35.0	35.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 المحور_الاول B1 B2 B3 B4 B5 المحور_الثاني C1 C2 C3 C4 C5
المحور_الخامس E1 E2 E3 E4 E5 E6 المحور_الرابع D1 D2 D3 D4 D5 المحور_الثالث
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Notes

	Output Created	09-MAY-2019 18:32:28
	Comments	
Input	Data	D:\LOUBNA\LLL.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
	Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 المحور_الاول B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 المحور_الثاني D1 D2 D3 D4 D5 المحور_الثالث E1 E2 E3 E4 E5 E6 المحور_الرابع المحور_الخامس /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	100	3.00	5.00	4.2000	.60302
A2	100	2.00	5.00	3.7000	.90453
A3	100	4.00	5.00	4.3200	.46883
A4	100	3.00	5.00	3.8000	.60302
A5	100	3.00	5.00	3.9000	.70353
المحور_الاول	100	3.40	4.80	3.9840	.38316
B1	100	2.00	5.00	4.2200	.61266
B2	100	2.00	5.00	3.8600	.87640
B3	100	3.00	5.00	4.1600	.61496
B4	100	4.00	5.00	4.3000	.46057
B5	100	3.00	5.00	4.2000	.60302
المحور_الثاني	100	3.40	4.80	4.1480	.36139
C1	100	3.00	5.00	4.4000	.66667
C2	100	3.00	5.00	3.8000	.75210
C3	100	2.00	5.00	3.7000	.94815
C4	100	4.00	5.00	4.4000	.49237
C5	100	4.00	5.00	4.3000	.46057

المحور_الثالث	100	3.60	5.00	4.1200	.35732
D1	100	4.00	5.00	4.3200	.46883
D2	100	2.00	5.00	3.5600	.98801
D3	100	2.00	5.00	3.8800	.91320
D4	100	3.00	5.00	4.3600	.62797
D5	100	3.00	5.00	4.2400	.76700
المحور_الرابع	100	3.40	4.60	4.0720	.34527
E1	100	2.00	5.00	3.4800	.94794
E2	100	3.00	5.00	4.4100	.66810
E3	100	3.00	5.00	3.7900	.74257
E4	100	3.00	5.00	4.4100	.58767
E5	100	4.00	5.00	4.4000	.49237
E6	100	4.00	5.00	4.5200	.50212
المحور_الخامس	100	3.33	4.83	4.1683	.36813
Valid N (listwise)	100				

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=المحور_الاول المحور_الثاني المحور_الثالث المحور_الرابع المحور_الخامس
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Notes

	Output Created	09-MAY-2019 18:32:59
	Comments	
Input	Data	D:\LOUBNA\LLL.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	100
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
	Syntax	T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المحور_الاول المحور_الثاني المحور_الثالث المحور_الرابع المحور_الخامس /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور_الاول	100	3.9840	.38316	.03832
المحور_الثاني	100	4.1480	.36139	.03614
المحور_الثالث	100	4.1200	.35732	.03573
المحور_الرابع	100	4.0720	.34527	.03453
المحور_الخامس	100	4.1683	.36813	.03681

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المحور_الاول	25.681	99	.000	.98400	.9080	1.0600
المحور_الثاني	31.766	99	.000	1.14800	1.0763	1.2197
المحور_الثالث	31.345	99	.000	1.12000	1.0491	1.1909
المحور_الرابع	31.049	99	.000	1.07200	1.0035	1.1405
المحور_الخامس	31.737	99	.000	1.16833	1.0953	1.2414

محاور الدراسة

Descriptive Statistics

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A1	4.2000	0.60302
A2	3.7000	0.90453
A3	4.3200	0.46883
A4	3.8000	.60302
A5	3.9000	.70353
A6	4.0100	.64346
A7	3.8800	.91320
A8	3.5200	.94794
A9	3.4200	.99676
A10	3.9800	.61922
المحور_الاول	3.8730	.29054
B1	4.2200	.61266
B2	3.8600	.87640
B3	4.1600	.61496
B4	4.3000	.46057
B5	4.2000	.60302
B6	3.8000	.75210
B7	3.7000	.94815

B8	4.4000	.49237
B9	4.3000	.46057
B10	3.8800	.74237
المحور_الثاني	4.0820	.27465
C1	4.4000	.66667
C2	3.8000	.75210
C3	3.7000	.94815
C4	4.4000	.49237
C5	4.3000	.46057
C6	4.3200	.46883
C7	4.3000	.64354
C8	4.2400	.79290
C9	4.1000	.70353
C10	3.5200	.94794
المحور_الثالث	4.1080	.25571
D1	4.3200	.46883
D2	3.5600	.98801
D3	3.8800	.91320
D4	4.3600	.62797
D5	4.2400	.76700
D6	3.8300	.75284
D7	3.7000	.94815
D8	4.4100	.49431
D9	4.2800	.45126
D10	3.8500	.83333
المحور_الرابع	4.0430	.23236
E1	3.4800	.94794
E2	4.4100	.66810
E3	3.7900	.74257
E4	4.4100	.58767
E5	4.4000	.49237
E6	4.5200	.50212
E7	4.6400	.54160
E8	4.4800	.52185
E9	4.5800	.49604
E10	3.7700	.73656
المحور_الخامس	4.2480	.26380